



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عشر
عليه
ص

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

فقہ القرآن

فقہ القرآن
فقہ القرآن

نویسنده: محمد یزدی

جلد (۳)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فقه القرآن

كاتب:

محمد يزدي

نشرت في الطباعة:

مؤسسة اسماعيليان

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

| | |
|----|---|
| ٥ | الفهرس |
| ١٠ | فقه القرآن (لليزدي) جلد ٣ |
| ١٠ | اشارة |
| ١٠ | محتويات الجزء الثالث من كتاب فقه القرآن |
| ١٢ | كتاب النكاح |
| ١٢ | اشارة |
| ١٢ | المقدمة: |
| ١٣ | الفصل الأول: الترغيب فى النكاح |
| ١٣ | اشارة |
| ١٤ | تعدد الزوجات |
| ١٨ | خاتمة فى الآيه الكريمة: |
| ١٨ | الفصل الثانى: الالتزام بالعقد فى الزواج |
| ١٨ | اشارة |
| ١٩ | عدم مشروعيه العقد قبل انقضاء العده |
| ٢٠ | الصداق |
| ٢١ | الفصل الثالث: المتعه أو الزواج المؤقت |
| ٢٢ | الفصل الرابع: المحرمات |
| ٢٢ | اشارة |
| ٢٣ | المحارم |
| ٢٤ | المحيض |
| ٢٥ | الظهار |
| ٢٦ | أمهات المؤمنين |
| ٢٧ | المكروهات |

| | |
|----|---|
| ٢٨ | الفصل الخامس: النشوز |
| ٣٠ | [النتائج] |
| ٣٠ | نتيجة البحث [الاول] |
| ٣١ | نتيجة البحث الثاني |
| ٣٢ | نتيجة البحث الثالث |
| ٣٢ | نتيجة البحث الرابع |
| ٣٣ | نتيجة البحث الخامس |
| ٣٣ | خاتمة المطاف ثمرة الزواج (الولد) |
| ٣٣ | اشارة |
| ٣٦ | تذييل: في الفروع المستفاده من الآية الكريمة في ثمرة الزواج (الولد): |
| ٣٦ | كتاب الطلاق |
| ٣٦ | اشارة |
| ٣٧ | التسريح و الطلاق: |
| ٣٧ | الفصل الأول: ما يدل على كراهية الطلاق و جوازه |
| ٣٧ | اشارة |
| ٣٨ | الطلاق قبل التماس |
| ٣٩ | الفصل الثاني: في من يقع عنه الطلاق و ما يقع منه |
| ٣٩ | اشارة |
| ٣٩ | عدد الطلاق |
| ٤٠ | الافتداء و البذل |
| ٤٠ | الطلقات الثلاث |
| ٤١ | الفصل الثالث: شروط التسريح و الرجوع |
| ٤٢ | الفصل الرابع: إحصاء العدة |
| ٤٢ | اشارة |

- ٤٣ حرمة كتمان النطفة
- ٤٣ احصاء العدة
- ٤٤ المتوفى عنها زوجها
- ٤٥ [النتائج]
- ٤٥ نتيجة البحث الأول
- ٤٦ نتيجة البحث الثاني
- ٤٧ نتيجة البحث الثالث
- ٤٧ نتيجة البحث الرابع
- ٤٧ اشارة
- ٤٨ وهم و دفع
- ٤٩ تكملة في ما يشبه بالطلاق:
- ٤٩ الإظهار و الإيلاء
- ٤٩ اشارة
- ٥٠ الظهار
- ٥١ الإيلاء
- ٥١ نتيجة البحث
- ٥٣ كتاب التجارة
- ٥٣ اشارة
- ٥٣ كرامة الانسان عند الله
- ٥٣ اشارة
- ٥٦ الاسترقاق!
- ٥٨ أركان المعاملة:
- ٦١ العوضان
- ٦١ تعادل الميزان

| | |
|----|-------------------------------------|
| ٦٢ | البيع |
| ٦٢ | اشارة |
| ٦٣ | الربا |
| ٦٥ | خاتمة في بحث البيع: |
| ٦٥ | الإجارة |
| ٦٦ | الدين و الرهن و الضمان |
| ٦٧ | اشارة |
| ٦٧ | الكتابة: |
| ٦٧ | الرهن: |
| ٦٨ | الضمان: |
| ٦٨ | الكفالة و الوكالة و الأمانة |
| ٦٨ | الكفالة: |
| ٦٨ | الوكالة: |
| ٦٨ | الأمانة: |
| ٦٩ | [النتائج] |
| ٦٩ | تتميم في نتيجة الأبحاث؛ و فيه أمور: |
| ٦٩ | نتيجة بحث الربا؛ امور هي: |
| ٦٩ | نتيجة بحث الدين و غيره؛ امور هي: |
| ٧٠ | كتاب القرض |
| ٧٠ | اشارة |
| ٧٢ | نتيجة البحث |
| ٧٢ | كتاب العهود و الايمان |
| ٧٢ | اشارة |
| ٧٥ | نقض العهد |

٧٦ شروط العهد و كفارة الحنث

٧٧ خاتمة المطاف

٧٨ نتيجة البحث

٧٨ تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

فقه القرآن (للبيدوى) جلد ٣

إشارة

نام كتاب: فقه القرآن
 موضوع: آيات الأحكام
 نويسنده: يزيدى، محمد
 تاريخ وفات مؤلف: ه ق
 زبان: عربى
 قطع: وزيرى
 تعداد جلد: ٤
 ناشر: مؤسسه اسماعيليان
 تاريخ نشر: ١٤١٥ ه ق
 نوبت چاپ: اول
 مكان چاپ: قم- ايران

محتويات الجزء الثالث من كتاب فقه القرآن

| | |
|---------------------------------------|----|
| كتاب النكاح | ١١ |
| المقدمة | ١٣ |
| الفصل الأول- الترغيب فى النكاح | ١٥ |
| تعدد الزوجات | ١٧ |
| الفصل الثانى- الالتزام بالعقد | ٢٤ |
| عدم مشروعية العقد قبل انقضاء العدة | ٢٥ |
| الصداق | ٢٦ |
| الفصل الثالث- المتعة أو الزواج المؤقت | ٢٨ |
| الفصل الرابع- المحرمات | ٣١ |
| المحارم | ٣٣ |
| المحيض | ٣٥ |
| الظهار | ٣٧ |
| امهات المؤمنين | ٣٨ |
| المكروهات | ٤٠ |
| الفصل الخامس- النشوز | ٤١ |
| نتيجة البحث الأول | ٤٦ |
| فقه القرآن (للبيدوى)، ج ٣، ص: ٨ | |

نتيجة البحث الثاني ۴۷

نتيجة البحث الثالث ۴۹

نتيجة البحث الرابع ۵۰

نتيجة البحث الخامس ۵۱

خاتمة المطاف: ثمرة الزواج (الولد) ۵۲

تذييل: في الفروع المستفادة من الآية (في الخاتمة) ۵۶

كتاب الطلاق ۵۹

الفصل الأول- ما يدل على كراهية الطلاق و جوازه ۶۱

الطلاق قبل التماس ۶۴

الفصل الثاني: فيمن يقع عنه الطلاق و ما يقع عنه ۶۵

عدد الطلاق ۶۶

الافتداء و البذل ۶۷

الفصل الثالث: شروط التسريح و الرجوع ۶۸

الفصل الرابع: احصاء العدة ۷۱

حرمة كتمان النطفة ۷۲

احصاء العدة ۷۳

المتوفى عنها زوجها ۷۵

نتيجة البحث الأول ۷۷

نتيجة البحث الثاني ۷۸

نتيجة البحث الثالث ۷۹

نتيجة البحث الرابع ۸۰

وهم و دفع ۸۱

الظهار ۸۴

فقه القرآن (للبيدري)، ج ۳، ص: ۹

الايلاء ۸۶

نتيجة البحث ۸۷

كتاب التجارة ۹۱

في كرامة الانسان عند الله ۹۳

الاسترقاق ۹۸

أركان المعاملة ۱۰۲

العوضان ۱۰۷

تعادل الميزان ۱۰۸

البيع - الربا ۱۱۰

- الاجارة ١١٤
الكتابة ١١٧
الرهن - الضمان ١١٨
الكفالة و الوكالة و الامانة ١١٩
نتيجة الابحاث ١٢٠
بحثى الربا و الدين ١٢١
كتاب القرض ١٢٣
نتيجة البحث ١٢٩
كتاب العهود و الايمان ١٣١
نقض العهد ١٣٨
شروط العهود و كفارة الحنث ١٤٠
خاتمة المطاف ١٤٣
فقه القرآن (للبيدوى)، ج ٣، ص: ١١

كتاب النكاح

اشارة

فقه القرآن (للبيدوى)، ج ٣، ص: ١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين

النكاح

المقدمة:

النكاح و الزواج من ضروريات الحياة، و تدعو إليه الفطرة و الخلقه لا فى الإنسان فحسب بل فى كل ذى حياه من حيوان و نبات، قال تعالى وَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (الذاريات [٥١] الآية ٤٩)، و قال أيضا: وَ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلْنَا فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ.. (الرعد [١٣] الآية ٣). و هذا هو سر بقاء النسل و أساس دوام الحياه فى الأنواع المختلفه، و قال تعالى مخاطبا شيخ أنبيائه نوحا (على نبينا و آله و عليه السلام): فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَ فَارَ التَّنُورَ فَاسْتَلِمْكَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ (المؤمنون [٢٣] الآية ٢٧)، و فى آيه اخرى قال: قُلْنَا احمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ.. (هود [١١] الآية ٤٠)، و لم يكتف بواحد ممن خلق و إنما خلق أراد الله تعالى لا تبديل لخلقه و فطره الناس عليها.

و الأمر الى حدّ لعله يصح أن يقال: إن الرجل بل الفحل مطلقا بما هو نصف فى الخلقه، كما ان المرأة بل الأنثى مطلقا نصف فى الخلقه أيضا، لا- يتمكن كل منهما بنفسه على بقاء نوعه و دوام حياته و حياه غيره أيضا، و بموتها يموت النوع و يزول، و هما معا نوع واحد كإنسان واحد له حياه و دوام أولا، و لهما عيشه و لذه ثانيا. فان إرادة الله تعالى و قدرته تفعل ما تشاء فى نكاحهما و زواجهما من توليد الذكر أو الأنثى

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۴

منهما على نسبة خاصة لازمة مع جهلها أو غفلتها عنها، وهذا ما أثبتته العلوم الحديثة أيضا.

قال تعالى:

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْتَبِرُونَ. (الروم [۳۰] الآية ۲۱)

وقال أيضا:

وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنًا وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ (... النحل [۶۱] الآية ۷۲)

وقال أيضا:

هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ (... آل عمران [۳] الآية ۶)

ثم إن العمل الطبيعي الضامن للبقاء واللازم للدوام يعمل به من قبل غير الانسان أيضا على حدود وقوانين تكوينية مجبولة عليها بلا افتقار الى اعتبار حكم، لعدم تخلف وانحراف، بل لعدم إمكانه. و أما في الانسان المختار من بين الموجودات المتميز عنهم بكل أعماله، الظلوم الجهول بعد إمكان انحرافه عن الفطرة واحتمال صدور الزلل عنه، فقد جعل الله له حدودا وشرائع و بين له ما لم يكن يعلم تحفظا عليها و تميما للنعمة.

والحاصل: إن النكاح مسألة طبيعية غريزية عقلانية مشروعة بنفسها عند كل قوم و ملّة، و له أحكام و حدود، و التخلف عنها سفاح و فاحشة: أرشد إليه و الى حدوده و خصوصياته الشارع المقدّس توسعة و تضييقا، فالأصل الأولى فيه الجواز و الإباحة حتى يثبت الخلاف، و الآيات المباركة في الكتاب العزيز التي تعنى بهذا الباب ستذكر خلال فصول إن شاء الله.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۵

الفصل الأول: الترغيب في النكاح

إشارة

نشرع هذا الفصل فيما يتعلّق في الآيات المرغبة لأصل النكاح الآمرة به مع الردّ على من يمتنع عنه متعدّرا بأمر أو متخيلا لها، و فيه آيات:

الاولى - قوله تعالى:

وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ * وَلَيْسَتَعَفِيفِ الَّذِينَ لَا يَحُدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِياتِكُمْ عَلَىٰ الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ (النور [۲۴] الآية ۳۲ و ۳۳).

الآية المباركة تأمر العزّاب الذين يعيشون فرادى - سواء كان رجلا لا زوجة له أو امرأة لا زوج لها - «الأيامى» بالنكاح، و ترشد الى لزوم الإقدام لرفع تلك الضرورة الطبيعية التكوينية و تأمينها؛ و هو ما يدركه العقل، إلا ان الآية الكريمة ترشد الى مصلحة أخرى أيضا و هي اختيار الشريك الصالح للحياة و العون للمعيشة (زوجا و زوجة)، فإنّ الصلاح هو أساس الفلاح في هناءة العيش و صفوة الاستمتاع بالزواج.

و حيث أن الإهمال يورث الفساد و الهلاك، لذا فقد ردت الآية الكريمة على التسوييف فيه و الاستنكاف عنه، و على من يتخيّل أنه

سبب الفقر و شبهه، فقد ردت الآية الكريمة على ذلك كله و اعتبرته سوء ظن بالله العظيم، فانه تعالى يغنيهم من فضله الواسع و هو عليم بعباده و بمن يستحق الفضل و الغنى.

و حيث ان الغريزة الجنسية الطبيعية لو لم تجد ما تسكن إليه، تعلقو و تطغى

فقه القرآن (للإزدى)، ج ۳، ص: ۱۶

على نفس الانسان فتسلط على إدراكاتها العقلية و تحكم عليها- أعاذنا الله منها- فقد أمر الله تعالى الذين لا يجدون نكاحا- و فى النكرة اشارة الى نفى جميع الأقسام المباحة من الدائم و المنقطع و الملك أيضا، فانه بمعناه اللغوى لا- العقد- أمرهم سبحانه بالاستعفاف و التحفظ حتى يغنيهم الله من فضله، و يسبب لهم الخير من الزواج و ينجوا من الهلكة، طبعاً، من خلال مجاريه و أسبابه، بعد السعى و العمل بما فى عهده على الطرق الشرعية و الطلب الجميل من مسبب الأسباب و هو الله تعالى الذى بيده مقاليد السماوات و الأرض.

ثم تأمر الآية المباركة الذين يبتغون المكاتبه مع أوليائهم و مالكيهم (أى الأيامى) تحريراً لأنفسهم، فيعملون لغير مالكم و يعطونه ما يحصلون عليه من أجره اشتراء لأنفسهم على أى وجه يتفقان عليه من التحرر سواء كان بنسبة معينة أو تحرر كلى بعد أداء جميع مال المكاتبه، هذا.. إن علم فيهم خيراً عند تحريرهم و وجود قدرة كافية فيهم على تكسب الحلال دون إكراههم على البغاء.

ثم تأمر الآية الكريمة أيضا بإبتائهم الأيامى شيئاً من الأموال التى آتاها الله تعالى فانهم الضعفاء لا بدّ من الترحم و العطف عليهم، و ظاهر الأمر فى المقامين (فى المكاتبه و الإيتاء) الوجوب إلا أن مقتضى إطلاق الملكية هو الجواز راجحاً مؤكداً فى الأموال، و مقتضى السياق الاستحباب فى الثانى (الإيتاء) كرامة و توسعة و فضلاً عليهم، و كيف كان فالآية الكريمة تدلّ على صحة المكاتبه و معاملة المولى مع عبده أيضا.

و أخيراً تنهى الآية الكريمة عما يوجب استدراج الإماء بل الفتيات مطلقاً الى السفاح و البغاء، و ذلك بطلب المال منهنّ بمكاتبه سقيمة بينهم على شروط كانت دارجته فى سالف الزمان، أو ابتغاء ما يوجب ذلك عرض الدنيا، أو على شروط تكون كالتى فى زماننا هذا، و القارئ الكريم بعد معرفة تطورات الزمان يعلم و يعرف ما الذى تنهى الآية الكريمة عنه من غير اختصاص بزمان أو صراحة بشيء و ليس

فقه القرآن (للإزدى)، ج ۳، ص: ۱۷

علينا التفصيل «۱».

و لعل ذلك يعمّ الفتيان أيضا، و الآية الكريمة ترشد الى حرمة كل ما ينتهى الى البغاء من الطرفين، و الكتابة على أخذ المال من أى طريق كان فى طرف الإماء مصداق للحرمة أيضا و العقل يرشد إليه مسبقاً، فالحرمة شرعية و عقلية أيضا.

تعدد الزوجات

الثانية- قوله تعالى:

وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا. (النساء [۴] الآية ۳)

تأمر الآية الكريمة بنكاح الطيبات من النساء نازرة الى مشروع آخر من التحديد فارغة عن أصل الجواز و هو أنهنّ محللات طيبات مثنى و ثلاث و رباع مع رعاية العدالة بينهنّ و إن خفتن أن لا تعدلوا، فكيف اذا لم تعدلوا بينهنّ، فاكتفوا بواحدة حتى لا تكونوا ممن طغى و ظلم، فان التعفف و الاقتصار على واحدة أو بملك اليمين أدنى و أقرب من أن لا تعولوا و تكونوا من الظالمين على أنفسكم و أزواجكم «۲».

(١)- ونحن نخجل من ذكر أنواع ما عملته الحكومة الجائرة البهلوية فيهنّ من إجبارهنّ على الاشتراك في المعسكرات و المنظمات و استخدامهنّ في الفنادق و المضيقات الخاصة شارطة عليهن إطلاق أنفسهن و عرضها على الضيوف الأجانب من الأوروبيين و الأمريكيين و غيرهم.

(٢)- و أما كون تفرغ الأمر بنكاحهنّ على خوف عدم التقسيط في اليتامى غير ظاهر الترتيب، فهو بحث تفسيري ذكر فيه وجوه من أن المراد منه اليتامى اللاتي تريدون أن تنكحوهنّ لا مطلقا، و النساء غيرهنّ فإن خفتم أن لا تقسطوا بين اليتامى إن نكحتوهن فانكحوا من غيرهنّ، كما قيل؛ و ضعف ذلك ظاهر فانه لا دخل للعدالة في نكاح غير اليتامى من النساء مع بعد نكاح المتعدد من اليتامى و لا وجه للتقييد.

و يمكن أن يقال: إن سياق الآيات في الأموال و ردّها الى مالكيها فالمعنى اذا خفتم أن لا تقسطوا في ردّ أموال اليتامى فتبدلوا الخيث بالطيب من المال فانكحوا ما طاب لكم من النساء متعددا تحصيلاً للسعة في المعيشة كما أشار إليه الحديث، و تمام الكلام في محله. فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ١٨

هذا.. و لكن التأمل في التعبير يعطى جواز تعدد الزوجات و صحة نكاحهنّ من غير اشتراط الحل و الجواز بالعدالة بينهنّ فانه أشير إليها مفهوماً بذكر المقابل و ان الخائف على عدم العدالة، عليه الاقتصار بواحدة لئلا يكون من الظالمين، و بعبارة أخرى فرق بين الاشتراط و تعليق الحكم بأن يقال: فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى و ثلاث و رباع إن كنتم عادلين بينهنّ ناظرين إليهنّ على السواء، و بين ما وضح من البيان الكريم البليغ، و التعليق يفيد عدم المشروط عند عدم الشرط، و البيان لا يعطى ذلك. نعم يشير الى أن المؤمن الكامل كذلك، فانه أبعد عن التعالي المذموم أخلاقيا مع بعده عن المحرمات شرعا.

و عليه فلا إشكال في صحة نكاح المتعدد و حلية الاستمتاع لمن لا يعدل بينهنّ أيضا، و إن كان ذلك ظلما و تعاليا مذموما بل حراما في بعض مراحلها إلا أن المحرم غير المحلل مصداقا مع أن الحق صحته في وحدة المصداق لو فرض أيضا، فان مقام تعلق الحكم غير مقام الانطباق و الامتثال على ما حقق في الأصول، و قد شيد أركان المسألة الاستاذ الأعظم المرجع الأعلى و الملجأ الأوحد آية الله العظمى الإمام الخميني (حفظه الله تعالى و رعاه و أعطاه سؤله و مناه)....

اذا عرفت ذلك تعلم بطلان الاستدلال على حرمة تعدد الزوجات و عدم صحته في الاسلام كما قيل «١» بأن القرآن الكريم اشترط الجواز بالعدالة بينهنّ في آية، و صرح بعدم إمكان تحقق ذلك الشرط في الأخرى، قال تعالى...: «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ (النساء [٤] الآية ١٢٩) فأفاد بهما عدم الجواز بالعدل بيان.

و وجه البطلان ان الآية الكريمة الثانية واقعة في آخر بحث الاستفتاء الحاصل عن الرسول (صلى الله عليه و آله) في النساء و ما حولهنّ من مسائل شتى التي ينتهي منها الى

(١)- كما عن بعض أساتذة الأزهر خلال كلماته على ما في تاريخ قوانين المدنية، و عن الدكتور مصطفى الرفاعي في كتابه: (الاسلام نظام انساني).

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ١٩

مشاجرات تقع كثيرا بالطبع بين الأزواج و في كل أسرة، و لا يخلو بيت منها في الجملة، و لزوم الإرشاد الى الإصلاح، و ان الصلح خير، و أحضرت الأنفس الشحّ و البخل، ففي السياق تقول: لن تستطيعوا أيها المؤمنون أن تعدلوا بين النساء- و المخاطب العموم ممن له زوجة واحدة على الغلبة من غير اختصاص بمن له زوجات ليرتبط بالبحث مع صراحة التفرغ على ذلك بقوله تعالى: «فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمَمْلُوقَةِ».

مع انه لا- تهافت أيضا لو سلم الاختصاص بتعدد الزوجات فان الشرط الممكن للعدالة في العمل و ظواهر الأمور حال تقسيم تعاطى المعيشة من المأكل و الملبس و المسكن و غير ذلك.. و من غير الممكن حصول الحب في القلب المشار إليه بكلمة «لن» كما هو ظاهر (١).

و من المعلوم أن ذكر شرط غير ممكن لبيان عدم الجواز و حكم الحرمة في مثل هذا المقام و لا سيما في كلامين يشبهان الأكل من القفا، بعيد جدا عن سمو مستوى كتاب الله العزيز و هو أفصح كلام و أكمل بيان.
ثم ان قوله تعالى: **أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ عَطْفًا عَلَىٰ وَاحِدَةٍ يَكْتَفَىٰ بِنِكَاحِهَا مِنَ النِّسَاءِ يَدُلُّ عَلَىٰ جَوَازِ الِاسْتِمْتَاعِ بِهَا وَ تَأْمِينِ ذَلِكَ الْاِفْتِقَارِ مِنَ مَلِكِ الْيَمِينِ فَانَ لِلْمَالِكِ التَّصَرُّفَ فِي مَلِكِهِ كَيْفَ يَشَاءُ حَسَبَ مَا يَتَوَقَّعُ مِنَ الْمَتَاعِ وَ السَّلْعَةِ عَقْلَانِيًا وَ ذَلِكَ قِسْمٌ مُسْتَقِلٌ قِبَالَ النِّكَاحِ وَ الزَّوْجِ وَ سِيَأْتِي الْكَلَامُ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.**

الثالثة- قوله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صِلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَ الَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَ الَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ * وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ

(١)- راجع بحث «النشوز» من الكتاب، و قد صرحت بذلك روايات الباب.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٢٠

فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَهُ ذَلِكُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ.

(المؤمنون [٢٣] الآية ٧) و (المعارج [٧٠] الآية ٢٩-٣١)

الآيات الكريمة تصف المفلحين من المؤمنين بأنهم الذين يحفظون فروجهم على حد الضرورة، و الوجوب تلو الخشوع في الصلاة «١»، و الإعراض عن اللغو و إيتاء الزكاة الواجبة، و لعل السياق في سورة المعارج أكد أكثر.

و بذلك أفادت الآيات الكريمة وجوب حفظ الفرج مطلقا و حرمة تركه أيضا، و حيث ان الإطلاق ينافي الافتقار الطبيعي الغريزي و لا يساعد طريق الخلقة و سبيل الفطرة التي لا تبديل لها من بقاء النوع، استثنت منه بقوله تعالى: **إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ رَدًّا** على تاركى النكاح مطلقا كما عن بعض الهنود و ما في المسيحية المحرقة، و إثباتا لموارد الجواز لأن النفي كان للتحديد و بيان موارد الإثبات، فينحصر سبيل تأمين ذلك الافتقار شرعا بموردين فقط:

الأول: الزوجية، فيجوز استمتاع كل من الزوجين بالآخر بأي وجه كان، حزين كانا أو مملوكين أو مختلفين، فانهم غير ملومين في ذلك.

الثاني: الملكية في ناحية الرجل فله الاستمتاع من أمته التي هي بملك اليمين، و لها ذلك منه طبعاً بأي وجه كان كالزوجية، دون المرأة فليس لها الاستمتاع من عبدها بالملك فانه في ناحية الرجل يصدق التصرف في المستمتع منها و للمالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء عقلائيا، و أما من ناحية النساء فليس تصرفا منها فيه، فان الاستمتاع فيهن من حيث القبول و الانفعال و الاستسلام، و الرجال هم القوامون على النساء الواردون عليهن، و القبول و الانفعال ليس بتصرف إلا في نفسها فليس للحرمة الاستمتاع من عبدها بالملكية و ان كان لها التصرف فيه بسائر الأعمال العقلائية.

(١)- قد سبق في كتاب الصلاة ان الآية الكريمة تدل على وجوب الخشوع مهما أمكن و هو حضور القلب.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٢١

و الحاصل: إن الاستمتاع في المقام هو تصرفه فيها لا- تصرفها فيه عقلائيا، و أما في سائر الأعمال استخدامها إياه تصرف لها فيه و

و يستفاد من عطف: ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ بِحَرْفٍ: «أَوْ»:

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٢٣

أنّ الزوجية لا تقع على الملكية و انهما لا يجتمعان، و إن كانت تقع في المملوك أيضا، فلا يصح للمالك أن يكون زوجا لمملوكته، و لا زوجة لمملوكها، و إن كان يصح تزويج مملوكه بالحرّ أو الرق، كما يصح له إجازة تزويج المملوك نفسه أو لنفسه فضوليا مع حرّ أو رق كما فصل في محلّه.

و لعلّ الوجه هو أن النكاح يشبه البيع من جهات و هو عقد و عهد بين الزوجين و ليس بيع كما سيأتي بيانه، فكأن الزوج و الزوجة متبايعان، و المهر و البضع ثمن و مثن مع عدم التعيّن في طرف الزوجة، و لا- معنى لمبادلة الانسان مع ملكه- بنفس رغبات ذلك الملك- بملكه الآخر كما لا معنى لتبديل ملك مع ملك في الملكية لمالك واحد، و لو قلنا بملكية الرقيق فان العبد و ما في يده ملك لمولاه، و النكاح و عقده بين المالك و المملوك يرجع الى ذلك كما لا يخفى.

نعم.. لا يبعد الجواز بين السيدة و عبدها على ما عرفته من قبل، فانها لا تملك الاستمتاع به فيصح بالعقد، و إطلاق عدم الجمع بين الزوجية و الملكية باق على حاله من غير تقييد بمفاد: «أو».

خاتمة في الآية الكريمة:

قد عرفت دلالة الآية الكريمة على انحصار جواز الاستمتاع و ترك حفظ الفرج بأمرين: الزوجية و الملكية، عينا و منفعة أو انتفاعا كتحلليل الأمة، و أما الهبة بأن تهب المرأة نفسها لرجل من غير زواج فلا يكون، و لم يكن إلّا للنبيّ (صلى الله عليه و آله و سلم)، قال تعالى- عطفًا على المحللات:.. وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ (الاحزاب [٣٣] الآية ٥٠)، و كان ذلك لحكمة خاصة في وقت خاص مع احتمال تحقق النكاح بمعناه: العقد و التعاهد بعد أن أوهبت نفسها له (صلى الله عليه و آله و سلم)، و قبل النكاح بمعنى التعلّق و الدخول فلا نقض للانحصار، مع ان الهبة تملك للعين، و لا تتعلّق بالمنفعة كما سيأتي بيانه إن شاء الله،

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٢٤

و ليس للحرّة تملك نفسها ليلحق جواز الاستمتاع بالملك، كما لا يصح تملك إنسان لإنسان آخر بذلك.

الفصل الثاني: الالتزام بالعقد في الزواج

إشارة

ما يدلّ على أن النكاح أمر لا يتحقق إلّا بالتعاهد و العقد بين الزوجين ليثبت على كل منهما بذلك أحكام قبال التزام الآخر، و ثبوت أحكام له أيضا، و ما لم يعقد ذلك التعاهد و الالتزام بين الطرفين لا تتحقق تلك الرابطة المجوّزة للاستمتاع. و أما الرضا الباطني و التقاويل بين الطرفين فليسا بعقد و لا يكفیان عنه، و كما أنه لا يتحقق إلّا بعقد له أحكام، فهو لا ينحل و لا ينفصل إلّا بسبب، و له أحكام أيضا، و بعد إجراءاته تثبت أحكام أخرى.

فهنا ملتزمان: موجب و قابل، و هما ركنان، و في الين شيء يعقد عليه، فتتحقق في الاعتبار الزوجية، و التزامهما: كون الرجل زوجا للمرأة و المرأة زوجة له، فيخرجان عن الانفراد في الاعتبار و العين، و في المقام أمر آخر يتعلّق بالالتزام الزوجي به و هو الصداق و النحلة قبال تسلّم المرأة، و لكلّ من تلك الأمور أحكام تتعرض لها الآيات المباركة في كتاب النكاح و الطلاق، و كيف كان ففي الفصل آيات:

الأولى - قوله تعالى:

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَيَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوعِدُوهُنَّ سِوَىٰ مَا أَنْتُمْ بِلِقَائِكُنَّ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنِّسَاءِ مُبْرَأَاتٌ مِمَّا وَعَدْتُمْ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْرُضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ. (البقرة [۲] الآية ۲۳۵)

الآية الكريمة و إن كان سياقها بيان النساء اللاتي توفى عنهن أزواجهن،

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۲۵

وعليهن أن يتبرصن بأنفسهن أربعة أشهرٍ وعشراً «۱»، وأنه لا جناح عليهن بعد بلوغ الأجل و انقضاء العدة ان يعلن في أنفسهن ما هو المتعارف متياً يدل على التمايل الى الزواج المصرح به في الآية الكريمة السابقة، إلا أنها تعنى الرجل في تثبيت و إمضاء ما هو المتعارف أيضاً من الخطبة، و إظهار الرغبة في النساء بوجه معروف بين الناس على اختلاف آدابهم، ثم تصرح الآية الكريمة بأنه لا جناح على المكنون في النفس من حب النساء و من العلاقة بامرأة يريد الزواج منها ما لم ينته الى التواعد معها سراً عن أهلها. نعم لا بأس بالمقولة العادية معها سراً عن أهلها استطلاعاً على نظرها و رعايتها لجانبها، و لا سيما في المباحث عنها، و هي المتوفى عنها زوجها المتوقع انقضاء عدتها، فالتزويج معها، و لا يبعد الاختصاص بها.

عدم مشروعية العقد قبل انقضاء العدة

ثم بعد ذلك كله تنهى الآية الكريمة صراحة عن عزم عقدة النكاح قبل أن ينتهي الكتاب أجله و تنقضى العدة للزوجة المتوفى عنها زوجها فتخرج عنها، فتدلل الآية الكريمة على ان التقاول و التراضي سراً كان أو علناً غير انعقاد ذلك العزم، و عقدة النكاح غيرهما، فالنكاح عقد يعزم، و عزم يعقد عليه، لا بد أن لا يكون في العدة، فلا زوجية قبل العقد و لو مع التراضي، فالآية الكريمة و ان لم تكن في مقام بيان لزوم العقد في تحقق النكاح إلا أنها تعطيه بوجه أصح من الفراغ عن لزوم ذلك و ان هناك عقدا يعزم و عزماء يعقد، إلا أنه لا بد و أن لا يكون في العدة، و لا بأس بمقدماته قبل انقضائها من التقاول و التراضي و التوافق حسب الحدود الشرعية. ثم ان العقد الذي أرشدت إليه الآية الكريمة في المقام هو الموجود في مختلف المجتمعات حتى الذين لا يعتقدون بدين و شريعة أيضاً، فان السفاح لديهم

(۱) - كما سيأتي في بحث العدة ان شاء الله تعالى.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۲۶

غير النكاح، و انه يتوقف تحققه على توافق مظهر بلفظ صريح أو إمضاء و كتابه على اختلاف الآداب المتعارفة؛ و في الاسلام باللفظ فقط.

و العقد هذا على الأصل لا يكون إلا بيد الطرفين من الزوج و الزوجة و لو بالوكالة أو بواسطة وليهما على ضوء أدلة الولاية - كما وضح «۱».

قال تعالى:

.. أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ. (البقرة [۲] الآية ۲۳۷)

و سيأتي الكلام عنه في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

ثم إن العقد المذكور لا يعزم و لا يستحكم إلا بإنشاء واضح و بيان صريح من لفظ: النكاح و الزواج و ما يقوم مقامهما على اختلاف الألسن و اللغات، و لا تكفي الألفاظ المشتركة، و لا الكناية أو الإشارة الى قرار ترتبط به السعادة الفردية و الاجتماعية، فلا ينعقد

بسهولة ولا ينحل بتخيل.

و أما توهم جواز انعقاده بلفظ الهبة كما في زواج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فمدفوع - بما عرفت - من أنه لو كان قبالة النكاح والملك لكان مختصاً بنفسه الشريفه من دون المؤمنين كما عليه صراحة الآية الكريمة.

الصداق

الثانية - قوله تعالى:

وَآتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِينًا مَرِيئًا. (النساء [٤] الآية ٤)

تأمر الآية الكريمة بإيتاء النساء صدقاتهنّ وأنه لا يحل أكلها إلا إذا طابت أنفسهنّ بها أو بشيء منها، فان الصداق والمهر وهو المال الذي تملكه الزوجة قبل

(١) - في كتاب: «الولاية والحكومة» في الجزء الثاني.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٢٧

تملك الزوج الاستمتاع بها، مقدراً كان ذلك المال ومسمى أو مثلاً يشبه الثمن في البيع، والزوجان يشبهان المتعاملين فيتوقف تمامية العقد وصحته على المهر، ويجب عليه ردّه إليها لدى المطالبة، ولها ذلك في كل وقت حتى قبل تسليم نفسها إليه، كما عليها ذلك في كل وقت طلب منها، كل ذلك بمقتضى العقد، وتشير الى ذلك (أى الى الصداق والنحلة) آيات الطلاق أيضاً مثل قوله تعالى:.. وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصُفٌ مِمَّا فَرَضْتُمْ...، كما سيأتى بيانها إن شاء الله. وعليه فأكل الزوج للمهر (الصداق) بلا - طيب من نفس زوجته أكل للمال بالباطل، ومع طيب نفسها فهو هنيء مريء يؤكّد هنيئته البضع بلا عوض.

وكذلك البحث في أجورهنّ في المنقطع من النكاح لقوله تعالى:

«فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً...» (النساء [٤] الآية ٢٤)، كما سيأتى الكلام عنه إن شاء الله.

الثالثة - قوله تعالى:

قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ * قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجَ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَسُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ * قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَإِنَّ عِدَّةَ اللَّهِ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ * فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ (... القصص [٢٨] الآيات ٢٦ -

(٢٩)

تقص الآية الكريمة إنكاح شعيب النبي (عليه السلام) ابنته من موسى النبي (عليه السلام) وقبول عمله ثمانى حجج أجره و عوضا له، و الحكاية تعطى أمورا:

الأول: جواز خطبة المرأة للرجل، فقد قالت إحداهما: يا أبت استأجره؛ إن خير من استأجرت القوي الأمين، و توصيفها إياه في المقام يشعر بذلك ولا بأس به من حيث هو.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٢٨

الثاني: لزوم وجود العوض والمهر في النكاح، و ذلك أمر عقلائي.

الثالث: إن المهر في النكاح لا بدّ و أن يكون مالا يصحّ أن يبذل بإزائه المال كائنا ما كان، حتى العمل في المستقبل، و لو تعليم سورة من القرآن كما ورد في السنة المباركة، و المهر هذا لا بدّ و أن يكون معينا مضبوطا كثمانى سنوات و إتمام العشر من عنده و التعيين،

ذلك لا بد منه حتى بين المعنيين فان التردد في قوله: إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ وكذلك في أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ لم يكن إلّا في مقام المقابلة قبل عزم عقدة النكاح وإحكام عهده كما صرح به كلامه: أُرِيدُ، و أما التي جعلت منكوحه و ما جعل مهرا كان معينا معلوما لقوله تعالى: فَلَمَّا قُضِيَ الْمَوْسَى الْأَجَلَ، و ما قضاها كان مشخصا، و التردد في مقام المقابلة لا يضرب بعد الجزم و البت و التعيين في أطراف العقد، و أما عدم التقدير في طرف البضع طبعي و لذلك يشبه النكاح بالبيع و ليس ببيع.

و من المعلوم أن الصداق للزوجة كما ان البضع للزوج، و ظهور قول شعيب (عليه السلام): عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي فِي وَقُوعِ الْأَجْرَةِ لَهُ لَا لَابْنَتِهِ مندفع بمقام المقابلة و ولايته عليها، و في العمل تقع لها أو له بمصالحتها لأبيها، و لا وجه لصيرورتها له ابتداء.

الفصل الثالث: المتعة أو الزواج المؤقت

قد عرفت ان جواز الاستمتاع و ترك التحصن و حفظ الفرج ينحصر في أمرين، و هما: النكاح و ملك اليمين، ثم ان النكاح قسمان، هما: دائم و منقطع، على ما يصرح به قوله تعالى:

... وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ

فقه القرآن (للبيدري)، ج ۳، ص: ۲۹

فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا. (النساء [۴] الآية ۲۴)

فان تعبير الاستمتاع و أداء الأجرة متفرعا على حلية ما وراء المحرمات المذكورات، و الابتغاء بالأموال محصنين تاركين السفاح قبال النكاح و الصداق في الآيات الكريمة السابقة، و ملك اليمين فيها و في اللاحقة «۱»، مع العلم بحرمة الاستمتاع في غيرهما، فيد صريحا أن ذلك قسم من النكاح يطلق على صداقه الأجرة و على عقده المتعة، و هذا هو النكاح المنقطع المؤقت، و في بعض القراءات بعد كلمة: «منهن»: الى أجل مسمى «۲»، مضافا الى ثبوت ذلك بالسنة المباركة العملية و القولية في زمن رسول الله (عليه السلام) و لا سيما عند فتح مكة «۳»، و لا يعبا بقول من لا ضمان لرأيه و لا وقع لاجتهاده قبال النص.

و بعبارة أخرى: آيات سورة النساء الباقية عن النكاح و أحكامه و فروع من أول الأمر من قوله تعالى:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَ خَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَ بَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَ نِسَاءً إِلَى قَوْلِهِ: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رِبَاعٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا وَ آتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نِحْلَةً.

ثم آيات ذكرت فروعاً أخرى ترتبط بالصداق و الروابط الزوجية و التوارث بينهما و فروعها الى قوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، و ذكر

(۱) - من قوله تعالى: «فَانكِحُوهُنَّ بِأُذُنِ أَهْلِهِنَّ وَ آتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ..» كما سيأتي الكلام فيها إن شاء الله.

(۲) - كما عن أبي بن كعب و عبد الله بن عباس و سعيد بن جبير و غيرهم.

(۳) صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود.. ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب الى أجل.. و عن جابر بن عبد الله، قال: كنا نستمتع بالقبضة من التمر و الدقيق لأيام على عهد رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) و أبي بكر حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث، و أما نسخها من ناحية الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم)، فمختلف فيه لديهم أيضا، فراجع مختصر صحيح مسلم ج ص ۲۱۰.

محرمات أخرى بقوله: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ... الى قوله: وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ففى مثل هذا السياق الذى تكون الآيات بصدد بيان تمام أقسام الحلال و الحرام من النكاح و فروعه تبين تفريع الاستمتاع بالأجرة و الابتغاء بالأموال مع لزوم التحصن و ترك السفاح، و هو صريح فى تقسيم التحصن الى النكاح و الاستمتاع و الملك، و الثانى هو النكاح المؤقت لصدق الأجرة قبال الصداق نحلته، و لا- ينافى ذلك إطلاق الأجرة فى نكاح المؤمنات المهاجرات الأعم من الدائم و المنقطع، قال تعالى:.. وَ لَأُجْنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنكحُوهُنَّ إِذْ أَتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ.. (المتحنه [۶۰] الآية ۱۰)، كما لا ينافى قوله تعالى: فَأَنْكحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَ أَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ (النساء [۴] الآية ۲۵) الدال على صحة نكاح الإمام أيضا دواما و منقطعا باذن أهلتهن و مالكهتهن لمن لم يستطع طولاً- أن ينكح المحصنات، فان إطلاق الأجرة على المهر غير مقابلتها معه مع التصريح بأن ذلك اذا لم يكن مسافحات زانيات أو متخذات أخدان، فان اتخاذ الخدن و معاشره الفتيات و الفتيان بالتصادق و التلاصق محرّم كالزنا، كما يشير إليه ذكرهما معا فى آيات (۱)».

ثم لا إشكال فى أنه يعتبر فى نكاح المنقطع ما يعتبر فى الدائم من شروط العقد، و يزيد فيه تعيين المدة التى تراضيا عليها بعد فريضة الأجرة، فلا يكفى نفس تراضيهما بالاستمتاع مدة قبال أجرة بل لا بدّ من العقد بلفظ صريح فى المتعة بأى لغه بعد عدم تمكّنهما من العريه و تعيين الأجرة و المدة.

ثم لا جناح عليهما فيما تراضيا عليه من بعد الفريضة أيضا بالزائد عليها بأن يكونا معا أكثر مما فرضاه أولا من المدة و الأجرة من بعد انقضاء المدة المفروضة بقرار جديد و عقد آخر، فلا تصح الزيادة فى المدة و الأجرة بالتراضى فقط بل من بعد الفريضة الأولى إلا أن تهب باقى المدة من الفريضة الأولى حتى يصدق الانقضاء

(۱) - «غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَ لَأُجْنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنكحُوهُنَّ إِذْ أَتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ..» (النساء [۴] الآية ۲۵) «مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَ لَأُجْنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنكحُوهُنَّ إِذْ أَتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ..» (المائدة [۵] الآية ۵)

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۳۱

و التراضى الجديد، و الفريضة بعد انطباقها على الأجرة تشمل المدة أيضا تحقيقا للتراضى أى التوافق فى جوانب الأمر. و بعبارة أخرى: إن نفس حلية الابتغاء بالأموال و الاستمتاع منهنّ بأداء الأجرة فريضة معلومه، لا تعطى لزوم تعيين المدة أيضا إلا بالملازمة بين فرض المال و فرض الوقت للحال فى قوله تعالى: فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً، و أما قوله: وَ لَأُجْنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إما تأكيد للأول، و أنه بعد تحقق الفريضة فى الأجرة و التراضى فى المدة فلا جناح عليكم، كما لا يبعد، و اما تجويز للتجديد بعد انقضاء الفريضة الأولى مدة و أجرة فيما تراضيا عليه للاستقبال، فالتراضى للحال كان أوله للاستقبال تجديدا يفيد لزوم تعيين المدة- كما لا يخفى-.

مع أن الأمر متّضح بالسنة الشريفة بحمد الله على التفصيل فى محله.

الفصل الرابع: المحرمات

إشارة

لا يحلّ نكاح بعض النساء بالنسب أو السبب، و قد أوضح ذلك فى آيات:

الأولى- قوله تعالى:

وَ لَأُجْنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنكحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَ لَأُجْنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنكحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَ لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَ لَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَ اللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَ الْمَغْفِرَةِ بِأَذْنِهِ وَ يَبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ. (البقرة

الزوجة، و بنت الزوجة المدخول بها من زوج آخر دون غير المدخول بها، و حليئة الابن من الصلب دون الأدياء كما سيأتي بيانه، و أخت الزوجة- جمعا بهما دون التفريق-، و المحصنة ذات البعل، فان كل هذه الموارد يحرم نكاحهن، و ذلك

(١)- المقت: البغض الشديد لمن تراه تعاطى القبيح.. (المفردات).

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٣٤

حكم الله تعالى و كتابه عليكم «أيها المسلمون» و أحلّ لكم ما وراء ذلك.

و الظاهر: إنّ العناوين السببية مثل منكوحه الأب و أم الزوجة و بنتها و أختها تشمل الزنا و الوطى بشبهه أيضا، فتحرم أم المزني بها أو الموطوءة بشبهه و بنتها على الزاني، و تحرم هي بنفسها على أبيه و ابنه، فان الأول مصداق: **أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ**، و الثاني مصداق: **رَبَائِكُمْ** اللّاتى فى حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ اللّاتى دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، و الثالث مصداق: **حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمْ** بالنسبة الى أبيه: **مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ** بالنسبة الى ابنه. و ليس ذلك بمعنى الإلحاق موضوعا أو حكما بالسنة المباركة، فان الزنا و الوطى بشبهه ليس من النكاح، و كيف يصدق على المزني بها أنها من: **حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمْ**، بل القطع بأن النكاح بملاكه الأصلي غير المنفك عنه غالبا أى الدخول لو لم يكن ذلك معناه اللغوى، فانه يوجب الحرمة و يورثها، و العقد يوجب حليته و لعله لم يصدق عليه مقيدا بعدم الدخول و الحليئة و إن كانت بلحاظ كونها معقودة عليها، إلا أن أساس الحرمة هو الزوجية و المباشرة و الدخول مع التصريح به فى ناحية الربيبة، و الإطلاق و الصدق يعطى الحرمة فى الحليئة و أمهات النساء بعد العقد و لوقبل الدخول، كل ذلك بعد الزنا أو الوطى بشبهه و أما اذا طردا على العقد لم تحرم لانعقاد العقد بلا مانع كما هو ظاهر.

و الذى ينبغى الإشارة إليه: إنّ المذكورات فى المقام هنّ المحرمات نكاحهنّ دون المحللات من ناحية النظر إليهنّ، و لا تلازم بينهما و إن كان بعضه كذلك على ما فى آية النظر، فقد قال تعالى بعد ايجاب الحجاب و تحريم النظر:

لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِى آبَائِهِنَّ وَ لَا أَبْنَائِهِنَّ وَ لَا إِخْوَانِهِنَّ وَ لَا أُمَّهَاتِهِنَّ وَ لَا أَخَوَاتِهِنَّ (... الاحزاب [٣٣] الآية ٥٥)، فيجوز للأب النظر الى ابنته، و للابن الى أمه و أخته، و لابن الأخ الى عمته، و لابن الأخت الى خالته، كل ذلك من غير ربيبة، كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى فى محله، و أما غيرها فلا يستفاد من

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٣٥

حرمة نكاحهنّ جواز النظر، كما ترى فى المحصنات اللّاتى عدت من الأول، و لا يجوز النظر إليهنّ قطعا فلا بدّ من التماس دليل آخر إلا أن تقبل التنزيل حتى تكون منكوحه الأب بمنزلة الأم و كذا أم الزوجة بتنزيل الصهر منزلة الابن و الربيبة بمنزلة البنت لا سيما مع القيد، و أما بنت الأخ و بنت الأخت فبتنزيل العم و الخال منزلة العمّة و الخالة دون تنزيلهما منزلتهما لعدم وجود وجه لهما، و الأمر سهل بعد التفصيل فى السنة الشريفة بحمد الله.

المحيض

الثالثة- قوله تعالى:

وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ. (البقرة [٢] الآية ٢٢٢)

أمر الله تعالى فى هذه الآية الكريمة باعتزال النساء فى المحيض، لأنه أذى حتى يطهرن، فإذا تطهرن يجوز إتيانهنّ من حيث أمر الله. فلا إشكال فى دلالة الآية الكريمة على حرمة المباشرة بمعنى المواقعة معهنّ حال الحيض، لأنه المتيقن المتوقع منهّن مع تناسب الحكم و الموضوع، فان كيفية الأذى يناسب منع المواقعة، و أما الاستمتاع بما دون ذلك فهو باق على الجواز و الحليّة استصحابا لا بل دليلا

لأن المواقعة فقط متيقنة الخروج.

كما ان المتيقن من الحرمة حالة الابتلاء به فقط، أما بعد زواله وقبل الغسل فهو باق على الجواز أيضا، ولا تستصحب الحرمة لأن المتيقن هو ذلك المقدار، ولا شك لإطلاق دليل الجواز مع ارتفاع تناسب الحكم والموضوع، نعم لو ثبت أن التطهر المذكور غاية للنهي في قوله تعالى: حَتَّى يَطْهُرَ بالتشديد لكانت

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۳۶

الحرمة الى الغسل ولم يثبت هذا «۱».

و أما الأمر باتيانهن بعد التطهر أو التطهير حيث أنه عقيب الحظر فلا يعطى شيئا إلا ما كان عليه قبله فانه لبيان منتهى الحرمة لا مبدأ الجواز.

ثم تقييد الإتيان بقوله تعالى: ... مِنْ حَيْثُ أَمَرَكَ اللَّهُ يشعر الى لزوم تعديل إتيانهن الى ما هو المتعارف بين الزوجين زجرا عن وطئهن دبرا على حد الكراهة بل الحرمة لو كان الأمر تحديدا، إلا أنه راجع الى ما هو الأمر من أول الأمر على سعة قوله تعالى: نِسْأُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أُنَى شِئْمٌ (البقرة [۲] الآية ۲۲۴)، زمانيا كان كلمة: أُنَى أو مكانيا ألا أن يقال برعاية المحرث، والدبر كأرض سبخة لا- تحرث ما يزرع فيها، وكيف كان الحكم بالحرمة فهو خلاف الاحتياط، والاحتياط في تركه أولى ولا بأس بالحكم بالكراهة الشديدة كما لا يخفى.

(۱)- فان التطهر متعديا ظاهر في رفع الحدث والقذارة النفسية كما يرشد إليه موارد استعماله في الكتاب الكريم، فقال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَاكَ وَطَهَّرَكَ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ» (آل عمران [۳] الآية ۴۲)، وقال أيضا: «... أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَطْهَرَهُمْ قُلُوبُهُمْ..» (المائدة [۵] الآية ۴۱)، وقال أيضا: «... أَنَا سٌ يَتَطَهَّرُونَ» (الاعراف [۷] الآية ۸۲)، وقال أيضا: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ» (التوبة [۹] الآية ۱۰۳)، وقال أيضا: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» (الاحزاب [۳۳] الآية ۳۳)، وغيرها من موارد كثيرة مثل التي في سورة (النمل [۲۷] الآية ۵۶)، وفي سورة الأنفال [۸] الآية ۱۱) وغيرها، فان الموارد لا تساعد على غير رفع الحدث وطهارة الباطن، كما ان ظاهر استعماله لازما في رفع الخبث والنجاسة الظاهرية كما هو معناه اللغوي في قولهم: (طهر ضد نجس)، قال تعالى: «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا» (الفرقان [۲۵] الآية ۴۸).

و الأمر في آية الطهارات الثلاث حيث انه متعدي يفيد وجوب الغسل والتطهر في النفس زائدا على التنظيف الظاهري، والخبث الذي لا بد من إزالته في الجنابة والحيض أبعد عن مقام الانسانية وتوغل في الحيوانية لا سيما في الجنابة حال الإجناب والمباشرة، وذلك معنى الجنابة لغه دون البعد عن أحكام الطاهرين، كما قيل، فانه اعتباري، والحدث أمر نفسي عيني ولذلك لا يرتفع إلا بالتقرب الى الله تعالى حين امتثال أمره فيعود الى الانسانية، ويعتدل حيث ان الانسان ينجذب الى قطب بالإصرار والتكرار وترتفع خباثته الظاهرية أي النجاسة التي تكون تحت كل شعرة في الجنابة أيضا.

و كيف كان ففي المقام حيث يمكن القراءة متعديا ولازما ولا دليل على تعيين أحدهما لا وجه للحكم بالحرمة قبل الغسل، وقد أشير إليه في كتاب الطهارة أيضا.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۳۷

الظهار

الرابعة- قوله تعالى:

مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَمْ قَوْلُكُمْ

بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ. (الأحزاب [٣٣] الآية ٤)

الآية الكريمة تنفي و تردّ بعض ما كان في عصر الجاهلية شائعاً معتبراً، منها أنه تعالى لم يجعل لرجلٍ من قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ «١» و انه لا يمكنه التوجّه الى أمرين في آن واحد، و لعل منه امتناع اجتماع الدنيا و الآخرة بمعناه المشروح في وجه، فلا يجتمع وجهان يلي أحده الربّ و يلي الآخر الخلق.

و منها أنه ما جعل الله أزواجكم اللائى تظاهرون منهنّ أمهاتكم، فلا يتمّ ما هو المعمول بينهم من جعلهم القول للزوجة: «أنت على كظهر أُمّي» طلاقاً بل أشدّ منه يورث الحرمة الأبدية و تصير الزوجة بمنزلة الأم. و نفى ذلك بردّ الأمومة و أنه لا يوجب الحرمة الأبدية، لا ينافي الحرمة و هي ترتفع بالكفارة على ما سيأتى بيانه إن شاء الله في ختام كتاب الطلاق في بحث الظهار و الإيلاء. و منها أنه ما جعل الله أدياءكم أبناء لكم، فلا يترتب عليهم أحكام الأبناء بدعائكم لهم، فان ذلك قول و تفوّه لا أساس له في الخلقة و لا في الاعتبار الشرعى، فلا يحرم عليكم حلالهم بعد الطلاق و لا حلالكم عليهم كذلك، فانهنّ لا أمهات لهم و لا أزواج الآباء و منكوحاتهم، كما انهنّ لسن بحلائل الأبناء، و صرّح بذلك النفي أيضاً تقييد الابن بالصلب في قوله تعالى عطفاً على المحرمات:.. وَ حَلَائِلُ

(١)- قيل في شأن الجملة أنه كان رجل يقال له: جميل بن معمر بن نهري شديد الحافظة و كان يقول: (إنّ لى قليبين اعلم بكل منهما أكثر من علم محمد..)، و لذا فان قريشا أسموه: (ذو القليبين)، فعند انهزام الكفار في معركة بدر رأوه هارباً آخذاً بيده إحدى نعليه و الأخرى برجله، فقيل له: انتبه...!! قال: ما كنت أعلم ذلك، فعلموا أنه ما كان له من قليبين في زمان، و الآية على سياق الكلّى، فقد بينت الحقيقة النفسية.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٣٨

أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ، فلا تحرم حلائل غير الصلبي ممن تدعونهم أبناء، و أصرح من ذلك كله قوله تعالى:.. لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذْ قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا فِي قِصَّةِ زَيْدٍ وَ تَرْوِجِ النَّبِيِّ (صلّى الله عليه و آله و سلّم) زوجته بعد ما طلقها- على تفصيل في محله.

و حكم الله تعالى في ذلك كله هو الحق و سبيله هو الرشاد، و هو أحقّ أن يتبع لا حكم الجاهلية التي تبغى عوجاً، فهو قول يتفوهون به بألستهم من غير تدبّر و تأمل.

فعليكم (أيها المسلمون) أن تدعوا كل أحد لأبيه فان ذلك أوسط و أعدل عند الله تعالى، فان لم تعلموا آباءهم و لا تعرفونهم فهم إخوانكم في الدين و مواليتكم في الايمان، و ليس عليكم جناح فيما أخطأتم، و لكن ما تعمدت قلوبكم، و كان الله غفوراً رحيماً.

آهات المؤمنين

الخامسة- قوله تعالى:

.. وَ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ وَ لَأَنْ تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا. (الأحزاب [٣٣] الآية ٥٣)

تنفى الآية الكريمة صراحة جواز نكاح أزواج النبي (صلّى الله عليه و آله و سلّم) من بعده أبداً و بذلك تعطى الحرمة الأبدية و أنه لا يجوز للمؤمنين نكاحهنّ من بعده سواء كان ذلك بملا-ك التحليل و الاحترام لمقام النبي (صلّى الله عليه و آله و سلّم) أو لمقام أزواجه من بعده، كما يعطى نفس الحكم قوله تعالى: النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَ أَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ (الأحزاب [٣٣] الآية ٦)، فان جعل الأمومة اعتباراً شرعياً في سياق جعل الولاية لا يصح إلّا باللاحاق بالحكم، فحرمتهنّ كحرمة الأم الأبدية، فلا يرد عليه ما عن صاحب كتاب (الكنز)- رضوان الله عليه- من لزوم حرمة أولادهنّ أيضاً فانهنّ

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۳۹

أخوات للمؤمنين و هكذا العمومة، لأن التنزيل و الاعتبار يقتصر على دليله و يدور الحكم مداره، فلا يصغى الى ما توهم أن ذلك عنوان لهم للتجليل بقرينة أولوية النبي (صلى الله عليه و آله و سلم)، كما لا يصغى الى حمل النهي المستفاد من النفي على التنزيه و الكرامة، فان ذلك يرده صراحة العطف على الإيذاء المحرم قطعاً لا سيما في سياق بحث العشرة مع النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) بالأمر و النهي من قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاءً وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ (۱... الآيات، على ما سيأتي بحثها إن شاء الله تعالى في كتاب: المجتمع و الآداب.

و أما الولاية الشرعية المجعولة للنبي (صلى الله عليه و آله و سلم) في طول ولاية الله تعالى و ولاية المؤمنين على أنفسهم و أموالهم من قبيل ولاية الأب و الجد من دون ورود العاملين على معمول واحد- كما أشرنا إليه في كتاب الولاية و الحكومة- فهي غير مرتبطة بولايته التكوينية التي هي مسألة ثقيلة قد أوصى الأئمة المعصومون (صلوات الله عليهم) أصحابهم بترك ذكرها و ذكر أمثالها من مسألة الطينة و غرض الخلقة و القضاء و القدر، و الجبر و التفويض ... و غيرها مما يصعب حلها على العموم إلا أن يجدوا أهلها فيبينوها لهم بارشاداتهم حسب الشروط في روايات خاصة لا تخفى على من له قلب أو ألقى السمع و هو شهيد.

و الولاية بمعنى الوساطة في الفيض الوجودي عن الله تعالى لا- مستقلاً عنه، و هي ثابتة له (صلى الله عليه و آله و سلم) و للأئمة المعصومين (عليهم السلام) بما أنهم نور واحد مخلوق قبل كل شيء، حينما لم يكن مع الله أحد، لا ملك مقرب و لا نبي مرسل، و بما أنهم مجارى الفيوضات الحقيقية و الأنوار العينية، فلا يوجد شيء بلا وجود، و لا وجود بلا علة، و لا علة إلا و هو معلول متسلسلا الى أول معلول لا علة له إلا علة العلل

(۱) الاحزاب [۳۳] الآية ۵۳.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۴۰

و الوجود الغنى الواجب المبدئ الأول الذى هو الله تعالى و هو علة و لا معلول، و أول معلوله نور واحد، فان الواحد الحقيقي من جميع الجهات لا- يمكن أن يصدر عنه إلا واحد، كما ان الواحد الكذائى لا يصدر إلا عن الواحد و هو المجرى لجميع الفيوضات المنتشرة يعبر عنها بالعقل الأول، الوجود المنبسط و الحقيقة المحمدية (صلى الله عليه و آله و سلم)، فان أول ما خلق الله العقل و نورهم (عليهم السلام) المنتور به كل ظلمة، و المهيئات ظلمات، و الوجود نور حقيقى، فكل وجود تنور به شيء و ماهيته فيض يصدر عن المبدأ الأول و يعبر عن معلوله الأول، و ذلك معنى و ساطتهم فى الفيض و ولايتهم فى الكون، و لا شيء إلا تحت ولايتهم، و حيث ان العلة واجدة للمعلول لا بحدّه، و ما زاد دون المعلول و العلم هو الواجدية و الحضور، فكل علة عالمة بمعلولها علماً حقيقياً و لا- يمكن العكس، فكل حلقة من سلسلة عالم بما دونه دون ما فوقه، و ما فى رأس الخلق فهو عالم بجميع ما سواه، و من الوسط اذا كان على وضع يتمكّن من اتصاله بالفوق فهو فى حال الاتصال عالم بالسابق و بوساطته باللاحق، و هذا معنى قولهم (عليهم السلام): «لو شئنا علمنا»، «و لو لا- الإمام لساخت الأرض بأهلها»، و غير ذلك ممّا فصل فى محلّه، و كأن القلم اغتصب منّا العنان و قادنا الى ما لسنا من أهله، و ليس المقام محلّه، فمنك العفو ايها القارئ المحترم.

المكروهات

خاتمة للفصل فى المكروهات:

قال تعالى:

الزَّانِي لَّا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَّا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. (النور [۲۴] الآية ۳)

الآية الكريمة كأنها تخبر عن تناسب و سنخية في الكفاءة الملحوظة في النكاح عرفا، و ان الرجل الزاني بانحرافه و اعتياده بذلك الذنب العظيم لا يرى نفسه صالحا

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۴۱

لنكاح المؤمنة الملتزمة بالحلال و الحرام، فلا يفكر إلا بزانية أو من يشبهها في عدم المبالاة من مشركة فلا ينكح إلا إياها، و كذا الزانية لا- تتوقع و لا تنتظر أن ينكحها مؤمن صالح بل ترى نفسها مطلوبة لمسانحتها و هو رجل زان لا يبالي بشيء من الأحكام أو مشرك كذلك، لا- سيما مع التوجه الى أن الوصف عنوان لا- يصدق على من زنى اتفاقا ثم تاب من غير أن يحد و يعلم به أحد بل المراد المعيتون به كشارب الخمر و آكل الربا و أمثالهما، و هذا المفاد غير ما هو في الفقه من الجواز و عدمه أي الصحة و الفساد، مع أنا نرى أن الزاني قد ينكح غير الزانية و غير المشركة من مؤمنة سالحة، و كذا الزانية قد ينكحها غير هما من مؤمن صالح بعد ما تابت و انصرفت عما كانت عليه، و الإطلاق بلحاظ السابقة، و لا إشكال في صحة نكاحهما هذا، فان زناهما على النهاية يجعلهما فاسقين و لا يخرجهما عن الايمان بمعناه الفقهي الواسع الموضوع للأحكام، إلا أن بيان ذلك و إلحاق الزاني بالمشرك، و الزانية بالمشرك بعد إفادة أن الزنا كبيرة و ان نكاح كل منهما الآخر متناسب، يشعر بعدم تناسب نكاح المؤمن معهما، و ذلك معنى الكراهة، و يحمل عليها الحرمة في قوله تعالى: وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ.

و الحاصل أن الآية الكريمة تحكم بألف بيان بكراهة نكاح الزانية دواما و منقطعا، و كذلك تزويج الزاني، و أما حكم المشرك و المشركة فقد عرفته من قبل صريحا.

الفصل الخامس: النشوز

سنبحث في هذا الفصل ما يتعلق في النشوز و العصيان بين الزوجين، و فيه آيات تتصدى بعضها الى نشوز النساء، و الأخرى الى نشوز الرجال، ثم طريق الحل

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۴۲

و رفع الخلاف.

الأولى - قوله تعالى:

الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَ اللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَ اهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَ اضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا* وَ إِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا.

(النساء [۴] الآية ۳۵ و ۳۶)

تخبر الآية الكريمة- أولا- عن حقيقة تكوينية تشهد بها العلوم الحديثة الجديدة بفنونها الحياتية و الطبيعية، و هي: تفوق الرجل على المرأة، و هما صنفان من نوع واحد، فالرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض في الخلق و الطبع، و بما يترتب على هذا التكوين من الاعتبار ترتب الحكم على الملا-ك- ثانيا- من أن الرجال أنفقوا من أموالهم أي عليهم ذلك نحلته و مثنونه، و هي المعيشة من مأكلا و ملبس و مسكن فيجب عليهم ذلك، و الإطلاق يحمل على ما هو المتعارف حسب شأنها في الجهات المختلفة التي تعينها.

و قبال ذلك فالزوجات الصالحات يكن خاضعات لأزواجهن، قانتات مطيعات لهم، حافظات لما يجرى بينهن و بين أزواجهن ليلا و نهارا في مختلف شؤون حياتهم الزوجية بما حفظ الله تعالى. و بهذا تفيد الآية الكريمة و جوب إطاعة الزوجة لبعليها و حرمة النشوز، و

كذلك وجوب التحفظ على الزوج في المال و النفس و التستر على أسرارها، أى أن الصالحات لا بد و أن يكن كذلك. و أما غير الصالحات اللاتي تخافون نشوزهن و عصيانهن ففظوهن - أولا- موعظة حسنة لتصلحوهن، و من المعلوم أن موعظة الرجل لامرأته غير موعظة غيره لها، فلا بد و أن تكون زائدة على غيره، و ذلك على أساس المحبة و استدرار العطف، فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٤٣

و ذكر الأسرار العائلية و توضيحها لكونها من مسئوليات الزوجين و التذكير بعواطف الأم و تأثيرها فى سعادة الأولاد إن كانت ذات ولد، ثم التذكير بالآخرة و يوم القيامة و نتائج الأعمال ثوبا و عقابا؛ فان أثرت المواعظ فيهن و رجعن عن النشوز و أطعنكم فيها و نعمت، و إلاً فاهجروهن فى المضاجع، و هذا يورث إطاعتهن بالطبع، لافتقارهن إليكم و الى محبتكم و الى مضاجعتكم حسب الخلقة و الفطرة، ثم بعد ذلك إن لم يطعنكم أيضا فاضربوهن تنبيها لا بغيا برعاية المراتب شدة و ضعفا بموازاة احتمال التأثير، و الله تعالى أعلى و أكبر، يجازيكم ببغيتكم عليهن و التكبر و التئمر.

و بعد ذلك كله، إن خفتن الشقاق أيضا فلا طريق إلاً الإصلاح و الاستمداد بالتحكيم بأن يعين حكما من أهله و حكما من أهلها، فان كانا يريدان الإصلاح حقا يوفق الله بينهما، و الله عليم بما تعملون فى تلك المراحل، خبير بما تريدون من البغى عليهن أو الإصلاح فاحذروه و اتقوه.

الثانية- قوله تعالى:

وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا* وَلَنْ تَشْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَضْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمَعْلُوقَةِ وَإِنْ تَصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا.

(النساء [٤] الآية ١٢٨ و ١٢٩)

الآية الكريمة تتصدى لحكم نشوز الرجال و تعصبهم، فان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا عنها فلا جناح عليهما أن يصلحا، فان الصلح خير، و ان كانت النفوس على شح و حرص، و ذلك يوجب تشديد الاختلاف بين الزوجين، فانه لم يخلق إنسانان متماثلان فى جميع الشئون الجسمية و الروحية، فكل انسان يغاير الآخر فى أمور فكرية و روحية قطعاً، و لا سيما الرجل و المرأة، فلا بد من التفاهم فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٤٤

و الغرض عن موارد الاختلاف، و الاستفادة من موارد الاتفاق، و لا سيما الطبيعية منها، فالإحسان و الخير يقتضيان الصلح و التسلط على شح النفس، فأحسنوا و اتقوا فان الله بما تعملون خبير من انكم ايها الرجال لن تشديطيعدوا أن تعدلوا بين النساء فى تلك المواقع و الظروف حال ظهور الشح و بروز العصبية و لو حرصتم عليه بمقتضى العقل و الايمان لما فى أنفسكم من طلب التجديد و التنوع، و كل شىء فى العيش معا يصير عاديا بسرعة بعد زمان، و النفس لن تشبع أبدا، فلا تميلوا عن حسن السلوك و هناءة العيش كل الميل فتدروا الزوجة كالمعلقة لا ذات بعل فتتمتع ببعلاها و لا مطلقه فتملك نفسها أو يخطبها خاطب. و أما احتمال الإطلاق، و شمول حكم عدم الاستطاعة بتعدد الزوجات أيضا فقد عرفت جوابه من أن غير الممكن غير ممكن، فان الأول راجع الى القلب و الباطن و الثانى الى ظواهر الأمور.

و كيف كان فالإحسان و التقوى و العدل بينهن و لو فى ظواهر الأمور أفضل و أقوم بحكم العقل و الايمان، فاعفوا عن خطيئاتهن و سيئاتهن تحقيقا للصلح و تمتعا بالخير.

ثم اعلموا أن الطلاق و انفصال كل عن الآخر لا يوجب هلاكا، فلا تتخيلوا و يقول أحدكم: لولاى لما كنت تقدرين على المعيشة و الحياة و انى أنا الذى أكفيك فقط، و لا كفى لك بعدى، و أمثال ذلك، فان الله تعالى يغنى كل عبد من عباده رجلا كان أو امرأة بما لديه من النعمة من كل جهة، قال تعالى: وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا (النساء [٤] الآية ١٣٠).

ثم انك مما عرفت تعلم ان الرابطة بين الزوجين لا بدّ و ان تكون على الصفاء و الصداقة و العفو و المروءة و الهناءة و التمتع، فعلى المرأة الإطاعة لزوجها و التحفظ عليه، و على المرء العدالة و التقوى في رعاية زوجته و حقوقها فانه قوام لها و قوام عليها أيضا، و هي ريحانته تشمّ لا قهرمانته تصارع، و في تعبير آخر: الرجل محتاج لجنّتها و هي محتاجة لمحبتته و علقته أكثر من جنّته.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۴۵

و مع ذلك كلّه فان ظهر بينهما التمرد و النشوز فهو أمر طبيعي في الجملة، فان كان من جانبها فعلى الرجل موعظتها أولا، ثم تنبيهها بالهجران، ثم الضرب دون البغي عليها، و ان كان من جانبها فعليها الدعوة الى الصلاح و الإصلاح مهما أمكن، و إلّا فالتفريق دون التعليق بغيا، فان الله تعالى يغني كلا منهما بما لديه من الفضل و النعمة.

و في الترتيب لطف لا- يخفي، فان الموعظة مستفادة من مرحلة التعقّل بمعونته العواطف التي تكون فيهنّ أشدّ و أقوى، ثم الهجران مستفاد من الغرائز الطبيعية التي تكون فيهنّ كذلك و هما استمداد من الباطن ثم من الخارج. و الظاهر التحديد في الحدود و التأديب بالضرب كل ذلك منهما، و عند عدم الإمكان لا بدّ من الاستمداد بتعيين حكم من أهله و حكم من أهلها، فان أراد إصلاحا واقعا يوفق الله بينهما، و إلّا فأخر الدواء الكيّ و لا خلاص إلّا بالطلاق.

ثم انك حال المقارنة بين حكمي نشوزهما ترى بوضوح نكتة الحراسة من قيومية الرجال، و ان لهم التصدّي للارشاد ثم التنبيه بمراتبه دون النساء، فانهنّ اذا خفن من بعلهنّ نشوزا أو إعراضا، فعليهنّ الإصلاح أو على الحكّمين منهما لا عليها فقط أو الحكم الذي تختاره، و هو يشير الى عدم رشدها و صلاحيتها الى حدّ إدارة المعيشة مستقلة في زوايا تفتقر الى التعقّل و العزم بحسب النوع.

هذا في كونها قد ابرزت أسرارها فكيف بأسرار قومه و شعبه و مجتمعه، و يا عجبا من أدب الاسلام في اعلان تلك الأسرار حين التحفظ على شخصيتها بما هي عليها من أنها إنسانة لا يجوز لها البغي على زوجها بوجه من الوجوه كما فصل في محله.

و مع ذلك كلّه فالإسلام ينهان صريحا عن التظاهر و التبرّج تبرّج الجاهلية، بل ينهان عن الخضوع بالقول، فان ذلك يورث انهدام شخصيتهنّ و طمع من في قلبه مرض. و شمول الخطاب في الآية الكريمة لغير نساء النبي (صلى الله عليه و آله و سلّم) مع العناية الى

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۴۶

شأنهنّ ظاهر، قال تعالى:.. وَ قَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ..

(الاحزاب [۳۳] الآية ۳۳)، و سيأتي الكلام عنه إن شاء الله في بيان مسألة الحجاب في كتاب: «المجتمع و الآداب».

[التأنيح]

نتيجة البحث [الاول]

آيات الفصل الأول فروع، هي:

الأول: النكاح واجب على العزاب الأيامي الذين لا يجدون نكاحا فيبتلون بترك العفة و العفاف، و لا بدّ من انتخاب الصالح.

الثاني: يجب الاستعفاف على من لم يجد نكاحا حتى يغنيه الله تعالى من فضله مع سعيه الجميل في طريق تحصيله.

الثالث: يحرم شرعا و عقلا ابتغاء كل عرض من الحياة الدنيا بأن يستدرج الفتيات و الفتيان الى السفاح و البغاء.

الرابع: لا إشكال في جواز تعدد الزوجات الى الأربع، و لا بدّ من رعاية العدالة بينهما ما أمكن في المأكل و المشرب و المسكن و

الفرش و جميع حقوق المعيشة، و لا بأس باختلاف المحبة و العلاقة الباطنية القلبية ما لم يكن في الظاهر خلاف.

الخامس: يصحّ استمتاع المتعدد الزوجات و يحلّ الاستمتاع بهنّ مع عدم العدالة أيضا، و ان ظلم نفسه و زوجته تكليفا.

السادس: يجوز استمتاع كل من الزوجين بالآخر بأيّ وجه شاء، و من أيّ جزء من جسدهما نظرا كان أو لمسا أو دخولا.

السابع: يجوز استمناء الرجل بأى جزء من أجزاء بدن حليلته و كذلك استمناء المرأة بأى جزء من أجزاء بدن زوجها.
 الثامن: يجوز استمتاع الرجل بأمته المملوكة له كزوجته، و الاستمناء بأى جزء من بدنهما، كما يجوز استمتاعها بمالكها و استمناؤها بأى جزء من بدنه كل ذلك بنفس
 فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٤٧
 الملكية.

التاسع: العبد المملوك للحرة كالأجنبي لها، فعليها التستر منه، و يحرم النظر و اللمس، فكيف الاستمتاع بالملكية.
 العاشر: يجب حفظ الفرج و ستره عن الغير مماثلا كان أو غير مماثل، فيحرم النظر إليه من الغير فى غير الزوجين.
 الحادى عشر: يحرم اللواط، و المساحقة، و المجامعة مع الحيوان أو الميت و لو كان زوجته أو المجسمة اللينة الطرية، و كذا الاستمناء بأى وجه كان سواء كان باليد أو بالنظر أو بالتخيل.
 الثانى عشر: لا تنعقد الزوجية بين المالك و مملوكه رجلا و امرأة، أمه أو عبدا ما دامت الملكية محققة.
 الثالث عشر: لا يجوز للعبد النظر الى سيدته مكشوفة، و يجب أن تكون نظرتة كنظرتة للأُم و الأخت بلا ريبه أيضا، كما لا يجوز لها النظر إليه إلا كنظرتها الى الأب و الابن و سائر محارمه.

نتيجة البحث الثانى

و لآيات الفصل الثانى فروع أيضا، و هى:
 الأول: لا يقع العقد على التى تكون فى عدّة الغير من وفاة و غيرهه.
 الثانى: لا يجوز التواعد مع النساء سرًا عن أهلهنّ و إنّ كان التناول معهنّ بالمعروف جائزا، و لا يبعد اختصاص ذلك بالمعتدة دون الباكرة.
 الثالث: لا بدّ فى تحقق العقد و انعقاد الزواج من لفظ صريح من النكاح و الزواج و ما يقوم مقامهما فى اللسان، فلا يكفى المشتركات و الكنايات حتى لفظ الهبة لغير النبى (صلى الله عليه و آله و سلّم)، و أما اذا كان له (صلى الله عليه و آله و سلّم)، فمحلل مستقل لا نكاح على القول به كما وضح من قبل.
 فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٤٨
 الرابع: يجب ردّ الصداق و المهر الى النساء اذا طالبن به، و لا يحلّ أكله بالباطل إلّا اذا طابت به أنفسهنّ أو ببعضه.
 الخامس: يجوز خطبة المرأة للرجل كما يجوز العكس.
 السادس: لا بدّ فى العقد من عوض و مهر، و هو الصداق.
 السابع: كل ماله مائتة يصح أن يجعل صداقا و لو عملا.
 الثامن: لا بدّ من تعيين أطراف العقد من الناكح و المنكوحه و الصداق حتى يصحّ، و لا يضرّ عدم تعيين البضع لعدم إمكانه.
 التاسع: الصداق ملك للزوجة فلا يحلّ أكله بالباطل.
 و هناك فروع أخرى لا بدّ من ذكرها مما يناسب المقام، و هى:

لو أنكح ابنته الصغيرة ولاية لولّى العصر الإمام الغائب (عليه السّلام) و قبل من قبله فضوليا الإيجاب من قبلها، فلما بلغت أشدها و لم يظهر من ناحيته (عليه السّلام) ردّ أو إمضاء، فهل تبقى معلقة لتترزل العقد إلّا أن تردّه بنفسها، أو يبطل باستظهار ردّه (عليه السّلام) من انه لا- يترك الواجب من الإنفاق و باقى الحقوق كما قيل، فلها التزوج من غير دخالة الفقيه الحاكم، أو لها ذلك بعد الإرجاع إليه و ضرب الحاكم الأجل فتنتظر انتظار الزوجة الغائب عنها زوجها فيسرّحه الفقيه نيابة بعد انقضائه، أو أن ذلك الغائب العادى دون ما

نحن بصدده مع العلم بحياته وإحاطته وإمكان الردّ أو القبول صريحا والشك في شمول نيابة الفقيه لمثل ذلك؛ وجوه:
 فإذا قبلت و أجازت العقد بعد بلوغها لا سيما مع علمها بخصوصيات الحال فقد تمّ العقد من ناحيتها، و لا طريق الى الخروج، و أما من
 ناحيته (عليه السّلام) فاستظهار البطلان من تركه الواجب كما حكى عن المحقق الخراساني صاحب كتاب الكفاية (رحمه الله) جوابا
 عمّن ابتلى بذلك من زهّاد زمانه في النجف الأشرف ظاهر الضعف، فان نفقتها ليست عليه بمجرد العقد الفضولي قبل الإجازة و تمام
 العقد، و لو سلم ففي أمواله و على و كلائه أداؤها ما لم يثبت الردّ و لا ينفق عليها حينئذ بعنوان
 فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٤٩

الزوجة، و مجرد ترك الإنفاق مباشرة لا- يثبت الردّ لعدم ثبوت حقّ أولاً، و عدم تركه ثانيا، و لا بأس به اذا كان غيبه الزوج لوجه
 صحيح ثالثا كما لا يخفى فليس لها التزوج بعد قبولها العقد و قبل ردّ الفقيه العقد.
 و أما بقاؤها معلقة فلا يساعد شأن الامام (عليه السّلام)، فقد يستظهر من نفس ذلك أن الامام (عليه السّلام) لم يقبل العقد و جعلها
 مسرّحة، و على الفقيه إظهار ذلك و إبلاغه كسائر أموره التي يستظهر الفقيه رضاه أو عدمه فيعمل عنه نيابه، و ذلك غير شمول أدلة
 النيابة بإطلاقها للمورد حتى يستراب فيه. و عليه فلا فرق بين المورد و الغائب العادي، فلا بدّ من دخالة الفقيه و ردّه العقد حتى يخرج
 العقد عن التزلزل و تخلص عن قبولها و تصير مسرّحة يمكنها أن تتعل.
 ثم ان ما ذكرناه لا- ينحصر بالإمام (عليه السّلام) بل يشمل كل غائب، جعل على أموره وكيلا أو وكلاء و لم يكن له وسيلة عادية
 لإبلاغ نظره بصورة مباشرة كما لا- يخفى، فلا- يقال: إنّ ذلك العقد للإمام (عليه السّلام) أمر لهوى غير عقلائي من أول الأمر، فان
 ذلك من عدم المعرفة بحق الامام (عليه السّلام) و شأنه فأنه حيّ مرزوق بين الناس يأكل و يمشى غائبا عن الأنظار (عجل الله تعالى
 فرجه الشريف و أعزّ به الاسلام و أهله إن شاء الله تعالى).

نتيجة البحث الثالث

و آيات الفصل الثالث فروع أيضا، هي:
 الأول: النكاح قسمان: دائم و منقطع، يسمى الثاني بالمتعّ من غير فرق بين الحرّة و الأمة، و لا بدّ أن يكون باذن أهلها.
 الثاني: يحرم على كل من الفتيان و الفتيات اتخاذ الخدن أي اتخاذ صديق مصاحب من جنس مخالف شهوة، كما هو المتداول بين
 مدعى المدينة في بلاد الكفر، و مع الأسف بين غير المباليين من المسلمين في بعض بلادهم، و حرمة ذلك
 فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٥٠
 لا يقل عن حرمة الزنا.
 الثالث: لا بدّ في النكاح المؤقت من كل ما لا بدّ منه في الدائم، و يزيد لزوم تعيين المدّة و الأجرة، فلا يكفي التراضي بلا عقد و لفظ.

نتيجة البحث الرابع

و آيات الفصل الرابع فروع أيضا، هي:
 الأول: لا يجوز للمؤمن نكاح المشرك و المشركه، و بالأولوية الكافر و الكافرة و لا بأس بنكاح الكتابية مؤقتا.
 الثاني: لا بأس بنكاح المؤمن للعامية مطلقا، و أما المؤمنة للعامي فلعله لا بأس به اذا كانت قوية على حد لم تتأثر به بل أنها تؤثر فيه.
 الثالث: ينبغى الاجتناب عن كل نكاح يدعو أحد الطرفين الآخر الى النار، و لا سيما نكاح شارب الخمر، الفاسق المفسد بشربه الحرث
 و النسل- كما ورد في السنّة المباركة.
 الرابع: المؤمن كفؤ المؤمنة في النكاح مع رعايته مراتب التقوى و الأدب دون المال و المنال، نعم لا بدّ من التحرز الى كل ما يلزم البعد

عن الله تعالى و الدعوة الى النار في ضروريات المعاش.

الخامس: لا يجوز نكاح المحارم بوجه، و المحارم هي:

زوجه الأب، الأم نسبا و رضاعا، البنت، الأخت، العمّة، الخالّة، بنت الأخ، بنت الأخت، أم الزوجه، أخت الزوجه جمعا، حليلة الابن من الصلب، الربيبة من المدخول فيها، و المحصنات من النساء اللاتي لهنّ بعل.

السادس: لا يجوز النظر الى ما ذكر من المحرّمات ربيبة كغيرهنّ، نعم يجوز بدونها الى غير العورة في المحصنات ذات بعل.

السابع: يجب الاعتزال عن النساء حال ابتلائهنّ بأذى الحيض بترك المواقعة،

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۵۱

و لا بأس بالاستمتاع بهنّ بغيرها في الحال، كما لا بأس بها بعد رفع الأذى و قبل الغسل و يكره شديدا إتيانهنّ في الدبر.

الثامن: الظهار و هو أن يقول لزوجته: (أنت عليّ كظهر أُمّي) لا يوجب الحرمة الأبدية و لا يجعلها أمّا له، بل لا بدّ من الكفارة عنه بعق رقبة أو صوم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا مرتبّا لا مخيرا.

التاسع: التبني لا يوجب النبوة، فلا تحرم زوجه المتبني المطلقة على المتبني بلحاظ الأم أو منكوحه الأب، فان دعاء الغير لشخص ابنا لا يجعله كذلك.

العاشر: زوجات النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) أمّهات المؤمنين شرعا، فهنّ محرّمات عليهم أبدا.

و في ختام الفصل: يكره نكاح الزانية دواما و منقطعاً، كما يكره تزويج الزاني كذلك.

نتيجة البحث الخامس

و لآيات الفصل الخامس فروع أيضا، هي:

الأول: يجب على المرأة إطاعة زوجها، و التحفظ على نفسها و على ماله أيضا، و يحرم عليها النشوز، و يجب على الرجل الإنفاق عليها و تأمين معاشها حسب شأنها عرفا.

الثاني: على الزوج موعظة زوجته اذا نشزت، ثم هجران مضجعها، ثم ضربها من غير بغى للتأديب و الإصلاح، ثم التحاكم لدى حكم من أهله و حكم من أهلها، و بالنهاية التفريق دون البغى عليها و تعليقها، و على الزوجه طلب الإصلاح اذا خافت من بعلها نشوزا، و إلّا التفريق دون البغى عليه، و إن كان الرجل هو القوام و الأمر بيده.

الثالث: لا بدّ و أن تكون الرابطة بين الزوجين قائمة على الصفاء و المودة و التعاون ليهنئا و ليتمتع كل واحد بالآخر، و ليكن ذلك من طرف الزوج ابتداء

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۵۲

و استدامة، فان النساء - كما قيل - طائلات الشعور «۱» و قاصرات العقول، و قد أشير الى الثاني بعنوان النقص في السنّة الشريفة.

خاتمة المطاف ثمره الزواج (الولد)

إشارة

إن من أطيّب ثمار الزواج بعد السكون هو الولد، فعلى أساس التحفظ عليه و بقاء النسل و طهارته يكون النكاح مشروعا طبيعيا و مرغوبا فيه فطريا في كل مجتمع و ملّة..

ألما ترى ما في حقيقة النكاح من اختصاص المرأة بالرجل و منعها من تمكينها للغير من الرجال و ان ذلك يعد سفاحا و خيانه، دون

اختصاص الرجل بالمرأة لدى العقلاء، حتى غير المتدين منهم و تزوجه بامرأة أخرى لا يعدّ خيانة و سفاحا، و الأمر كذلك فى الاسلام إمضاء مع تضييق و توسعة، كل ذلك صيانة على الماء و النطفة و تحفظا على الولد، و لا ينحصر الأمر بدوران الحمل و تكامل الجنين الى أن يتولد بل الى أن يصير فردا مستقلا.

قال تعالى:

وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ

(۱) - و من المعلوم أن التعبير كان للنساء السالفات فى الزمن السالف اللاتي كان طول شعورهنّ زينة لهنّ و فضيلة على الخلاف لما هو المعمول المتداول فى زماننا، فان قصره زينة راتجة بين جميع طبقاتهن من المحجبات و السافرات و لا يكون فى كثير منهنّ أطول من شعر الرجال و لا سيما بالنسبة الى المتداول أخيرا بين جمع من الفتيان المقلدين للأوروبيين، الكاشف كل ذلك عن خفة و عدم تشخيص فى مثل تلك الأمور.

و الاسلام يريد استقلال أمته و علو كيانها فى جميع الأمور حتى فى مثل ذلك، و لذلك شرع لهم آدابا و رسوما فى كل شؤونهم حتى فى التزيّن و لبس الألبسة الجيدة النظيفة و شبهه.

كل ذلك إن كان المراد من الشعور ما هو جمع: (شعر) لا مصدر: (شعر) حتى يكون المراد الإحساس قبال الإدراك كما لا يبعد.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۵۳

وَالْأُمَّةُ بِوَالِدِهَا وَ لَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ إِذْ فَصَالًا عَنْ تَرْضٍ مِنْهُمَا وَ تَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذْ سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَ اتَّقُوا اللَّهَ وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ.
(البقرة [۲] الآية ۲۳۴)

الآية الكريمة تدلّ على أمور:

الأول: إنّ الوالدات بما هنّ و الدات فهنّ زوجات أيضا أو مطلقات يجب عليهن - مؤكدا بالجملة الخبرية- أن يرضعن أولادهنّ حولين كاملين - و إن تمكّن المولود من التغذى بغير لبن الأم أو لبن غيرها- لمن أراد أن يتم الرضاعة، و إلا فلا بأس بالأقل منهما أو أكثر بقليل يصدق معه حولين عرفا كشهرا أو شهرين، فان إرادة الإتمام قيد لكمال الحولين لا لأصلها، و الإيجاب ذلك على الأمهات تحفظا على سلامة الأولاد و رشدهم جسما و روحا، فانه لن يعوّض شىء عن الإرضاع من ثدى الأم فى تقوية الولد؛ جثته حسب التناسب الدقيق المودع بيد القدرة فى جهاز تغذيته الشاملة لكل ما يحتاج إليه البدن بمقدار، و روحه بامتصاصه عواطف الأم التى هى أرقّ العواطف و أطيها مع امتصاصه الثدي، و لا ينوب عن ذلك شىء حتى تغذية لبن الأم من غير ثديها، كما صرح به أهل الفنّ من العلوم الحيويّة و النفسية فى بناء شخصية الطفل.

الثانى: إن المولود له، و هو الأب يجب عليه رزق الوالدات و كسوتهنّ بالمعروف من غير تكلف عليه، فانه لا تكلف نفس إلا وسعها، و بما أن الأب (المولود له) يجب عليه ذلك- زوجا كان للوالدة أو لا بأن طلقها- و كذلك الوالدات بما هنّ، لهنّ الرزق- سواء زوجات كنّ أو مطلقات- فالإيجاب هنا على ملاك رابطة الوالدين مع الولد فكأن رزق الوالدة و كسوتها بالمعروف رزق للولد حقيقة، و بالتقابل يعلم ان الإيجاب بذلك الملاك يكون ما دامت الأم ترضع ولدها لا مطلقا، و ان صدقت عليها الوالدة بل الزوجة فانه لا بدّ لوجوب نفقة الزوجة على الزوج من

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۵۴

التماس دليل آخر دون الآية الكريمة كما عن البعض. نعم تدلّ على وجوب نفقة الولد على الوالد رزقا و كسوة بالمعروف حتى بعد

الحوالين فانه فيهما كان الإنفاق على الوالدة- كما مرّ-

الثالث: انه لا- بدّ و أن لا- يضّرّ كل من المولود له (الأب) و الوالدة (الأم) الآخر بسبب الولد. فعلى الأب مراعاة ما عليه من الرزق و الكسوة و سائر حقوقها المقررة «۱» و قبول رضاعها للولد فلا يأخذ لترضعه غيرها، و لا يمنعها من الرزق و الكسوة و سائر الحقوق المقررة. و على الأم- في الضمن- مراعاة الميسور و المتعارف في طلب الرزق و الكسوة و قبول إرضاع الولد، فلا تضّرّه بطلب الزائد أو عدم إرضاع الولد كما هو، فيتضرر الولد و الوالد بسببه. و مع ذلك كلّ لا يضّرّ كل منهما الولد أيضا بمنعه عن ارتضاعه من أمّه اذا كان له أصلح من غيرها، أو منعها عن ارتضاعه من غيرها اذا كان له أصلح أيضا، فان المنهى عنه إضرار كل من الوالدين الآخر و الولد بسببهما، و لا بأس بإرادة المعنيين فيكون تضار بمعنى تضارّ أو تضرر.

الرابع: انه على وارث المولود له (أى الأب) مثل ما كان عليه من حرمة إضرار الأم بسبب الولد و إضراره أيضا بانتزاعه عنها ليرتضع غيرها مجانا أو من مال الولد بل مع إعطاء المرضعة شيئا للمرتضع لغرض عقلائي مع أصلحية ارتضاعه من الأم لشرافتها و طيبها و سلامتها عن ذلك فان ذلك الانتزاع في مثل الظرف ضرر على الأم و الولد ليس للوارث ذلك، كما لم يكن للأب، من غير فرق بين أن يكون لذلك الوارث ولاية عليه أيضا مثل الأب و الجد أو لا، بل كانت دخالته بعنوان آخر مع انطباق قاعدة: (لا ضرر..) الكلية على الصورة الثانية أيضا.

ثم لا يبعد شمول إطلاق مثل ذلك في الآية الكريمة لوجوب الإنفاق على

(۱)- فلا- يتركها معلقه غير موطوءة باسم الولد، و ان المباشرة تضّرّ الولد حال الحمل و الإرضاع، كما نقله الأردبيلي رحمه الله عن قانون الشيخ رحمه الله في كتاب الزبده/ ص ۵۵۹، و لو سلّم فيقدم الأهم أى الأقل ضررا به أو بها.

فقه القرآن (للإزدى)، ج ۳، ص: ۵۵

الوارث أيضا فان نفقة الولد في ماله إن كان غنيا و في بيت المال إن لم يكن، فعلى الوارث تولّى رزق الوالدة و سكنها بالمعروف ما دامت ترضع الولد و لو من ماله- سواء كان ذلك الوارث المتصدى متوليا شرعيا أيضا أو جعل كوصى الأب، أو لم يكن- و لا يضّرّ ذلك ان الأمر بالإنفاق في المورث بمعنى وجوبه من ماله و في الوارث به معنى وجوب التصدى من مال الولد أو غيره، كما هو ظاهر. و حيث لا- مسئولية لوارث الأم في الحكم الذي كان عليها من وجوب الإرضاع و حرمة الإضرار بسبب الولد به و بالوالد و بوارثه المتصدى لأمواره، فإنّ عهده المرتضع بعد موت أمّه على أبيه أو وارثه كما كان قبله، فلا يشمل كلمة الوارث في قوله تعالى: وَ عَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ لوارث الأم و إن كان يمكن تصوّر إضراره الأب أو وارثه أو الولد بدخالته في أموره على خلاف مصلحته، بل يمكن تصديده للإرضاع باستيجار المرضعة و اختيارها على خلاف المصلحة، كما اذا لم يكن له أب و لا وارثه، إلا أن ذلك يرده قاعدة (لا ضرر..) الكلية و هي: «لا ضرر و لا ضرار في الاسلام»، فان قوله تعالى: لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودُهُ لَهُ بِوَلَدِهِ راجع الى ما كان من الأحكام المبحوث عنها من وجوب الإرضاع على الأم و وجوب النفقة على الأب و حرمة الإضرار كل واحد بالآخر و بالولد، و أما حمل الوارث على نفس الأم بمعنى الباقي كما عن الفاضل المقداد (رحمه الله) فخلاف الظاهر، مثل سائر الاحتمالات المذكورة في كلام المحقق (رحمه الله) في كتابه (الزبده) كما لا يخفى.

الخامس: إنّ المولود له (و هو الأب) و الوالدة (الأم) إن أراد فصالا- و انقطاعا للولد عن الإرضاع قبل الحولين أو بعدها عن تراض منهما و تشاور لا يخصهما و لا يعينهما فلا جناح عليهما، ما لم يكن ضررا على الولد، كما انه لا جناح على الأب نفسه فقط إن أراد أن يسترضع ولده من غير أمّه اذا أدّى أجره للإرضاع بالمعروف، و لم يكن ضررا على الولد ماليا و جسميا، فاتقوا الله تعالى في ذلك، لئلا يكون إضرارا من كل واحد بالآخر أو بالولد، و اعلموا أن الله بما تعملون من أداء حقوق كل واحد

فقه القرآن (للإزدى)، ج ۳، ص: ۵۶

للآخر و حقوق الولد أو تركها بصير يرى ما ترون من المصلحة و ما تعملون وفقها لمنفعة الولد و إطاعة الله تعالى أو خلافها لمنافعكم و اتباع الهوى.

و من ذلك يعلم أولا: أن وجوب إرضاع الأم ولدها المدلول عليه بصدر الآية الكريمة لا يكون ابتداء بل بعد توافقهما عليه بالتراضي و التشاور و بعد عدم إضرار كل واحد الآخر و الولد أيضا، و مع ذلك للأب أن يسترضع لولده من غير أمه، فتدل على أن ذلك الواجب فيما كان لا- يكون مجانا و بلا- عوض، و لها ان تطلب الأجرة زائدا على الرزق و الكسوة ما دامت ترضع ولدها و لو كانت مطلقة.

و ثانيا: ان (على الوالدات أن يرضعن أولادهن حولين كاملين، و على الأب أن يسترضع لولده غير الأم) لا يكون إلّا فيما اذا كان ذلك مصلحة للطفل لا مطلقا، لحرمه إضرار كل واحد منهما بالولد أيضا، و ترك صلاحه نوع من الضرر، فالواجب عليهما رعاية مصلحة الطفل مطلقا.

تذييل: في الفروع المستفادة من الآية الكريمة في ثمره الزواج (الولد):

الأول: يجب على الأم إرضاع ولدها من ثديها مهما أمكن حولين كاملين عرفا، لمن أراد أن يتم الرضاعة فلا تضرّ الزيادة و النقيصة بقليل.

الثاني: يجب على الأب رزق الوالدة و كسوتها بالمعروف ما دامت ترضع ولدها، كما يجب على الأب نفقة الولد أيضا مطلقا و كسوته في الحولين.

الثالث: للوالدة أن تطلب الأجرة ازاء ارضاعها الولد، زائدا على الرزق و الكسوة- زوجة كانت أو مطلقة.

الرابع: للوالد أن يسترضع لولده غير أمه اذا كان ذلك أصلح كما اذا كانت أشرف و أطيب، أو كانت الأم خبيثة أو مريضة، فيجب عليه أداء الأجرة اذا كان ذلك بالإجارة.

الخامس: يحرم إضرار كل من الأب و الأم الآخر أو الولد بسببهما، فعليهما

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۵۷

رعاية مصلحة الولد و ان خالف صلاح أحدهما.

السادس: يجب على وارث الأب في الولد كلّ ما كان يجب على مورثه من الإنفاق على الأم و لو من مال الولد، و يحرم عليه ما كان حراما عليه- سواء كان وليا شرعيا أو لا- و يسقط عنه التكليف بعد تصدّي الولي الشرعي كالأب و الجد، أو الجعلي كالوصي اذا لم يكن وليا.

السابع: للأب و الأم مع التشاور و التراضي فصال الولد عن لبن الأم و تغذيته بلبن غيرها أو غير لبنها من أنواع المسحوق.. كل ذلك اذا لم يكن ضررا على الولد بوجه من الوجوه، فيجب عليها مراعاة مصلحة الولد من جميع الجهات، فلا- يجوز إرضاعه من أخبث أو أضعف، أو تغذيته بأهون مع وجود الأشرف و الأطيب و الأقوى و يسار الوالد أو الولد كما هو ظاهر.

الى هنا أختتم بحمد الله تعالى و عونه كتاب النكاح ما يسمّى بالعهد الوثيق (الزواج) و تحقيقه و ما يترتب عليه من الآثار و الحمد لله أولا و آخرا و نستعين به على التوفيق، و يتلوه كتاب التسريح بعون الله.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۵۹

فقه القرآن (للإزدى)، ج ۳، ص: ۶۱

الطلاق

التسريح و الطلاق:

من المعلوم ان النكاح ميثاق وثيق لا- ينتقض بشيء من الوهم أو من العناء، فانه ميثاق الحياة و العيش، و ميثاق السكون و الأمن و الأسرار، و ميثاق التلبس بخير لباس، الساتر للعيوب و الظاهر للكمال و الجمال.

قال تعالى:

.. وَ مِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَ جَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَ رَحْمَةً (... الروم [۳۰] الآية ۲۱)

و قال أيضا:

هُنَّ لِيَابِسُ لَكُمْ وَ أَنْتُمْ لِيَابِسُ لَهُنَّ (... البقرة [۲] الآية ۱۸۷)

و من المعلوم أن هذا الميثاق يقتضى البقاء و الدوام و يخالف القطع و الفصل، لذا يكره الطلاق و الانفصال بلا وجه عقلاى و شرعى أيضا.

و فى الكتاب فصول:

الفصل الأول: ما يدل على كراهية الطلاق و جوازه

إشارة

و فيه آيات: الأولى- قال تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَ لَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا

فقه القرآن (للإزدى)، ج ۳، ص: ۶۲

بِبَعْضٍ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَ عَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَ يَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا* وَ إِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَ آتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أ تَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا* وَ كَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَ أَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا.

(النساء [۴] الآيات ۱۹- ۲۱)

تقول الآية الكريمة لا يحل للمؤمنين أن يرثوا النساء كرها، و تنهاهم عن عضلهن ليذهبوا ببعض ما آتوهن من صداق، و بكله الأولوية، و من المعلوم أن الإرث المنهى عنه لا يكون عن موت، فان المفروض الإلهى الذى يرثه الزوج عن زوجته حق مشروع جعله الله تعالى له هنيئا مريئا من نصف أو ربع على ما سيأتى بيانه فى محلّه إن شاء الله تعالى، فهو فى المقام بمعناه العرفى أى التملك بوجه فضيلته الجملة التالية من الانعضال عن الزوجة و البغى عليها فى حقوقها حتى ترضى بترك صداقها لزوجها كلا أو بعضا ليرافقها أو يسرحها فان التملك و التوارث بهذا الوجه منهى عنه لا يحل و لا يجوز.

ثم أكّدت الآيات المباركة النهى و الحرمة ثانية فيما اذا أراد استبدال زوج مكان زوج بأن يطلقها و ينكح غيرها مكانها، فتنهى الآية الكريمة عن أخذ شيء من صداقهنّ مهما كان و لو قنطارا واحدا، و ان التهاون بهنّ من تركهنّ العفة اعتذارا لأخذ ذلك الشيء أو طلاقهنّ، لهو إثم مبين و ذنب عظيم، فان النكاح ميثاق غليظ لا ينتقض بشيء، و عهد متين لا يتخلف عنه.

و الذى تراه من جمع الآيات الكريمة هو النهى عن الطلاق بلا عذر و وجه وجيه، و أن النكاح ميثاق غليظ، و على المتعاهدين الوفاء

به و الصبر عليه و التحمل لما يخالف ميلهما و رغبتهما، فانه عسى أن يكرهوا شيئاً و يجعل الله فيه خيراً كثيراً، أكثر مما يتوهمه الزوج في مال زوجته، أو الزوجة في الخلاص و الراحة في حل العقد و نقض الميثاق من الولد و تشكل الأسرة و السعة فيها و بها التوفيق للخيرات،

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۶۳

فالطلاق مكروه مرغوب عنه، و كما في السنة المباركة: «إن أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق».

ثم ان الانقطاع و الانفصال بلا عذر بين الزوجين و إن كان مبغوضاً منفوراً إلا ان الخلاف بينهما قد ينتهي الى حد لم يبق طريق للجمع بينهما إلا التفريق، فلا بد و أن يكون جائزاً في الجملة «۱»، بل و قد يكون محبوباً راجحاً لثلاث تصعب الحياة عليهما و تشق، فيعدّبان بالبقاء معا و بعذاب النار أيضاً، و قد أمضى الشارع المقدس هذا النوع من الطلاق، و في بيانه آيات كريمه، هي:

الثانية- قوله تعالى:

وَلَنْ تَسِيءَ تَطْبَعُوا أَنْ تُعِيدُوا بَيْنَ السَّيِّئِ وَ لَوْ حَرَضْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصَلِحُوا وَ تَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً* وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَ كَانَ اللَّهُ وَاسِعاً حَكِيماً. (النساء [۴] الآية ۱۳۹ - ۱۳۰)

إن الله تعالى بعد الإخبار بواقع كلّي خارجي و هو عدم رعايته الرجال العدالة بين النساء مطلقاً «۲»، بل عدم استطاعتهم على ذلك، على سبيل الجمع الذي لا ينافيه، بعد ذلك كله ينهي تعالى عن الميل و الانحراف عن الحق بترك المرأة معلقة لا هي ذات بعل تسكن إليه و لا هي مسرحة تخطب زوجاً جديداً آخر. فتقوى الله تعالى و العفو عما يوجب الخلاف و طلب الإصلاح لإعادة العيش الرغيد و الصفاء المديد لهو خير مطلوب و خير مرغوب محبوب، فان الله كان غفوراً رحيماً.

و المفروض بالمؤمن أن يتصف بصفاته تعالى، فيعفو و يرحم حتى يجمع الله تعالى بينه و بينها على خير. و مع ذلك كله فان لم يتفقا معا و لم يجتمعا، فلا يتوهم كل

(۱)- خلافاً لما في المذهب الكاثوليكي المسيحي المحرّف من تحريم الطلاق مطلقاً كما في انجيل مرقس / صحاح / ۱۰ / الآيتان / ۸ و ۹ نقلاً عن كتاب (فقه السنة) ص ۲۴۵.

(۲) من غير اختصاص به أزواج و زوجات، بل يشمل الزوج و الزوجات، و الزوج و الزوجة، و مع ذلك لا يتم الاستدلال بها على عدم جواز تعدد الزوجات كما عرفت في كتاب النكاح.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۶۴

منهما أن في الانفصال هلاكاً و دماراً، أو هلاك أحدهما و خسارانه، و ان حياته و سعادته بيد الآخر، فيقول الثاني له: لو لم أكن لما كنت تقدر على العيش و الحياة و كذا و كذا.. الى غيره من الكلام الذي لا اعتبار له، فلا يتوهم أحد ذلك، بل إن يتفرقا يغن الله تعالى كلّا من سعته و هو تعالى حكيم واسع الرحمة، و لا تُمسكوهنّ ضراً لَتَعْتُدُوا وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ.. راجع (البقرة [۲] الآية ۲۳۱).

الطلاق قبل التماس

الثالثة- قوله تعالى:

لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَ عَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرَهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ* وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَ قَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَ أَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَ لَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ. (البقرة [۲] الآيتان ۲۳۶ - ۲۳۷)

الآية المباركة أصرح من الآية السابقة في الدلالة على جواز الطلاق و مشروعيته في الجملة، فانها تصرّح بنفي البأس و الجناح في الطلاق قبل مسهّن و التصرف فيهنّ، كالذي بعد العقد بأى وجه شاء فهو مكروه مؤكّدا و إن كان بلا وجه و جهة و جبهة بمقتضى الجمع مع الأولى.

و في المقام أحكام أخرى مجملها إن الطلاق و إن كان بيد من أخذ بالساق قبل أخذه به و بعده، إلا أن العدل و الكرامة بين الزوجين يقتضيان استمتاع كل واحد من الآخر، و التمتع بالعيش و ردّ الصداق المفروض أو المثل و فاء بالعهد الوثيق و الميثاق الغليظ، و إلا فلا تمسكوهنّ ضرارا لتعتدوا عليهنّ و لا تجعلوهنّ معلقات بل تسريح باحسان و ردّ المفروض إليهنّ أو المثل إن كان ذلك بعد التصرف فيهنّ، و نصفه إن كان قبله، أو التمتع بشيء من المال على الموسع قدره و على المقتر قدره ممّا

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٦٥

يتعارف إن لم يكن، أو ما يقتضيه الفضل و الكرامة اذا عفون أو عفا من بيده عقده النكاح فلا تنسوا الفضل بينكم على أى حال إن الله بما تعملون خبير بصير.

الفصل الثاني: في من يقع عنه الطلاق و ما يقع منه

إشارة

و فيه آيات؛ الأولى - قوله تعالى:

وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. (البقرة [٢] الآية ٢٢٧)

تفيد الآية الكريمة بأن الطلاق إيقاع لا بدّ و أن يقع مع العزم و القصد، فلا يقع بلا توجه و إرادة، و لا يصحّ ممن لا قصد له و لا عزم شرعا و لا - عرفا كالمجنون و الساهى و الخاطئ و كذلك الغضبان و المكروه و الهازل و غير البالغ، فان الله تعالى يعلم ما فى قلوبكم من الجدّ و الهزل أو الاختيار و الإكراه، و يسمع ما تنشون و تقولون.

و إسناد العزم الى الأزواج فقط من غير دخل للزوجات كما فى الإيلاء - على ما سيأتى بيانه - فهو يدلّ على كونه إيقاعا متحققا بالموقع و المنشئ فقط، كما هو ظاهر.

عدد الطلاق

الثانية - قوله تعالى:

الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ. (البقرة [٢] الآيتان ٢٢٩ - ٢٣٠)

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٦٦

تعطى الآيات المباركة أمورا؛ منها:

إن الطلاق الذى يقع حسب العادة و الطبع و لا يعدّ لعبا و إضراراً مرّتان، بأن يطلق الزوج زوجته المعقودة عليه المدخول بها، ثم يندم بعد ذلك على ما عمل و يلتفت الى خطأه، فله استرجاعها قبل أن تنقضى عدتها، أو يتزوجها بعقد جديد بعده؛ و حينئذ يصدق مرّة واحدة، ثم انه بعد مدة يطلقها مرّة ثانية لما ظهر بينهما خلاف و نزاع و توهم انحصار طريق الخلاص بالطلاق، فطلقها للمرّة الثانية ثم

ندم أيضا فله استرجاعها أيضا في عدتها أو يعقد عليها بعدها، وحينئذ يصدق مرة ثانية - أي «مرتان» - و هما رجعيان اذا كان الوصل بالرجوع، و بعد ذلك إن لم يتمكنا من التوافق و العيش معا فطلقها مرة ثالثة، عند ذلك لا تحل عليه و لا يجوز الرجوع إليها، أو العقد في العدة بعدها إلا أن ينكحها زوج آخر، فترى المرأة في زواجها هذا (الثاني) بعض الحقائق المشتركة و يرى الرجل أيضا الاضطراب بعد الأمن، ثم إن طلقها هذا الزوج (الثاني) فلا جناح عليهما (هي و الزوج الأول) أن يتراجعا، إن ظنا أن يقيما حدود الله تعالى، فان فلسفة تشريع الطلاق و علته تجوزيه هي حفظ كرامة الزوجين و هناءة العيش دون الإضرار و الإيذاء و التلاعب بحياة المرأة، كما حكي في شأن نزول الآية الكريمة، و هو أن رجلا قال لامرأته: (و الله لا أطلقك لتبينى منى، و لا آويك أبدا، قالت: كيف ذلك؟ قال: كلما همت عدتك أن تنقضى راجعتك)، فنزل قوله تعالى:

الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ و بعدهما فعلى الزوج إمساك بمعروف من أداء حقوقها و رعاية شئونها، أو تسريح باحسان من افتراق مع أداء حقها المفروض أو تمتيعها بشيء من المثل أو ما يقتضيه الفضل و الكرامة إن لم يكن في البين فرض.

نعم إن تغير الشروط و تحوّل الأحوال يورث التقرب الى الواقعيات و البعد عن التخيلات، فان من لم يؤدبه الأبوان أدبه الدهر و الزمان، فلو نكحها زوج آخر ثم طلقها، و ظنا بتلك التغيرات التي طرأت أنهما يقدران على تحمّل مشاق العيش المشترك فيتمكنان من إقامة حدود الله تعالى و أحكامه بينهما فلا جناح عليهما أن

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٦٧

يتراجعا، و إلا فمع العلم ببقاء الحالة السابقة و انتهاء العقد الجديد الى الطلاق أيضا فليس ذلك عقلايا و إن صحّ شرعا لوجود احتمال التوافق و لو في الجملة، و لذلك لو تكرر الثلاث ثلاثا مع تخلل الزوجين، تحرم عليه أبدا، كما في السنّة المباركة، لأنّه ملعبه لا حياة و لا زواج، اذا كان ذلك جائزا مطلقا.

الافتداء و البذل

و منها إنه لا يجوز أخذ شيء من صداقهنّ ممّا آتيتوهنّ قبال الطلاق بالبعي أو التصديق عليهنّ حتى يرضين ببذل شيء منه، إلا فيما اذا افتدت به الزوجة بنفسها من غير إضرار، فان المرأة قد ترى من نفسها أنها لا تقدر و لا تتمكّن عليه بوجه من الوجوه فلا تقدر هي على اقامة حدود الله في الزوجية و تخاف في ابتلائها بالنشوز أو الفحشاء، فان النفس لأماره بالسوء، فتطلب من زوجها الطلاق و خلاص نفسها من عذاب الدنيا و شقاء الآخرة، فإن سرّحها فهو إرفاق و إكرام، و إلا فلا جناح عليهما فيما افتدت به من صداقها بل الزائد عليه، فتهبه لزوجها ليطلقها و لتخلص نفسها منه، فلا جناح على الزوج حينئذ في قبول ذلك فداء و عوضا لتسريحها و تخليصها عمّا وقعت فيه من مخصصة، و الأمر بيده، فان كان من جانبه النفور و الانزجار بحيث أنهما معا كانا يخافان أن لا يقيما حدود الله فيسمى: «مباراة» لتبري كل واحد عن الآخر، و إلا فالخلع لإخلاع الزوجة ثوبها فانهنّ لباس لكم كما انكم لباس لهنّ، و تلك حدود الله فلا تعتدوها، و من يتجاوزها بالإضرار أو التصديق عليهنّ لتفتدي عن حقها و نفسها فيأخذ ممّا أوتيت فقد ظلم نفسه و زوجته، و من يتعدّد حدود الله فأولئك هم الظالمون.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٦٨

الطلاق الثلاث

و منها أن الثلاثة من الطلاق الموجب للحرمة حتى ينكحها زوج غيره لا يتحقق في مجلس واحد بذكر لفظ (الثلاث) من غير تخلل الرجوع و العقد، فان المرّة و المرتين لا يصدقان عليه بل و لا بتكرار الطلاق أيضا «١».

و منها: أنه لو نكح المطلقة ثلاثا زوج آخر قاصدا طلاقها حين النكاح حتى تحلّ لزوجها الأول فلا بأس به و صحّ العقد و الطلاق

لإطلاق قوله تعالى: حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا، و يطلق عليه: (الزواج المحلل)، و على عقده: (نكاح التحليل)، و لا يصغى الى ما عن بعض العامة من دعوى انصرافه الى العادى فقط نكاحا و طلاقا توهُمَا منه أن ذلك و صمه على جبين الاسلام ينافى شأنه و شرافته، فان الحكمة موجودة فيه أيضا و نعم الفرار من الحرام الى الحلال.

ثم انك عرفت مما ذكرنا أن الطلاق على أربعة أقسام:

الرجعى، و البائن، و الخلع، و المبارء، و لكل واحد منها حكمه الخاص.

الفصل الثالث: شروط التسريح و الرجوع

و فيه آيات؛ الأولى - قوله تعالى:

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ

(۱) - خلافا لجمع من فقهاء العامة القائلين بوقوعه ثلاثا مستدلين بأمر موهونه، و عن بعضهم وفاقا للشيعة أنه يقع واحدة مستدلا بما عن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): «أ يلعب بكتاب الله و أنا بين أظهركم» حين أخبر برجل طلق زوجته بثلاث جمعا فقام غضبان و قال ذلك.

و القانون المصرى فى عصرنا الحاضر يعتبر لفظ الطلاق الثلاث طلاقا واحدا.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۶۹

رَبِّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعِيدٌ ذَلِكُمْ أَمْرًا* فَإِذَا بَلَغَنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ وَ أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ [الطلاق [۶۵] الآية ۱- ۲)

تحكم الآيات الكريمة أولا بأن الطلاق لا بد و أن يكون لعدتهن، فلا بد من إحصاء عدّة النساء و تعداد أيامهن حتى لا يقع فيما اذا كنّ مستبطنات الزوج إن كنّ مدخولا بهنّ فلا- يصح الطلاق فى طهر الواقعة بل لا بد من أن يحضن ثم يطهرن لإمكان الحمل مع الحيض و لو نادرا دون الحامل و غير المدخولة، فاتقوا الله تعالى فى رعاية الحدود.

ثم ان الآيات الكريمة تنهى بعد الطلاق عن إخراجهنّ من بيوتهنّ ما دمن فى العدة، فانهنّ فيها زوجات حكما كما سيأتى بيانه إن شاء الله، فيحرم خروجهنّ أيضا بلا إذن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فلا بأس باخراجهنّ.

و الحاصل إنّه بعد إحصاء العدة و تحقق الشرط إما إمساك بمعروف و تحفظ على الأسرة برعاية الحقوق و الحدود أو تفريق باحسان من رعاية الأصول الشرعية و العرفية من ردّ الصداق أو تمتيعها بشيء حتى يغنى الله كلاً منهما من فضله الواسع.

فان أردتم الطلاق عليكم أن تستشهدوا عليه ذوى عدل منكم ليكون الطلاق بمحضرها، و لكى لا يدعى أحد طلاق زوجته أو نفى ولده بسهولة، و كذلك لكى لا تنكر المطلقة الطلاق بسهولة أيضا لتلحق به الولد و تطلب النفقة، فلا يصح الطلاق بدون إسهاد عادلين، و عليهما تحمّل الشهادة ثم أداؤها لله تعالى عند الاختلاف و الحاجة، فان الله على كل شيء شهيد. فالمطلقة بدون إسهاد يحرم نكاحها مع العلم بأنها ذات بعل و ان اعتدت و انقضت عدتها، و مع الجهل، و قد وطأت بالشبهة يجب الانفصال عنها لدى انكشاف الحال.

الثانية - قوله تعالى:

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۷۰

وَ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَ لَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لَتَعْتَدُوا وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ

نَفْسُهُ وَلَا تَحْذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يُعْظِمُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ* وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلِّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْصُمُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمَ أَرْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ. (البقرة [۲] الآية ۲۳۱-۲۳۲)

تنهى الآيات المباركة- صراحة- عن الإضرار بالنساء والاعتداء عليهن بترك حدود الله وأخذ آياته وأحكامه فيهن هزوا ولعبا، فإذا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ وبلغ انتهاء أجلهنّ و عدتهنّ فليس لكم عندئذ إلا أحد الأمرين، وهما:

الأول: الرجوع قبل تمام الأجل والإمساك بمعروف من رعايتهنّ وإعطاء حقوقهنّ لا سيما من ناحية المضاجعة والمباشرة دون الإمساك إضرارا واعتداء بالرجوع والطلاق وهكذا.

الثاني: التسريح والإطلاق بمعروف أى بعدم الرجوع حتى تنقضى عدتهنّ و يبيغين عندئذ زوجا آخر دون الإضرار والاعتداء بعدم ردّ الصداق والحقوق الأخرى أو الرجوع والطلاق كذلك.

هذا إذا كان المراد من قوله تعالى: طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فعليه الطلاق، و أما إذا كان المراد إرادته؛ فالمراد انه لا بدّ من التأمل الى بلوغ الأجل فى المدخولة الحائلة من الطمث و الطهر، و اذا بلغنّ أجلهنّ فأحد الأمرين إلا أن ذلك ينافى الإطلاق الشامل لغير المدخولة و الحامل. و كيف كان فمن تعدّى أحكام الله تعالى فيهنّ فقد ظلم نفسه و عليه العقاب، فاذكروا نعمه الله تعالى عليكم بالهداية و الإرشاد الى الأحكام التى فيها الخير و النجاة التى أنزلت إليكم من الكتاب و الحكمة إن الله يعظكم بها فاتقوه فيها و اعلموا أن الله

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۷۱

بكل شىء عليم يعلم و يرى ما تعملون فيهنّ و فى حقوقهنّ.

ثم انكم اذا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فبلغنّ بانقضاء عدتهنّ، فان تراضوا و توافقوا مرة أخرى على النكاح و المزوجة فلا تعضلوهنّ و لا تمنعهنّ عن ذلك اذا كان بالمعروف مراعى كل منهما حدود الله تعالى فى حق الآخر، فان ذلك أركى و أظهر من الميل إليهنّ و منعهنّ أن ينكحنّ أزواجهنّ لتناكحوهنّ، و قد اختبر كل منهما الآخر من قبل و حدث بينهما الفراق لحدّة نشأ منها التكامل و التعرّف فى الأمور الداخلية العائلية فاتعظوا بذلك و تراضوا.

الفصل الرابع: إحصاء العدة

إشارة

ما يتعلّق فى العدة.

العدة من تعديد الأيام و انتظارها الى أجل معين، و هى لا تكون إلا للمدخل بها عند الانفصال عن زوجها أو المتوفى عنها زوجها مطلقا، و هو فى الأولى ثلاثة قروء، يتحقق أكثر بثلاثة أشهر و عشرا إن لم تكن حاملا، و إن كانت حاملا فالى أن تضع حملها، و فى الثانية: (أى المتوفى عنها زوجها) أربعة أشهر و عشرا، أو أبعد الأجلين منها و من أن تضع حملها، و فى الفصل آيات مباركة.

الاولى- قوله تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسِرَّحُوهُنَّ سِرًّا جَمِيلًا.

(الاحزاب [۳۳] الآية ۴۹)

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۷۲

تفيد الآية الكريمة صراحة أن الطلاق بعد العقد و النكاح و قبل المس «۱» لا- يتوقّف على انتظار الأجل و عدّ الأيام لثلا يقع فى طهر

المواقعة حيث لا دخول، فيجوز تمتيعهن بشيء إن لم يكن في البين فريضة، وإلا فنصف ما فرضتم - كما وضح - ثم تسريحهن سراحا جميلا من غير عناد وإضرار، ولها النكاح والتمتع من زوج آخر بلا انتظار للزمان وتعديد للأيام، فما لكم عليهن من عدّة تعدّدونها. وأنت تعلم ما في التقييد من إشارة بل صراحة إلى رمز الاعتداد وسره من التحفظ على الماء والولد، فحيث لا لمس ولا دخول فلا ماء ولا - تحفظ ولا - عدّة، وحيث كان لا يصحّ الطلاق في طهر المواقعة، وكما عرفت لا بدّ من الطهر بعد الطمث لاحتمال جمع الحيض والولد فيشترط في طلاق المدخولة خلوها من الحيض دون غيرها، وأما العدّة التي عليها فلجواز تزوجها من غيره - كما ترى -

حرمة كتمان النطفة

الثانية - قوله تعالى:

وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. (البقرة [۲] الآية ۲۲۸)

الآية الكريمة تحكم - بلسان الإخبار - على المطلقات بتربص ثلاثة قروء، فلا يجوز لهنّ قبل انقضائها النكاح بزواج آخر، والإطلاق مقيد بالآية السابقة، فيختص الحكم بالمدخولة كما يؤيده تناسب الحكم والموضوع، بل يدلّ عليه لو كانت

(۱) - وهو كناية عن الدخول لا - مطلق المس و ذلك من أدب القرآن الكريم كما عرفت في كتاب الطهارة عند قوله تعالى: «... أو لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ» و كما ترى في قوله تعالى أيضا: «فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا..» (الاعراف [۷] الآية ۱۸۹) فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۷۳

السابقة راجعة إلى شرط الطلاق لا الزواج مع غيره بعده، وكذلك تحكم الآية الكريمة عليهنّ بحرمه كتمان ما خلق الله تعالى في أرحامهنّ، فعليهنّ الإظهار والتربص إلى أن يضعن حملهنّ كما سيأتى بيانه إن شاء الله، وبعولتهنّ أحقّ بردهنّ من غيرهم قبل انقضاء العدّة بالرجوع أو بعده بعقد جديد - كما عرفت من قبل - إن أرادوا إصلاحا دون اعتداء، وظاهر القيد عدم الجواز مع عدم إرادة الإصلاح، ولا أقول: مع إرادة الإفساد والإضرار المنهية عنهما مكررا لو لا الاجماع على الجواز وكأنه عدم التعرض للحكم الوارد عن الأصحاب لا الإنفاق على الجواز، ولعلّ المراد من إرادة الإصلاح عدم إرادة الاعتداء لبعدها الواسطة بل عدمه - كما لا يخفى - ثم ان للمطلقات في أيام القروء الثلاثة الإحسان والمعروف والخير مثل الذي عليهنّ فأنهنّ في تلك الأيام بحكم الزوجة فلهنّ النفقة والمسكن، وعليهنّ حفظ النفس ومال الزوج وعدم الخروج من بيته بغير إذنه، وعليهما مراعاة الكرامة والفضيلة وإن كان في ذلك كلّ للرجال عليهنّ درجة من القوام والفضل، فعليهم مراعاة جانبهنّ أكثر - كما تعلم - والله عزيز حكيم.

احصاء العدّة

الثالثة - قوله تعالى:

وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا. (الطلاق [۶۵] الآية ۴)

التقييد بالارتياح يفيد أن ما عرفت من الاعتداد بثلاثة قروء كانت بحسب الزمان ولم يكن في المعلوم حيضها غير المرتابة، وأما مع الارتياح بانقطاع الحيض واحتمال اليأس لكبير أو عارض كاللاتي لم يحضن وهنّ في سنّ من يحضن فعليهنّ التربص بثلاثة أشهر

فحسب بحسب الزمان، و أما أولات الأحمال أجلهن أن يضعن

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۷۴

حملهن سواء كان بعد الطلاق بشهور أو شهر أو أقل.

و أما اللاتي يئسن من المحيض و الارتباب فلا عدّه عليهن كالصغيرة، و إن ذهب الي ثبوتها لهما بعض الأصحاب تبعاً للعامه، و نفى عنه البعد المحقق الأردبيلي (رضوان الله عليه) في كتابه: زبده البيان/ ص ۵۹۵ أولاً ثم نفى باعتبار السنّة المباركة، و قد عرفت أن الآية الكريمة بنفسها تفيد ما أفادته السنّة المباركة.

الرابعة- قوله تعالى:

أَسِيكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بِبَنَاتِكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسْتَزْضِعْ لَهُ أُخْرَىٰ.

(الطلاق [۶۵] الآية ۶)

الآية الكريمة برجع ضميرها الى المطلقات تدلّ على أن لهنّ السكنى (السكن) من مساكن أزواجهنّ حسب الوجدان و الإمكان، و ظاهر الإنفاق الأعم من المسكن مثل ما كان لهنّ قبل الطلاق- كما عرفت- من قوله تعالى: وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ، فليس للأزواج التضيق عليهنّ باخراجهنّ من البيوت و ترك الإنفاق عليهنّ، و الأمر في الرجعات منهنّ قبل انقضاء العدة ظاهر فانهنّ زوجات و أولات حمل تابعات الى أن يضعن حملهنّ، فعليهنّ مراعاة ما على الزوجات و لهنّ ما لهنّ من عدم الخروج من البيت بغير إذن أزواجهنّ و استحقاق النفقة لنفسها أو بملاك الولد، و الإطلاق و ان كان يشمل البائنة أيضاً إلا أن الملاك هو التبعية لا يشملها فتخصص بالآية الكريمة كما صرّحت به السنّة المباركة أيضاً.

ثم إن أرضعن لكم زوجاتكم المطلقات أولادكم بعد وضع حملهنّ فعليكم عندئذ إعطاء أجورهنّ حسب المتعارف و هو أقرب للحق الطبيعي للولد و الأم معاً، و كما عرفت من قبل من آثار خاصة في لبن الأم، و إن لم يقبلن بدءاً، أو يفرض مبلغاً خاصاً لذلك، و قد تعاسرتن في الحل فآتمروا في ذلك بتشاور و تبادل في الرأي

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۷۵

و النظر يؤدّي الى قبول الأم إرضاع ولدها و آخر الطريق فسترضع له أخرى، و لا بأس و إن كان ذلك لا يساعد طبع الولد بل الأم. و مما لا بدّ لنا أن ننتبه إليه في الضمن أنه ورد الأمر بالائتمار و تبادل النظر و تعاون الفكر في كلّ مسألة جزئية حقوقية و غير حقوقية حتى تنتهي الى الحق أو قريباً منه، فكيف في مهام الأمور و كلياتها التي لا ائتمار فيها و لا رعاية للحدود و الأحكام؟ و هذه المؤتمرات هي التي لا بدّ منها في الحكومة الاسلامية أيضاً.

المتوفى عنها زوجها

الخامسة- قوله تعالى:

وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. (البقرة [۲] الآية ۲۳۴)

توجب الآية الكريمة- بلسان الإخبار- تربص أربعة أشهر و عشرة لمن توفى عنها زوجها، فلا يجوز لها قبل انقضاء المدّة و الأجل أن تتزيّن أو تتبرّج، و إن كان لا بأس بالخطبة و بما تكنّ في نفسها من علاقة و ذكر بعدها ما لم يكن تواعد في السرّ إلا بالمعروف من مقاوله و غيرها- كما وضّح من قبل-، فاذا بلغن أجلهنّ بانقضاء الشهور و الأيام فلا جناح عليهنّ فيما فعلتم و فعلن بالمعروف المشروع، و المدّة المذكورة بمثابة الحداد الذي قد أفتى بوجوده المشهور من ترك التزيّن و التبرّج و كل ما تفعله صاحبة زوج

لزوجها قبل الأجل.

و لكن لا- يبعد استفادة كراهة التزین و التبزیج و الحداد مع بقاء التزویج على الحرمة بحكم الفرق بين مفاد الحرف: «فی» و الحرف: «باء» من غير لزوم استعمال اللفظ في أكثر من معنى على ما فيه من كلام بتقريب أن مفهوم نفی الجناح بعد الأجل وجوده قبله مطلقا فيما يفعلن في أنفسهنّ أو بأنفسهنّ فيعمّ التزین و التزویج، و لكن

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٧٦

منطوق الصدر قيد التربص في المدة بما يفعلن بأنفسهنّ الظاهر في التزویج و عند نفی الجناح بما يفعلن في أنفسهنّ الظاهر في التزین، فالجناح الثابت قبل الأجل يحمل على الكراهة في غير التزویج و الحرمة فيه و المعنى المستعمل فيه الجناح واحد، و إن كان مقتضى الحكمة الأصلية و هو احترام المؤمن الاجتناب، فالحكم هو الكراهة الشديدة. ألا ترى أن ذلك التربص لا يختص بالمدخول بها، بل كل من توفى عنها زوجها.

كل ذلك في غير أولات الأحمال، و أما هنّ فأجلهنّ أن يضعن حملهنّ سواء كان قبل انتهاء أربعة أشهر و عشر أو بعدها، و حينئذ فان كان قبلها لا سيما في القليل منها فهل عليهنّ التربص بأنفسهنّ الى انتهاء المدة المذكورة بمقتضى الإطلاق و الحكمة، أو لا بتقييد الإطلاق بعموم قوله تعالى: وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ، أو أبعد الأجلين من وضع الحمل و انقضاء الشهور و الأيام بمقتضى الجمع بين الإطلاق و العموم و حفظ مقتضى الحكمة؟ فالأخير هو الحق لأن الجمع مهما أمكن أولى مع التصريح به في السنة المباركة.

ثم إن أولات الأحمال المتوفى عنهنّ أزواجهنّ لهنّ حق السكنى و النفقة في أيام الاعتداد في نصيبهنّ و نصيب حملهنّ، و على الورثة ذلك إن لم يكف نصيبهما، و لهنّ أيضا بعد وضع حملهنّ أجره الرضاع في نصيبه، ثم على الورثة لإطلاق قوله تعالى: وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ.

السادسة- قوله تعالى:

وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَأَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ* وَاللَّمْطَلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ.

(البقرة [٢] الآيتان ٢٤٠-٢٤١)

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٧٧

الآيتان الكريمتان تدلان على أن الكرامة و روح الفضيلة تقتضى الوصية للزوجة زائدا على مهرها و نصيبها من الإرث- بالمثونة المتناسبة من المسكن و غيره الى الحول ما لم تخرج من بيت زوجها حسب رغبتها، فهي التي تسترت على نفسها لزوجها خلال حياته، فلها ذلك الحق بعد العدة ما دامت تراعى حقه الى الحول، و أما إن خرجن و لم يبقين على وضعهنّ السابق بعد الأجل فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهنّ من التبعل و التزویج بالمعروف؛ هذا في المتوفى عنها زوجها، و كذلك الأثر في المطلقات فلهنّ متاع بالمعروف زائدا على حقوقهنّ الواجبة من المفروض أو نصفه أو المثل، فانهنّ كنّ أزواجا معاشرات متحملات لمشاق العيش، فتركهنّ اكتفاء على الحقوق المقررة قانونا خلاف للفضيلة و الكرامة التي تكون حقا على المتقين، فذلك على المتقين بالحق في أزواجهنّ.

[النتائج]

نتيجة البحث الأول

فروع، هي:

الأول: لا يجوز عضل النساء و تركهنّ في المضاجع ذهابا بصداقهنّ كلا أو بعضا فلا تحلّ أموالهنّ لغيرهنّ كرها.
 الثاني: يجب معاشره الزوجه بالمعروف من أداء حقوقها الواجبه إليها بل المندوبه أيضا ثم بالكرامة و الفضيلة.
 الثالث: يستحب للزوج و الزوجه تحمّل الكراهه و المشقه في مورد الاختلاف في الأمور العائليه العاديه دون التي تعنى أحكام الله تعالى، ليجعل الله لهما خيرا.

الرابع: كما يحرم أخذ شيء من صداق و أموال الزوجه بالتضييق عليها كذلك يحرم البهتان عليها بفاحشه، فانه إثم مبين و أكل بالباطل.

الخامس: الطلاق مبغوض مكروه، و انه أبغض الحلال.

السادس: يستحب الطلاق فيما اذا أتت الزوجه بفاحشه مبيئه، بل في مطلق

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۷۸

ترك الواجب، و فعل الحرام اذا لم تنته بعد مراتبه المقرره.

السابع: لا يجوز الميل و الانحراف عن الحق في حقوقه بتركها معلقه لا هي ذات بعل و لا هي مطلقه حتى تبعل، فلا بدّ من الإصلاح و العفو في موارد الاختلاف على مقتضى التقوى و مخافه الله تعالى، و الطلاق آخر الدواء.

الثامن: يجوز الطلاق بعد العقد، و حتى قبل المسّ و الدخول، فلا بدّ من ردّ نصف المفروض إن كان قبله، و تمامه إن كان بعده، و إن لم يكن في البين فرض مفروض، فلا بدّ من تمتيعهنّ بشيء على الموسع قدره و على المقتر قدره أى مهر المثل، و مقتضى الكراهه اعطاؤهن شيئا اذا عفون عن حقهنّ.

نتيجة البحث الثاني

فروع أيضا، هي:

الأول: الطلاق إيقاع، أمره بيد من أخذ بالساق و لا بدّ فيه من العزم و القصد، فلا يصحّ من غير القاصد كالمساهي و الغالط و المجنون، و من لا قصد له شرعا و إن قصد كالمكره و الهازل و الغضبان و غير البالغ.

الثاني: يجوز التوكيل في الطلاق كما في سائر العقود و الإيقاعات، فللوكيل ذلك مع بقاء حق الموكل و حكومته عليه، كما هو مقتضى الوكالة، فله العمل أيضا على وفاقه أو خلافه و الواقع المتقدم منهما كما فصل في محله.

فلا يصح توكيل الزوجه في تطليق نفسها حيث شاءت، أو اذا أمرت المحكمة العرفيه على وجه لم يبق للزوج حق عزل و تقدّم، فان ذلك خلاف حكم الله تعالى و شرعه لا خلاف الحق الذي جعل له، حتى يجوز له تركه لغيره، كما ان تقييد عقد النكاح بذلك أيضا غير صحيح و ان وقع المقيّد دون قيده.

و العجب كل العجب ممّن صحح ذلك توجيهها، و لعلّه خوفا من السلطه القاهره المبدعه في الاسلام الجائره في المسلمين اللاعبه بأحكام الله تعالى و بحقوق

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۷۹

الناس بعنوان تحرير النساء و لو كان ذلك ما حقا للفقه الاسلامي الحنيف «۱».

الثالث: الطلاق الجائز فيه الرجوع في العده أو التزوج بعقد جديد بعدها مرتان، فلا تحلّ المطلقه ثلاثا إلّا أن ينكحها زوج آخر، ثم يطلقها قاصدا الطلاق من حين النكاح أولا، فلا بأس عندئذ أن يتراجعا إن ظنّا أن يقيما حدود الله، فلا ينبغي نكاح المطلقه ثلاثا بعد ما طلقها المحلل مع ظنّ بقاء الحاله السابقه بينهما فان ذلك ملعبه لا نكاح و طلاق.

الرابع: لا يقع الطلاق المتعدد بذكر العدد في جلسه واحده من دون تخلل الرجوع أو العقد من غير فرق بين ما اذا واقعها بعد كل

رجوع أو عقد أو لا بعد تحقق شروط الطلاق.

الخامس: لا- جناح على المرأة فيما افتدت به لزوجها حتى يطلّقها و يخلع عن نفسه لباس نكاحها فيما تخاف أن لا تقيم حدود الله، كما لا جناح على الزوج في أخذ ذلك و طلاقها، سواء كان الأمر من جانبه أيضا كذلك أو لا، فلا ينبغي ذلك دون وجه وجيه، و لا رجوع للزوجة إلا أن ترجع الزوجة في فديتها.

نتيجة البحث الثالث

فروع أيضا، و هي:

الأول: يشترط في صحة طلاق المدخول بها أن تكون في طهر غير طهر المواقعة بأن تطهر بعد الطمث و لو قبل الغسل.
الثاني: المطلقة الرجعية زوجة ما دامت في العدة، فلها النفقة و السكن و سائر الأحكام التي تخصها، فلا يجوز إخراجها من البيت إلا أن تأتي بفاحشة مبيّنة توجب

(۱)- و لقد كافح أعظم علماء الاسلام (رضى الله عنهم) سالفًا و (أدام الله بقاءهم) حاضرا و في طليعتهم استاذنا الأفخم كهف الاسلام و ملاذ المسلمين آية الله العظمى الإمام الحاج السيد روح الله الموسوي الخميني (أدام الله تعالى ظلّه الوارف على رءوس المسلمين) فانه كافح البدع و المقررات المخالفة للدين مهما كانت و في أيّ طريق و زمان، فراجع تاريخ زماننا و حوادثه الهائلة المؤلفة تجده مخيرا.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۸۰

الحدّ لا مطلق ارتكابها الحرام أو تركها الواجب.

الثالث: يجب إسهاد ذوى عدل حال الطلاق، فلا يصح بدونهما، و يحرم نكاح المطلقة كذلك، فانها ذات بعل، فيجب الفراق و الانفصال لو انكشف الحال من عدمهما أو عدم عدالتهما.

الرابع: يجب على الشهود بعد تحمّلها الشهادة الأداء لدى الحاجة عند الحاكم الشرعى.

الخامس: يحرم إيذاء النساء بتركهنّ معلّقات، فإما إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان.

السادس: المطلقة بعد انقضاء العدة أجنبيّة لا بدّ في نكاحها من عقد جديد، و أزواجهنّ أحقّ بردهنّ، فيحرم منعها عن الزوج مع زوجها الأول بعد توافقهما.

نتيجة البحث الرابع

إشارة

فروع أيضا، و هي:

الأول: لا عدة لغير المدخولة، و بملاكها الصغيرة و اليائسة، فله طلاقها حيث يشاء، و لها التزوج بغيره بعده حيث تشاء.

الثاني: على المطلقات بعد المسّ و الدخول تربص ثلاثة قروء، فلا يجوز لهنّ قبل انقضائها النكاح من زوج آخر.

الثالث: لا- يحلّ على المطلقات أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهنّ فيجب عليهنّ الإظهار ثم التربص الى أن يضعن حملهنّ و لو بعد الطلاق بقليل، و بعولتهنّ أحقّ بردهنّ إن أراد إصلاحا، و لا- بدّ لكل منهما رعاية حقوق الآخر، و للرجال عليهنّ درجة برعايتها و رعايته أكثر.

الرابع: يجب على المطلقة المرتابة التي يثت من المحيض و هي في سن من تحيض، تربص ثلاثة أشهر بحسب الزمان، فلا- عدّة للبايسة.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۸۱

الخامس: أولات الأحمال عدتهن أن يضعن حملهن مطلقا.

السادس: يجب على الزوج سكنى المطلقة و مؤنتها ما دامت في العدة، رجعية كانت أو ذات حمل من جهة نفسها أو ولدها.

السابع: عدّة المتوفى عنها زوجها تربص أربعة أشهر و عشرا من حين العلم بالوفاة، فلا يجوز لها التزوج قبل الانقضاء، و يكره التزين و التطيب و ما تفعله الزوجات لأزواجهن عرفا دون النظافة المتعارفة.

الثامن: أولات الأحمال المتوفى عنهن أزواجهن عدتهن أبعد الأجلين من أربعة أشهر و عشرا و من وضع الحمل، و سكتاهن على الورثة إن لم يكف نصيبها، كما ان عليهم أجره رضاعها للولد إن لم يكف نصيبه، و إن لم يرضعن لكم فالتأمر و التشاور لدى الإعسار فسترضع له اخرى، و على المؤمنين الإنفاق و أداء الأجرة ثم على بيت المال، فيحرم التضيق عليهن بترك ذلك.

التاسع: تستحب الوصية بتمتع الزوجة من السكنى و المئونة الى الحول إن لم تخرج عن بيت زوجها، أى بقيت على حالها من دون تزوج، و ذلك زائدا على نصيبها المفروض، كما يستحب تمتيع المطلقة بشيء زائدا على حقها من المهر أو نصفه أو المثل، فان ذلك كرامة و حق على المتقين.

وهم و دفع

تنبيه:

قد يتوهم ان مقتضى الجمع بين الآيات الناهية عن الإضرار بهن مؤكدا و مكررا مع الأمر ببعث الحكم من الطرفين «۱» للإصلاح؛ جواز تطبيق القاضي الزوجة بدون

(۱) - كقوله تعالى: «فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ» (النساء [۴] الآية ۱۲۹)، و قوله: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا» بعد قوله: «فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ» (البقرة [۲] الآية ۲۲۹)، و قوله: «وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ -

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۸۲

رضا زوجها في موارد منها إضرارها كإلحاق الضرر و السب و ترك النفقة، أو اعتياده بما لا يناسب شأن الرجل من حرام و غيره، أو غيبوبته و حبسه زمنا لا يحتمل عادة «۱».

و قد أوضحنا من قبل ان النكاح ميثاق غليظ و عهد وثيق، لا ينتقض بسهولة، و لا يخل بشيء من العناء و المشقة، و ذلك عهد بينهما و لهما و عليهما، و لا يمكن أن يشعر و يحس غيرهما ما يشعران هما من خصوص عهدهما، فلا معنى لجعل أمرهما بيد غيرهما، كما انه لا- وجه لجعل أمره بيد امرأة كلما أو بعضا.. التي تضطرب بشيء و تسكن بشيء آخر، تحس سريعا و تعقل بطيئا، فانه خلاف مصلحتها و مصلحة العائلة و المجتمع، و قد جعل الله تعالى أمرها بيد زوجها كما عرفت من ضمائر الآيات، و ذلك حكم من أحكامه تعالى لا أنه حق حتى يصح تفويضه أو إلقاؤه.

مع ان اختيار الحكيم في الآية الكريمة لم يتجاوز عن الإصلاح بينهما و ليس لهما أو لأحدهما الطلاق على فرض عدم الإصلاح، فكيف الحاكم؟!

نعم قد أفتى الأصحاب فيمن غاب عنها زوجها و لم تعلم به و انقطع خبره بعد رفع أمرها الى الحاكم و ضرب الأجل بأربع سنوات و التفحص في الجهات خلال المدة المذكورة، فيطلقها الحاكم و تعتد عدّة الوفاة مع حفظ حق تقدم الزوج لوجودها في العدة، كل

ذلك اذا لم يكن للغائب ولي يخلفه في أمور أو كان و امتنع عن طلاقها.
و كذلك أفتوا في المظاهر عليها التي لا يطلقها زوجها و لا يرجع إليها بالتكفير

- ضِرَارًا لَتَعْتَدُوا» (البقرة ۲ الآية ۲۳۱)، و قوله: «وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْنَّ» (الطلاق [۵۶] الآية ۶).
و قوله تعالى: «وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا». (النساء [۴] الآية ۳۵)

(۱)- مما أبدعته الحكومة البهلوية الجائرة ضمن بدع اخرى بعنوان التحرير و حماية الأسر مما أدى الى حدوث ثورة و كفاح انتهى الى مصائب هائلة للاسلام و المسلمين كما تعلم.
ثم ان صاحب كتاب: (فقه السنة) قد فصل بعض تلك الموارد و قبلها معللاً بتيسير الناس و التمشي مع روح الاسلام السمحاء/ ج ۲/ ص ۲۸۷، و نعوذ بالله من القياس في الأحكام.
فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۸۳

فاذا رفعت أمرها الى الحاكم ينظره ثلاثة أشهر، فان لم يختر أحد الأمرين يحسه و يضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يختار حلا واحدا من دون إجبار و لا يطلق عنه، و كذلك في الإيلاء مع تفاوت في المدة التي تضرب من أربعة أشهر.
فترى من تلك الموارد شدة رعاية الاحتياط، فلا بدّ من ذلك في أحكام الفروج و الدماء، و حينئذ كيف يمكن الحكم بجواز ذلك للحاكم في موارد العلم بحياة الزوج، بل مع إمكان مكالمته أو مكاتبته مع تعذره من الاستمتاع مدّة كالحبس و الأسر بل السفر، فكيف في مثل الإضرار بالضرب و الشتم و ترك النفقة و غيرها، فان طريق منعه عن ذلك و تكليفه بأداء الحقوق هو غير الطلاق من قبله.
هذا و مع ذلك كلّ لا ننسى الولاية العامة للحاكم الشرعي في بعض الموارد الخاصة التي انتهى الأمر الى الضرر و الحرج المنفيين و خيف من وقوعها أو وقوعها في الحرام من الفحشاء فلا يقيما حدود الله، و علم بذلك كلّ الحاكم فله ذلك لحكومة أدلتها على الأدلة الأولية على الكلام في شمولها لمثل المقام. فليس الطريق مقطوعا مسدودا مطلقا و لا السبيل مفتوحا سهل العبور مطلقا أيضا. و على الحاكم بعد رعاية جانب الاحتياط دفع الضرر عنها.

تكملة في ما يشبه بالطلاق:

الإظهار و الإيلاء

إشارة

انك إن كنت متزوجا متأهلا- تعرف- قطعاً- ما يطرأ بين الزوجين حسب اختلافهما و لو في الجملة طول حياتهما المشتركة- على أساس استمتاع كل واحد بالآخر- مما ينتهي الى التناول فالتشاجر ثم التباعد أحيانا إن لم يغمض أحدهما و يعفو، و الأولى به هو الرجل فانه الذي عليه الكرامة و له القوام.

و عندئذ يتعرّض لهما الشيطان ليوقع بينهما العداوة و البغضاء، فيحاول كل واحد منهما الإضرار بالآخر مهما أمكن، سواء كان مشروعاً أو غير مشروع، أعادنا

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۸۴

الله تعالى منه، فكان الرجل يشبهه بوجه بأمه ظهرها حتى تصير عليه حراما لا يطأها إضراراً بها، و لم تكن مطلقاً مسرحةً، و الظهر كناية عمّا يركب عليه، أو كأن يولّى و يقسم و يحلف باسم الله تعالى على تركها معلّقة فلا يطأها إضراراً بها و لا يطلقها حتى تملك نفسها،

فالأول يسمّى: «إظهارا» والثاني يسمّى: «إيلاء»، فأُنزل الله تعالى في المقام آيات تعديلا لهما.

الظهار

ففي الأول، قوله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ *
الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ «١» وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ * وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكَمْ تَوْعظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيحًا مِنْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ.

(المجادلة [٥٨] الآيات ١-٤)

الآيات المباركة تحكى سماع الله تعالى تحاور رسوله مع التي كانت تشتكى من زوجها في الإضرار بها بمثل الظهار، و كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حسب الظاهر - يوصيها بالصبر والتحمل ليعفو عنها فتجادلها في زوجها، فأُنزل الله تعالى: الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ.. فيقولون لهنّ: ظهر ك علي كظهر أمي إضراراً بهنّ، لا- يحرم بهذا القول عليهم كحرمه أُمَّهَاتِهِمْ عليهم. أمّا يعتقدون أنّ أُمَّهَاتِهِمْ هُنَّ اللَّائِي

(١)- وفيه أيضا قوله تعالى: «... وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ..» (الاحزاب [٣٣] الآية ٤)

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٨٥

ولدنهم، فالقول هذا منكر وزور لا- يناسب شأنكم، يعفو الله تعالى عن قائله اذا تاب و عاد الى حياته الهنيئة، فان الله عفو عن الخطيئات غفور رحيم.

نعم على المظاهر كفارة تحرير رقبه قبل تحييسه في الجملة، و ليدوق طعم التحرير و يرى آثاره في المحرر، فتنبعث روحه على الخير و ينزجر هو عن الشرّ، و إن لم يقدر على الكفارة فصيام شهرين متتابعين لذلك أيضا، و إن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، كل ذلك قبل التماس و الدخول، فعليه التكفير ثم الرجوع حتى يتعظ، و الله تعالى بما تعملون خبير، و ذلك من حدود الله فمن كفر بها و تجاوز عنها فله عذاب أليم.

فيجب على المظاهر العود و الكفارة أو الطلاق لقوله تعالى: وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا فَإِنْ عَادَ أَوْ صَبَرَ هِيَ حَتَّى يَعُودَ بِنَفْسِهَا وَ نِعْمَتٌ، و إلا- رفع أمرها الى الحام فيلزمه على واجبه بمراتبه حتى يصل الى الحبس و التصديق حتى يختار أحدهما، و ليس له طلاقها بدون إذنه، و لا وجه لضرب الأجل من قبل الحاكم إلا اذا لم تنقض مدّة يجب عليه التماس و الدخول شرعا و الأجل المضروب على الفرض يستغرق مدّة ذلك الواجب من زمن ترك الوصي الى أربعة أشهر.

ثم إن الظاهر من كلمة: «أم» هو أن التشبيه بغيرها لا يوجب الحرمة «١»، و ان أوجبها تشبيه غير الظهر بالأمر بقصد التحريم دون التعظيم، كما ان الظاهر من قوله تعالى: مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا بعد إيجاب الكفارة جواز غير الدخول من الاستمتاع بلا كفارة و عدم تكرره به. و رعاية الترتيب في الكفارة ظاهر. و الظاهر من: «نساءهم» ثبوت الحكم في المطلقة الرجعية أيضا ما دامت في العدة، و عليه الكفارة إن أراد الرجوع بالدخول بعد الظهار، دون المنكوحه بعقد جديد بعد انقضاء العدة، و بذلك الاحتيال يتخلص عن الكفارة فيطلقها ثم ينكحها بعقد جديد بعد

(١)- و ان أفتى بها بعض الأصحاب فى خصوص الظهر، و الآخر مطلقا اذا قصد التحريم و هو مشكل بعد توقيفية عوامل الفراق، و ان كان الحكم بالتأثير احتياطا خلاف الاحتياط و أشكل أيضا.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٨٦

انقضاء العدة مع تقبل خطر احتمال عدم قبول الزوجه.

الإيلاء

و فى الثانى، قوله تعالى:

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ وَقَدِّمُوا لِنَفْسِكُمْ وَ اتَّقُوا اللَّهَ وَ اعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ * وَ لَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَ تَتَّقُوا وَ تَصِيحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَ لَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبُكُمْ وَ اللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ * لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. (البقرة [٢] الآيات ٢٢٣-٢٢٦)

الآيات المباركة بعد ما تشير الى العلة الأصلية و الغاية الأساسية لبناء صرح الزواج، و أنه بقاء النسل و تكثير النوع الانسانى الى ما شاء الله الذى يصوره تعالى فى الأرحام كيف يشاء، فان النساء حرث لكم فأتوهن من حيث أمركم الله به بعد الاعتزال عنهن أيام المحيض طهارة للحرث و النسل، و بعد تأكيد الآيات الكريمة الأمر و مراعاتهن لتقوى الله تعالى و الاعتقاد بيوم القيامة و لقاء الله، تنهى عن اليمين و القسم باسم الله تعالى مطلقا، ف لا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ بين الناس و بين أنفسكم لا سيما فى الأمور العائلية و بين الزوجين، فان البرّ و التقوى و الإصلاح بلا قسم و يمين خير.

ثم تشير الآيات الكريمة الى الفرق بين الجدد و الهزل، و ان الموضوع للحكم و المنهى عنه المؤاخذ عليه هو الجدد المكسوب بالقلب دون الهزل و المزاح.

و حينئذ فان حلف أحدكم عن جد على ترك و طى زوجته إضرارا بها فلا يكون

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٨٧

الأمر باختياره مثل سائر الموارد، و الكفارة عند حنثه بمشيتته، بل عليه أحد الأمرين:

فإما الحنث و الكفارة و إما الطلاق، و يضرب لاختياره أربعة أشهر و هى المدّة التى يجب عليه بعدها المباشرة، و ذلك بعد رفع أمرها

الى الحاكم، و أما الكفارة فكما يأتى بحثها فى بابها إن شاء الله فى كتاب العهود و الايمان عند قوله تعالى:

لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَ لَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.. (المائدة [٥] الآية ٨٩)، و الأمر فى اختيار الحاكم - كما فى الظهار - عليه إجباره بمراتبه دون الطلاق من قبله.

نتيجة البحث

فرع التكملة:

الأول: الظهار هو أن يقول الزوج لزوجته: «أنت على كظهر أُمى» مثلا- إضرارا بها بقصد تحريم الوطاء، و هو نوع طلاق يشترط فيه شروطه الخاصة به، لكنها لا- تحرم بذلك عليه حرمة مؤبدة كأمه، فله أن يعود إليها كالرجوع إليها من جديد، بل عليه ذلك بعد الكفارة، فتحرم عليه قبلها، و كفارته تحرير رقبته، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا- على الترتيب، و لا تتكرر الكفارة بالدخول قبله، و لا بأس بالاستمتاع بغير الدخول قبل التكفير.

الثانى: لا يتحقق الظهار بالتشبيه بغير الأم من المحارم النسبية، و إن كان الاحتياط فى ذكر خصوص الظهار بقصد التحريم مراعى كما

في ذكر غير الظهر في

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٨٨

التشبيه بالأُم بقصد التحريم لا التعظيم، و الأقرب التحقيق.

الثالث: لا يتغير الحكم بتطليقها رجعا ما دامت في العدة. نعم بعد انقضائها و لو بالبائن ينقطع أثر الظهار، و له التزوج بعقد جديد.

الرابع: يجب على المظاهر أحد الأمرين؛ فإما العود و الكفارة و إما الطلاق، فان تركهما يجبره الحاكم على واجبه بمراتب الإجماع الى الحبس و التضيق حتى يختار واحدا منها، دون التعيين له أو التظليق بغير إذنه و رضاه، و ذلك بعد ان ترفع أمرها الى الحاكم.

الخامس: ان القسم و جعل اسم الله تعالى عرضة للإيمان جدا لا هزلا، و لا سيما في الاختلافات العائلية بين الزوجين، مبغوض منهى عنه، مؤاخذ عليه.

السادس: القسم على ترك و طء الزوجة إضرارا بها محرّم تكليفيا مؤاخذ عليه، يجب حنثه كذلك ثم الكفارة أيضا.

السابع: للذين يؤلون من نسائهم و يحلفون على ترك و طئهنّ، تربص أربعة أشهر ثم أحد الأمرين: حنث اليمين و كفارته، أو الطلاق، و اختيار الحاكم بعد رفع أمرها إليه كما في الظهار.

الثامن: كفارة حنث اليمين كما في بابه: إطعام عشرة مساكين أو تحرير رقبة أو صيام ثلاثة أيام على المراتب.

التاسع: لا بأس بالقسم على ترك و طئ الزوجة مدة لمصلحتها من تقوية مزاجها أو إصلاح لبنها أو غير ذلك فانه ليس بإضرار.

الى هنا أختتم بما يرتبط بالعهد الوثيق «الزواج» في ما يتعلق في تحقيقه و حله

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ٨٩

و قطعه و ما يترتب عليه من ثمار و آثار.. و الحمد لله أولا و آخرا و نسأله تعالى التوفيق «١».

(١)- و في الأصل: الى هنا تم كتاب التسريح و الظهار و الإيلاء و الحمد لله و له الشكر أولا و آخرا، و الساعة الآن هي عشرة دقائق بقين الى الظهر من اليوم الرابع و العشرين من شهر جمادى الأولى لسنة ١٣٩٤ هـ. ق.

و قد انتهينا الى أواخر كتاب التسريح، فأحضرنا من ميناء (بوشهر) الى عاصمة البلد (طهران) من قبل وزارة العدل- و أين العدل من هذه المحاكم؟- باسم المحاكم- و أي محاكمة؟- و قد أعلمنا بكتابة شيء بعنوان الدفاع عن أنفسنا من غير مشافهة مع الحاكم و المحكمة و لا مجاوبه في العلّة، و أكثر منه: تمكينهم إيانا لرؤية السجلات التي حكم عليها بإقصاء كل من ورد اسمه فيها من أولئك الأفاضل، و هو سجل مهين سخيف لا يخفى على أهله، و ليس هنا محل ذكره، و خلال نظرنا للسجل حكى أحد القضاة قصيدة أبي حنيفة مع الحاكم إشارة الى موضعه و موضعنا من أنه و رئيسه في المحكمة و مشاوريه مع كل المنظمة القضائية المستقلة ظاهرا لا يكون إلا لعبة في أيدي المنظمة الخاصة باسم الأمن العام المستخدمة لجميع المنظمات الظالمة على عموم الطبقات الحافظة للاستبداد العريق من قبل العميل الخائن محمد رضا بهلوي في سبيل حكومته و مصالح أسياده المعاونين له، ثم أعلمنا بلا مجاوبه شفاهية و لا كتيبة لما كتبنا بتغيير محل الإقصاء، و ان علينا البقاء في بلدة (رودبار)، و لا أعلم أنه متى و أين حدث ذلك، فقلت لحاكم قم تلفونيا: و حيث ان المدعى و الشاهد و القاضي واحد فبين لنا أين ذلك المحل و أنت تعلم انه قريب من بلدة رشت التي هي على ساحل النهر الأبيض الجارى من سد منجيل، و ممّا أعجبنى و يعجب كل ناظر لهذه البلدة أنها تقع على ساحل نهر و هي مضيقه من ماء الشرب المصفى بالإضافة الى عدم وجود مستشفى فيها، و هذه النواقص و الاحتياجات لهذه البلدة تضاف الى ما كان يعانيه المجتمع الإيراني المسلم آنذاك، و في كثير من انحاء البلاد أيضا. و أعتذر لخروج القلم عن مسيره الأصلي في الرسالة، و إنما أتيت بهذه السطور في المقام تحفظا عليها و على نظم الكتاب، و إنما أشكو بئى و حزنى الى الله و أدعوه أن يقطع أيدي الظلمة عن الحوزات العلمية و يردّ كيدهم في نحورهم و ينصر الاسلام و المسلمين و يوقفنا لمراضيه في مختلف الظروف حتى لا ننساه و أوامره أيضا، نعوذ به من ذلك

في المكاره فان الإنسان خلق ضعيفا، و به نستعين.

الى هنا تم ما في الأصل. و بمراجعة التاريخ يتضح ما أصيب به الاسلام في بلادنا و لا سيما في الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة بواسطة أيادي تلك الحكومة الجائرة من شن غارات وحشية مكررة على المدارس العلمية و بيوت العلماء و استخدام الضرب و الجرح و القتل مرارا في الطلّاب و الكسبة و الزوّار ثم إقصاء الأساتذة و العلماء و المراجع العظام و جمع من التجار ثم إيجاد الإرهاب و التخويف بأشكاله السبعية توهمًا منهم أن هذا هو طريق استسلام الثوار المسلمين، المجاهدين في طريق الحق و إحياء الدين و دفع البدع حتى النصر الكامل الشامل المورث و المحقق للحكومة الاسلامية الحقّة لثلاث تكون فتنة و ليكون الدين كله لله. و بقيت الثورة الاسلامية دائبة في تكامل مسيرتها بقيادة العلماء و رئاسة الأعلّم الأعراف الأتقى كهف الاسلام و ملاذ المسلمين أستاذنا الأعظم آية الله العظمى الامام الحاج السيد روح الله الموسوي الخميني (أدام الله ظلّه على رءوس المسلمين)، و قد بلغت مراحلها العالية، نرجو من الله التوفيق الكامل بأيدي المؤمنين إن شاء الله تعالى، و أنا الآن في (قرية) قرب مدينة كرمانشاه تحت إشراف المنظمات الدولية منتقلا من ميناء الفجّة و ذلك في جمادى الثانية ۱۳۹۸ هـ. ق.

فقه القرآن (للبيدري)، ج ۳، ص: ۹۱

كتاب التجارة

إشارة

فقه القرآن (للبيدري)، ج ۳، ص: ۹۳

التجارة

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا.
(النساء [۴] الآية ۲۹)

كرامة الانسان عند الله

إشارة

الانسان بطبعه المحب لذاته و لجميع شئون حياته، لا بدّ له من أكل يصلح به بدنه و يسدّ به جوعه، و شرب ينفعه و يروى عطشه، و بالجملة يسكن به غرائزه و يلبي مطالبها، و الله تعالى خلق له ما في الأرض جميعا «۱»، و خلقه و ما خلق له فهو لنفسه تعالى «۲». فالإنسان بفطرته يتصرّف في البحار و الأنهار، فيشرب منها اذا كان عذبا فراتا «۳»، و يتطهّر بها تنظيفا من الأقدار و من رجز الشيطان «۴»، و يصطاد فيها فيأكل منها لحما طريا و يلبس منها زينة و حلية «۵»، و يجري فيها الفلك ابتغاء فضل الله تعالى من

(۱) - كقوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا...». (البقرة [۲] الآية ۲۹)

(۲) - و في الحديث القدسي: «خلقت الأشياء لأجلك و خلقتك لأجلي».

(۳) - كقوله تعالى: «هُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَ هَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَ جَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَ حِجْرًا مَحْجُورًا» (الفرقان [۲۵] الآية ۵۳)، و قوله: «وَ جَعَلْنَا فِيهَا رِوَاسِيَ شَامِخَاتٍ وَ أَشْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا» (المرسلات [۷۷] الآية ۲۷).

(۴) - كقوله تعالى: «إِذْ يُعَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَمَةً مِنْهُ وَ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَ يُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَ لِيُرِيَبَطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَ يُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ». (الأنفال [۸] الآية ۱۱)

(۵) - كقوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلًا حَلِيَّةً تُلْبَسُونَ بِهَا وَ تَرَى الْفُلْكَ

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۹۴

نعمه المتنوعة في الأقطار المختلفة، و حمل الأمتعة و يسقى منها الحرث و الزرع و الشجر، و هذا كله حق طبيعي له بنوعه من غير تقدم لأحد على آخر.

و كذلك يتصرف في الجبال و الآجام و الأودية و ما يدب عليها و ما ينبت فيها باتخاذ البيوت و استخراج المعادن و الزرع و الغرس و صيد الدواب و تسخيرها، فقد جعل الله تعالى له و لكل دابة في الأرض معاش «۱»، فذلك أيضا حق طبيعي له من غير تقدم لأحد على أحد، فان البحار و الأنهار و الجبال و الآجام و الأودية و غيرها..

من الأموال العامة التي فيها حق العموم، ينتفع بها على نظام خاص فصل في بحث موضوع الأنفال و موضوع الحكومة. ثم أنه تصرف بالفطرة و الطبيعة أيضا فيما تملكه و اختصه بنفسه فغير فيه و صنع منه من مزج و تركيب، و من طبخ في المأكول و المشرب و نسج في الملابس، و من مسكن و مركب و سائر وسائل الحياة؛ و بتصرفه هذا و عمله و صنعه ترتفع مألته لارتفاع الرغبة فيه. و بهذا التملك و التصرف و العمل تتحقق رغبة و علاقة اعتبارية بينه و بين الشيء تسمى بالملكية، فما يستنقذه الإنسان من الطبيعة المحيطة به فهو له سواء كان بالاصطياد أو الاحتطاب أو الإحياء و حتى التحجير، و ليس لغيره أخذه منه بدون رضاه، و له منع غيره من التصرف فيه.

و لعل الاختصاص الحاصل بهذا التصرف الأولى بل الثانوي المعبر عنه بالملكية أمر طبيعي لا يختص بالإنسان فقط بل نراه في الحيوانات بطبقاتها.

فالملكية هذه هي الرابطة الاعتبارية المتحققة بين الإنسان و ما فيه المنفعة المرغوب فيها حسب الخواص الطبيعية في الشيء أو في ما يحصل من العمل،

— مَوَاحِرَ فِيهِ وَ لِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ وَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ. (النحل [۱۶] الآية ۱۴)

(۱) - كقوله تعالى: «وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَ جَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ». (الاعراف [۷] الآية ۲۰) و قوله تعالى: «وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَ مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ». (الحجر [۱۵] الآية ۲۰)

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۹۵

و تتحقق هذه الرابطة في اعتبار العقلاء بأحد الأسباب المملكة سواء كانت الأولوية أو الثانوية عندهم من الحيازة و الإحياء و الاصطياد و أمثالها، أي ما لم يسبق على المملوك ملك و يد و شراء و استيجار و إرث و أمثالها، و قد أمضى الشارع المقدس أو أنه لم يردع عنه إلا في بعض الموارد كالخمر و الخنزير و أشباهها.

و أما ما يتوهم من بعض المباني الاقتصادية الشيوعية المأخوذة من ماركس و انجلز- و قد سبقهما بعض المتقدمين اليونانيين- من أن كل ما يتمول هو مال للشعب، بل انهم يقولون: الإنسان بطبيعته السارية، له الانتفاع من المجموع من دون اختصاص شيء بفرد دون فرد آخر حتى الدول و الحكام و إنما عليهم الإشراف على الانتفاع دفعا للفساد و التجاوز، فلا ملكية في البين أصلا، و الذي هو الواقع جواز الانتفاع و إباحته على التناسب العقلاني، كالضيوف في مأدبة المضيف الجائر لهم الأكل و الشرب و لا ملكية ... الخ، فتوهم فاسد أجبنا عنه في محلّه، مع أن حفظ التناسب و حق التقدم بمستوى العمل الابتدائي أو على شيء و مقداره على اختلاف الاستعدادات و درجة الفعالية الموجبة لتفاوت الرغبة في المال و العمل و تفاوت قيمته حسب أثره في الحياة مما لا كلام فيه لديهم أيضا، و كأن البحث في شيء منه يرجع الى اللفظ و اختلاف التعبير، فان الاختصاص بهذا الوجه لا يبعد عن اعتبار الملكية، و التفصيل خارج عن وضع الرسالة، و سيأتي شيء من الكلام فيه في مسألة الرزق في القرآن الكريم في آخر كتاب الأتعمة و الأشربة إن شاء

اللّٰه تعالى.

و كيف كان، فحيث ان كل فرد من نوع الإنسان لا يتمكّن من تأمين جميع ما يفتقر إليه في حياته، فانه يتعاون مع غيره بطبعه المدني و يتبادل بما زاد عن مختصاته ببعض مختصات غيره الزائدة لديه تأميناً للكل كل ما يؤمنهم، و كان هذا التبادل أولاً بنفس الأعيان أو الأعمال ثم على مقياس معين بعد اختلاف الرغبات في الأشياء الناشئة عن خواصها أو خواص الأعمال المقومة و بالتدريج جعل المقياس أعلى الأشياء و أعزها و هو الذهب و الفضة، فتحقق معنى الثمن و مقابلة

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۹۶

الشيء المثلث ثم الأوراق المجعولة من الحكومات و العملة الدولية.. تسهلاً.

و من ذلك يتم تقسيم المالية و القيمة كما ذكره أهل الفن بالذات و المبادلة، فان مائة الدرهم و الدينار مبادلة تختلف بالاعتبار دون نفس الأشياء القائمة قيمتها بخواصها الذاتية التي لا تنالها يد الاعتبار و الجعل.

ثم انه لا إشكال في تحقق الملكية بما عرفت من الأسباب للمؤمن باللّٰه تعالى، فله التصرف في ملكه كيف يشاء و منع غيره، و لا يجوز للغير التصرف فيه بغير إذنه و رضاه، إلّا أن الكلام في شمول ذلك لغير المؤمن أيضاً، فقد يقال بالاختصاص و ان المؤمن باللّٰه تعالى هو الذي يملك دون غيره، و حاصل ما يمكن أن يستدل به قوله تعالى:

قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (الأعراف [۷] الآية ۳۲)، بتقريب صراحتها في اختصاص ما أخرج الله تعالى زينة و ما خلق من طيبات الرزق

لعباده المؤمنين، و من أنكره و لم يؤمن به فهو دابته على الله رزقها يعلم مستقرها و مستودعها، لا بل هو شرّ الدوابّ، قال تعالى: إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ (الأنفال [۸] الآية ۲۲)، و قال أيضاً: إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (الأنفال [۸] الآية ۵۵)، و قال أيضاً: رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ * ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمْلُ فَسُوفَ يَعْلَمُونَ (الحجر [۱۵] الآية ۲-۳)، و قال أيضاً: ... يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ (محمد [۴۷] الآية ۱۲).

فكما أن تصرف الأنعام و تمتعهم مما خلق الله تعالى تصرف إباحة لا ملك، فكذلك الذين كفروا، و ما خلق الله تعالى من طيبات الرزق و ما أخرج من زينة فهو للمؤمنين خالصاً في الحياة الدنيا.

و عليه فلا بأس بتصرف المؤمن فيما احتازه الكافر بغير إذنه و رضاه لو لم

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۹۷

يترتب عليه مفسدة، و لم ينطبق عليه عنوان محرّم آخر.

و يمكن تأييد ذلك بفلسفة الخلقة و علّة الحياة من ظهور الحق و سلطة التوحيد و سيرورة الدين كلّه تعالى، فكل شيء و كذا الإنسان اذا كان سيره و سلوكه في سبيل الحق فهو على حق و هدى، و اذا خرج عنه و اتجه الى غير الله تعالى فهو- بالطبع و حسب اللوازم الطبيعية لنظام الفطرة- باطل و ضلال؛ و الإنسان الموحد المؤمن باللّٰه تعالى سالك على طريق يملك هذه القاعدة، و غيره خارج عنه لا يملكها، و هذا غاية التقريب.

و الحق في الجواب إن الملكية اعتبار عقلاني لا يختصّ بشرع و مله، و قد أمضاه الشارع أو لم يردع عنه، و الآية الكريمة بعد انها في

مقام بيان ردّ التحريم و أنه:

لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَ لَا تَنْتَفِعُوا مِنْ طَيِّبَاتٍ مَا خَلَقَ اللَّهُ لَكُمْ وَ أَنْتُمْ أَحَقُّ بِالِانْتِفَاعِ بِهَا مِنْ غَيْرِكُمْ فَانْكُمْ بِنُوعِكُمْ وَ أَعْلَى صِفَتِكُمْ وَ أَكْمَلُ فِرْدِكُمْ الْغُرُضُ فِي مَجْمُوعِ الْخَلْقَةِ وَ لَكُمْ خَلْقٌ مَا خَلَقَ، وَ أَخْرَجَ مَا أَخْرَجَ، لَّا تَرْتَبُطُ بِمَقَامِ بَيَانِ الْمَلِكِيَّةِ وَ حُدُودِ الْمَالِكِ حَتَّى تَفِيدَ الْاِخْتِصَاصَ بِالْمُؤْمِنِ - هَذَا أَوَّلًا -.

ثم لو سلّم أنها تكون في ذلك المقام، فالآية الكريمة قد أثبتت و أكدت اعتبار العقلاء من المؤمنين، و لم تردع في غيرهم، و تخطئة

العقلاء في اعتباراتهم العامة يحتاج الى صراحة و نص من الشارع المقدس و لا- يكتفى بمثل ذلك حيث لا- منطوق و لا- مفهوم للوصف من ان إطلاق العباد يشمل غير المؤمنين من الناس كما في موارد كثيرة (۱). مع انه ينطبق عليه غالبا العناوين المحرمة الثانوية بحيث يشكل تصوّره بدونها إلّا قليلا كالتصرّف في أمواله من جهة المعاملة ظاهرا و كان واقعا تصرّفا غير معاملي

(۱) - مثل قوله تعالى في الشيطان: «لَعَنَهُ اللَّهُ وَ قَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا». (النساء [۴] الآية ۱۱۸) و قوله تعالى: «قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ». (الزمر [۳۹] الآية ۴۶) و غيرهما. فقه القرآن (للإزدى)، ج ۳، ص: ۹۸
اذا جعله مختارا مثلا.

و أما سلب احترام مال المرتد بارتداده فهو دليل آخر لا يرتبط بالمقام و لا يشمل أمواله المكتسبة بعد ارتداده. ثم بعد ما عرفت من صحته تملك المؤمن و الكافر في اعتبار العقلاء و عدم ردع الشارع المقدس عنه إلّا في بعض الموارد الخاصة فهل يختص التملك بالحرّ أو يشمل العبد و المملوك أيضا؟ و هل يفترق اعتبار العقلاء في ذلك مع اعتبار الشرع على أساس افتراق اعتبار ملكية الإنسان للإنسان؟

الاسترقاق!

الظاهر من اعتبار العقلاء في ماهية الملكية بالنسبة الى العبيد و الإماء هو عدم الفرق معها في غيرهم، فان معنى الملكية عندهم بالنسبة إليهم كمعناها بالنسبة الى العقار و السلعة و المتاع من جواز التصرف كيف يشاء حتى الضرب و القتل كما كان قبل الاسلام فكانوا يستعبدون الضعفاء و يسترقونهم بالقهر ظلما من غير وجه ثم يبيعونهم في الأسواق، كما كانوا يحتطبون أو يصيدون ثم يبيعونه في الأسواق أيضا، و كما نرى ذلك في عصرنا هذا بشكل آخر من استرقاق البلاد و الدول المستضعفة يبيعونهم بثمان بخرس مع ما في بلادهم و أراضيهم من النعم الإلهية التي خلقها الله تعالى لهم، و هذا من حبّ الرئاسة و الحكومة بالرغم من ادعائهم إلغاء تملك إنسان لإنسان آخر، و كان ذلك ملغى في الاسلام من أول الأمر بأيّ شكل و وجه كان، فلا يجوز استرقاق إنسان بالقهر و الظلم و جعله متاعا و سلعة يستمتع به، فان الله تعالى خلق الإنسان حرّا و نهاه من أن يجعل نفسه عبدا لغيره.

و كيف كان، فعلى اعتبارهم ذلك لا معنى لملكية العبد شيئا، فان السلعة و المتاع لا معنى لاعتبار ملكيتهما، فيختص التملك بالحرّ عندهم، و أما عند الشرع المقدس فقد أبطل مبنى العقلاء في تملكهم للإنسان، و حرّم الاسترقاق و الاستعباد فقه القرآن (للإزدى)، ج ۳، ص: ۹۹

الذي كان عندهم، فلم ينقض استرقاق القويّ الضعيف بظلم و عنف فردا و جمعا بأيّ شكل كان من صورته القديمة أو الحديثة المستورة بعنوان الاستعمار.

و الذي أمضاه الشرع المقدس و اعتبره هو أمر آخر لا يكون بحقيقته الملكية و لا يشابه ماهية اعتباره الملكية العقلانية بل يرجع الى نوع إشراف و نحو ولاية مع حفظ حقوق الانسان الأولية لمن وقع تحت ذلك الإشراف كما في سائر موارد الولايات، و هو على الإجمال أن أسرى الكفار المحاربين للمسلمين لا معنى لتحريرهم من غير وجه بعد فتح الاسلام و أسرهم، فإما منّا و إما فداء من اشتراء أنفسهم، و إما حفظهم في المجتمع الاسلامي بتقسيمهم بين المسلمين لئلا يضروا الاسلام و المسلمين و ليكونوا في مأمن من فتنهم أو يذوبوا متدرّجين فيهم، فيتصدى المسلم تكفله من الرزق و التربية و تبليغه الاسلام، و يعمل ذلك الأسير له أيضا قبال معاشه تحت إشراف المسلم و ولايته، و ليس للمسلم ضربه أو قتله أو مثله أو إيذاؤه بلا وجه شرعي، فهو إنسان يعيش مع إنسان آخر تحت

ولايته، ثم انه يتمسك بأشياء لتحريره بعد الأمن من خطره بأن يصير مسلما واقعا، أو تغيرت الشروط فيه فيصير كالأخرين، وليست هي تلك الملكية الواقعية، بل هي شبه ملك عبر عنه بها، و تفصيل الكلام في محله.

و على ما عرفت من الاعتبار لا يختص التملك بالحرّ و يصحّ اعتبار تملك العبد أيضا و لو في طول ملك مالكة أو باذنه كما في كل مالك بالنسبة الى وليه و الى مالك الملوک كما هو ظاهر.

هذا و لكن قد يستدلّ لعدم تملك العبد بقوله تعالى:

ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ.. (النحل [١٦] الآية ٧٥) بتقريب توصيف الله تعالى العبد بأنه لا يقدر على شيء فلا يصحّ بيعه و شراؤه و إجارتة من قبل نفسه فكيف احتطابه و اصطياده و إحيائه الأرض فلا يملك شيئا و لو كان مؤمنا، و المانع كونه مملوكا فلا فرق بين العبد و الأمة.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ١٠٠

لكنك تعلم ان الآية الكريمة في ظرفها الخاص من البحث العريق تدور حول إثبات القِيوم في الطبيعة، و انه تعالى هو الذي أنزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها.. و ان في ذلك لآية لقوم يتفكرون، و كذلك تشير الآيات الكريمة الى مظاهر أخرى و علائم و آيات بينات من تنظيم نظام الطبيعة و مواد ارتزاق الانسان من ألبان الأنعام و سكر ثمرت النخيل و الأعناب و شراب النحل المختلف الألوان، و كيفية الحياة كتوفى البعض، و ردّ الآخر الى أرذل العمر و التفاضل في الرزق و التوالد و انتاج بنين و حفدة...

و بعد ذلك كله من وضوح الآيات المباركة، أ فالباطل يؤمنون و بنعمة الله يكفرون؟ و يعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا من السماوات الأرض و لا يستطيعون شيئا؟!

ففي مثل هذا المقام لتبيين البحث و إعلان الفرق بوضوح تجاه كل أحد، بين الله تعالى قدرته و خالقيته و انه القادر المتعال السارية إفاضاته في كل الوجود و في الطبائع أيضا، و بين تعالى الأصنام التي كانوا يعبدونها من دونه شركا به، فهي التي لا تقدر على شيء في الأرض فكيف بها في السماوات.

ففي مثل هذا المقام لتبيين الفرق يضرب الله تعالى مثلين:

الأول: رجلان أحدهما: أبكم؛ أخرس أمي لا يقدر على النطق وَ هُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتُ بِخَيْرٍ، و ثانيهما: ناطق قادر يأمر بالعدل و هو على صراط مستقيم، فهل يستويان؟!

فكما أن وجدان كل أحد و عقله لا يقضيان في تساوى هذين المثليين، و يحكما بتقدّم القادر المتصرّف الناطق، كذلك لا يستوى الله تعالى القادر على كلّ شيء مع غيره و لا يقاس مع الأصنام العجزة الجامدة أيضا، و المعبود حقًا و عدلا هو الله القادر المتعال.

و عليه فلا تكون الآية الكريمة في مقام بيان شيء من صحة تملك العبد

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ١٠١

و عدمه حتى يستند إليها لعدم تملكه و عدم صحّة نكاحه و طلاقه و غير ذلك مما ذكره الأصحاب في محله، مع انه لا فرق بين قوله تعالى: لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ فِي الْجَمَلَيْنِ، و الأبكم يقدر على التكسب و التملك و التصرف، فلو لا السنّة المباركة لم يتمّ استنادهم الى الآية الكريمة لعدم صحّة ما ذكر و لا تعارض بين كونه مملوكا و مالكا طولًا- كما عرفت.-

و الحاصل: إن اعتبار العقلاء الملكية لا يختص بفرد دون فرد، و نوع دون نوع مؤمنا كان أو كافرا حرا كان أو عبدا فله التصرف في ملكه كيف يشاء ثم تبادل مع الآخرين على ضوابط خاصة.

ثم ان التجارة ليست إلّا تبادل عقلائي عرفي بين ما زاد عن احتياجات شخص مع آخر، فهي تبادل مال بمال، و ذلك بطبعه قسما قد يقع عن تراض و توافق بينهما و قد يقع بغيرهما، و الأول هو الحق المرضي لدى العقلاء، و الثاني هو الباطل المردود لديهم، و قد أمضى الشرع المقدّس ذلك في طرفيه و قال: لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِيَعَارَةً عَنْ تَرَاضٍ.

و تقابل التجارة مع الباطل يفيد أن الصحيح منها المتفق عليه المستثنى من الباطل هو حق عقلائي لم يردع عنه الشارع المقدس مطلقا، لا- خصوص عنوان التجارة المنطبق على البيع غالبا، فيشمل كل مبادلة عقلائية تعدد حقا لديهم، و لو لم ينطبق عليه عنوان خاص من البيع و الصلح و الإجارة و غيرها، و لو كان مستحدثا و غير مسبق في مثل ما هو المعروف في زماننا ب: «التأمين» و أقسامها، فلا احتياج الى الاحتياي فيها و التكلّف لتطبيق أحد العناوين عليه. و عليه كلما لم يكن عند العرف تجارة و حقا مثل السرقة و القمار، و ما هو المسمى في بلادنا ب: «إعانة ملى» (١) أى

(١)- و قد استبدلوا اسمه السابق: «بخت آزمائي» إليه إغراء للناس، و المسمى واحد و هو اصطيد الناس و أخذ أموالهم قبال ورقة باسم الجائزة على القرعة ثم صرف سهم منها فى الجوائز تشديدا للإغراء، و جزء منها فى-

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ١٠٢

المعونة الشعبية، و فى بعض البلاد ب: «الانصيب» أو لم يكن تجارة عند الشرع كالربا و بيع الخمر و أكل لحم الخنزير، أو انه تجارة شرعا و عرفا و لكن لم يكن عن تراض بل عن إكراه أو قهر عليه، فهو باطل غير واقع و لا يترتب عليه آثار النقل و الانتقال فى الملك كما هو ظاهر، فالآية المباركة بكليتها ترشد الى ما هو مؤيد لدى العقلاء.

و الحاصل: ان فى المقام أصلا أوليا هو المرجع فى الكتاب الحكيم، و هو أن كل مبادلة و معاملة تعدد حقا لدى العرف و العقلاء ما لم يردع عنه الشارع المقدس يحلّ أكل المال بها، و غيره باطل غير واقع يحرم أكل المال به و بعنوان بيان المصدق، قال تعالى: وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا (البقرة [٢] الآية ٢٧٥)، كما سيأتى بحثه إن شاء الله تعالى فى محله.

و يؤيد الأصل قوله تعالى ذمّا للأجبار و الرهبان الذين هم علماء اليهود و النصارى الذين كانوا يأكلون أموال الناس بالباطل، فيقول: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَجْبَارِ وَ الرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَ يَصِيدُونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَ الفِضَّةَ وَ لَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (التوبة [٩] الآية ٣٤)**، و كذلك قوله تعالى: **وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَ تَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ.. (البقرة [٢] الآية ١٨٨)**، فان عنوان الباطل المذكور كلّي ينطبق على الموارد و يقابله الحق، و الانطباق عرفي إلا مع ردع الشرع المقدس.

أركان المعاملة:

ثم إنك بالتأمل و الدقة فى ما أرشدت إليه الآيات الكريمة السالفة الذكر تعرف

- بعض وجوه الخير بنظرهم إغراء أيضا و تملك الباقي و صرفه فى مشترياتهم و حيث لا يعطى المال من يأخذ الورقة تعاوننا على الخير و لا يصرف فيه نصفه بل عشره أيضا فهو أكل بالباطل عرفا و شرعا لا يعدّ تجارة و كسبا لا لمن نصيبه القرعة و لا للأخذين باسمها فهو حرام لهما معا.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ١٠٣

ان التجارة- بمعنى التبادل فى الأموال- تتوقف على أربعة أركان، هى مالكان و مالان، فمالكان يتصرفان فى أموالهما بالتبديل سواء كان بأنفسهما مباشرة أو بواسطة وليهما أو وكيلهما أو الأجنبي الفضولى، ثم إجازتهما ذلك التصرف فى الطرفين أو فى أحدهما، و مالان يقع التبادل بهما، و لا تبادل فى المالين حتى فى الاعتبار.

ثم إنّ المالين إن كانا عينين أو منفعتين أو مختلفين فيبيع و شراء، و إن كان انتفاعا فى طرف من ثمر أو دار سكنى أو عمل فاجارة، و المقياس هنا بين المالين هو الثمن، فان وقع التبادل به فينحصر البائع أو المؤجر بصاحب السلعة أو المنفعة، و صاحب الثمن هو

المشتري أو المستأجر، وإلا فكل من صاحبي السلعة أو المنفعة موجب وقابل، بائع ومشتري، نعم في تبادل السلعة والانتفاع، المؤجر والأجير هو صاحب المنفعة، وصاحب السلعة هو القابل للمستأجر.

ثم ان طرفي المبادلة أى السلعتين أو الثمن والمثل إن كانا حاضرين يسمّى نقدا وإلا فان كان بعد مضيّ زمان فان كان في طرف الثمن يسمّى نسيئة، وإن كان في طرف المثل يسمّى سلفا «(۱)»، وفيهما بيع الكلي بالكلي الذي تتحقق الذمة فيه بنفس ذلك البيع فهو غير مكيل بمكيال أى بيع الدين والذمة المتحقق قبلا بسببه بدين آخر كذلك حتى تكون مالا موجودا في الجملة، وصدق تبادل مال بمال ولا مال في الكلي قبل البيع وحاله أيضا، ويوجد به ممن كان لذمته اعتبار عرفا.

ولعلّ فيما ذكرنا اجتمع جميع أقسام المعاملات البيعية بعد إضافة وجود الربح أو النقص أو عدمهما «(۲)» فيصحّ كل ما كان عند العرف حقًا، ويبطل غيره الباطل

(۱)- ومن الشروط كما تعطيه العبارة قبض الثمن في المجلس، ولو وقع البعض فعن الشهيد (ره) البطلان في الكل، وعن الآخرين في المؤجل فقط، فيصحّ في الحال، ولا نفهم لتطبيق ما ذكروه، وجها للبطلان من بيع الدين بالدين على المقام فانه لا يشمل الدين الحاصل من نفس البيع.

(۲)- المسمّى بالمرايحة والمواضعة والتولية.

فقه القرآن (للإزدى)، ج ۳، ص: ۱۰۴

عنده أو عند الشرع المقدّس لنفى المايه لديه، كما في بيع الخمر والخزير، أو نوع المعامله كما في الربا وبيع مكيل بمكيل، و الأقوى تقييد البطلان بما اذا كان الدين في الطرفين مؤجلا لعدم مال بالفعل، و رعايه الاحتياط في الحال، كما عن الأستاذ الأعظم مدّ ظله في حاشيته على الوسيله.

ومن المعلوم أن عمل التبدل في المايه بالبيع أو الإجاره بل في كل معامله لا يتحقق بنفسه جزافا أيضا، بل يحتاج الى مظهر من لفظ أو عمل بأخذ و عطاء، فان تحقق بالأول فهو عقد، و بالثاني المعاطاه، و كلاهما متعارفان، و قد أمضاهما الشارع المقدّس، و كأن العرف لا يكتفى في مهام الأمور إلا بلفظ صريح أو سند قاطع تضمنه المحاكم، و الأمر في الشرع كذلك، قال تعالى: **وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبًا بِالْعَدْلِ** - الى قوله - **إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا** (البقره [۲] الآية ۲۸۲)، كما سيأتى الكلام عنه إن شاء الله.

فالمعاطاه أى التجاره الحاضره الدائره بينهما (البائع والمشتري) بالتقايض لا بأس بها من دون سند و كتابه أو لفظ و عقد، فان اليد من أدله المالكيه ظاهرا لدى العرف والعقلاء، و بعد الاستلام يتحقق لكل منها دليل على مالكيه ما في يده، و لا دليل بدونه، فاذا لم تكن حاضره دائره بأن كانت نسيئه أو سلفا أو غير مأخوذ و مقبوض، فلا يتحقق بدون تصريح من عقد بلفظ، فان وجوب الوفاء كما سيأتى بحثه إن شاء الله متعلق بكل عقد و عهد، فلا بدّ في كل معامله من عقد لا سيما في البيع و الإجاره الكثير الابتلاء بهما كما لا يخفى.

و من توجيه التكليف يستنبط أن طرفي المعامله و هما المتعاملان حين إيجادهما التبادل عن تراض بل كل معامله بعقد أو قبض لا بدّ و أن يكونا بالغين عاقلين ليصحّ نهيهما عن أكل المال بالباطل كما يستفاد اشتراط حق التصرف بالتبدل بأن يكونا مالكيين أو وليين أو وكيلين عنهما أو بالاختلاف.

أما الفضولي الأجنبي فيقع عقده معلقا حتى يلحقه إذن المالك، فيرتبط به

فقه القرآن (للإزدى)، ج ۳، ص: ۱۰۵

و التصرف تصرفه و ينتجز، و قد أمضاه الشرع المقدّس بما عرفت من إطلاق التجاره عن تراض، و الإذن يحقق التراضي فيصير تجاره عن تراض و قد صرّحت به السنه المباركه حيث قال رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلّم) لعروه «(۱)»: «بارك الله في صفقه»

يمينك»، و تفصيل ذلك كله في المفصلات.

والذي علينا في المقام حسب وضع الرسالة تحقيق موارد ردع الشارع المقدس لها بعد ما عرفت ان الصحة العقلية كافية من دون افتقار الى إمضاء، وقبل ذلك نستفسر ما يرتبط بمطلق التجارة أو خصوص البيع.

قال تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ. (المائدة [۵] الآية ۱)

تأمر الآية الكريمة صريحا بالوفاء بالعقود، ومقتضاها أمرا وجوبيا على ظهوره؛ وللتوضيح في المقام نقول:

العقود جمع عقد، وهو إيجاد ربط بين شيئين ليصيرا شيئا واحدا بعد ما لم يكونا كذلك، كالعقد بين خيطين، ثم استعمل العقد في إيجاد العلقه والربط بين شخصين كعقد النكاح، واستعمل العقد في العلقه بين شخص و مال كعقد الصلح والهبة، واستعمل العقد أيضا في إيجاد ذلك الربط متقابلا- بتبديل مال بمال، فيؤخذ ربطا مكان ربط كعقد البيع والإجارة، ثم انه استعمل في كل ربط اعتباري كالضمان وتعاهد العمل والشرط خلال عقد آخر.

وعليه فتشمل كلمة جميع العقود والعقود بين الناس بعضهم مع بعض بل

(۱)- الفضولي في طرف واحد مع مالك السلعة أو الثمن أو وليه أو وكيله لعله يعدّ عقلايا لا سيما مع احتمال إجازة الآخر، وعروة بما هو من العقلاء عمل ذلك قبل إمضاء الشرع فأمضاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويستفاد منه إمضاء مطلق الفضولي ومنه المورد، وأما في الطرفين بأن يبيع أجنبي مال الغير بأجنبي آخر ويشتره هو أيضا ففي كون ذلك عملا سفهيا أو معاملة عقلاية تتم صحتها بعد الردع بعد لحوق الإجازة تأمل.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۰۶

بينهم وبين الله تعالى كالنذر والعهد واليمين «۱» فيجب الوفاء بمقتضى كليته لزوما وجوازا المستفاد من ماهية العقد على اختلافها في مقتضياتها وفي الجواز واللزوم عرفا وعقلا، وقد أمضاها الشارع المقدس أو تصرف في بعضها على تفصيل في محلّه. وأما الإيجادات الاعتبارية التي ليس فيها إلا طرف واحد كالعقود والطلاق والهبة في بعض صورها وكذا الوقف على الجهات العامة كالمسجد، فان في بعضه فك الملك وفي غيره تحييس العين وتسييل الثمرة «۲» لانفعا الغير، فليست هي بعقد، ويسمى اصطلاحا ايقاعا كما لا يخفى.

ونتيجة التأمل فيما ذكرنا أن وجوب الوفاء الشامل للشرط وهو الالتزام المرتبط بالآخر مختص بما لم يكن مخالفا لمقتضى العقد والالتزام الأول، فيصح البيع مثلا بشرط أن يعمل له الخياطه دون أن لا ينتفع من المبيع أو عدم القبض والإقباض، ولذلك يقع العقد الأول صحيحا ويلغى الشرط الفاسد الثاني لتعلقه

(۱)- الظاهر ان العهد والنذر واليمين من الإنشاءات التي لا يتوقف تحققها على القبول بل يوجد بايجادها مع شروطها من رجحان المتعلق دينيا ودنيويا، كما سيأتي بحثه إن شاء الله، وإذا كان العقد عهدا، يشمل جميع أدلّه وجوب الوفاء بالعهد على ما سيأتي بحثه في كتاب العهود والأيمان إن شاء الله.

(۲)- من المعلوم ان الماهيات المخترعة الاعتبارية شرعا أو عرفا يعلم حدودها من الآثار والأحكام المترتبة عليها، والموقوف كأنه ليس بمهية واحدة بل هو إنشاء وإيقاع في بعض موارد بمعنى عدم توقف تحققه على القبول كما في الموقوفات العامة مثل الحمامات والمدارس والطرق، وهو عقد في الآخر أي لا يتم إلا بالقبول كالوقف للمسجد وقبوله الصلاة فيه أو للأولاد أو العناوين مثل الفقراء وقبوله تصرف طبقة الموجودين أو ولي الفقراء.

ثم انهم عبروا في المسجد بفك الملك و في غيره عامًا كان أو خاصًا بدليل و جواز بيع غيره في موارد خاصة كما في المفصّلات كذلك.

و الأقرب أن ماهية الوقف في المسجد تغيّرها في غيره حتى في المصالح العامة كالمدارس و الطرق، ففي الأول إنشاء و إيقاع بفك الملك كالعق و لا يتوقّف على قبول، فلا مالك له إلّا مالك الملوك، و في غيره عقد حقيقة الإيقاف في الملكية لثلاث تقبّلات الناقلة ممن له الانتفاع و يتوقّف تحقّقه على القبول و هو في العامة تصرف بعض المؤمنين و في الخاصة قبول طبقه الموجودين و الملكية تتعلّق بالمسلمين في العامة يتصرّف فيه وليهم لدى الضرورة.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ١٠٧

بالحرام مثلًا أو لكونه خلاف مقتضى العقد، و وجه الاختصاص ان وجوب الوفاء متعلّق بالعقد و لكل عقد مقتضى خاص، و الالتزام المتعلّق به لو لم يساعده فهو غير عقلائي كالنكاح بشرط عدم الاستمتاع فلا تحقّق له حقيقة ليسرى إليه و وجوب الوفاء. و لا يصغى الى ما قيل من أن الالتزام الأول العقد بدون ذلك الشرط غير مقصود و المقصود غير واقع فلا بدّ من فسادهما دون البعض فان لكل منهما مفادًا مستقلا مقصودا و الارتباط مطلوب ثان فيبقى الأول بعد زوال الثاني.

العوضان

ثم ان المال المتبادل في التقبّلات العرفية و التصرفات العقلانية لا بدّ و أن يكون معلوما محددًا بوجه، ثمنا كان أو مثنًا، في البيع و على الاطلاق العوضان في كل معاملة و معاوضة، فان المجهول المطلق حتى بمشاهدة نموذج منه، لا يعامل عليه عرفًا و لا عقلائيًا و لو في طرف واحد «١»، و من ذلك يبدو الافتقار الى الوزن و العدّ، و يتحقّق الربح و الخسران، فان العوضين هما الملاك في تحقّقهما عرفًا.

و من المعلوم ان التبديل بين شيئين متساويين من جميع الجهات جنسًا و نوعًا و صنفاً و وزنا أو عدًا في زمان واحد غير عقلائي إلّا ما شدّ و ندر، كما اذا كانت المصلحة في نفس المبادلة و لا بأس به مع اختلاف الزمان.

و اما مع التفاوت، ففي المكيل و الموزون و المعدود مع اتحاد الجنس و الزيادة (بشرط الزيادة) ربا باطل و ان كان عقلائيًا فانهم يقولون: إنما البيع مثل الربا، و انه منه، أو البيع مثله، و ليس هو مثل البيع، و قد أحلّ الله البيع الذي يدور عليه الاقتصاد المتكامل الصحيح الشامل، و حرّم الربا المترتب عليه الانحراف الاقتصادي و التمرکز

(١)- و لعلّ المراد من بيع الغرر المنهية عنه- في ما نسب الى النبي (صلى الله عليه و آله) أنه نهى عن بيع الغرر- هذا المجهول المطلق، لا خصوص التغيرير و لا فيما اذا كان الجهل بحيث لا يردده العقل أحيانًا، كما اذا كانت المبادلة بثمان يربح كائنا ما كان المثن بعد المشاهدة كبيع الصبرة بما فيه إلّا أنه ليس بمجهول مطلق مع ان ذلك أيضا غير عقلائي عندنا بمعنى ان المتعارف بينهم غير ذلك و ان أمضوا مثل ذلك أحيانًا.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ١٠٨

في ناحية من غير عمل، و سنشير إليه في بحث الربا إن شاء الله.

و مع اختلاف الجنس مطلقًا- سواء كان التبادل بالتساوي أو مع التفاوت بالأكثر، و هو الغالب لدى العقلاء، المتعلّق به أغراضهم اليومية في معيشتهم العادية الفردية و الاجتماعية المعمول بينهم بمقياس و ميزان، أو بالأقل لغرض- فلا بأس به.

تعادل الميزان

وعندئذ فلا بد من رعاية القسط في الميزان، والعدل في المقياس الذي يوزن به أو يعدّ، والتخسير فيه التطفيف أكل للمال بالباطل و نوع سرقة لدى العقلاء و تصرف في مال الغير بغير رضاه، فان الزائد المأخوذ أو الخاسر الباقي غير المردود، هو مال الغير، و أكله فجور باطل. و الميزان الذي يتعادل به حق الطرفين حتى لا يتعدى بأحدهما ضروري لازم عقلا و شرعا حتى لقد قارن الله تعالى وضعه مع رفع السماء، و كأن بقاء الأرض على ما هي عليها يرتبط بتعديل معيشة الناس، فإن رفع السماء المرتبط بوضع الأرض لا يتم إلا بنصب الميزان و جعله المقياس العادل في الأمور مطلقا، و في المباراة بالأخص؛ و لذلك نهى الله تعالى عن الطغيان في الميزان أو التخسير فيه و أمر باقامته بالقسط، قال تعالى:

وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ. (الرحمن [٥٥] الآيات ٧-٩)

ثم أكد ذلك و أوعد المطففين بالعذاب و هم الذين إذا اکتالوا على الناس يشتوفون منهم و يأخذون تمام الحد و كمال الحق، و إذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون و ينقصون حقهم، فيعطونهم أقل من مالهم و يتركون شيئا منه، فيظن القابض تمام الكيل و الوزن و يعتقد انه أخذ حقه، و يظهر له ذلك الخسران عند ارتفاع الحجاب و انكشاف الحق يوم تبلى السرائر، و الربح حينئذ للخاسر في الدنيا، أ لا يظن أولئك الذين يطففون أنهم مبعوثون ليوم عظيم، يوم يقوم الناس بأجمعهم: الخاسر

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ١٠٩

و الرابع، البائع و المشتري، المعطى و القابض، و من بيده الميزان و المقياس و من يأخذ بهما لرب العالمين الحاكم بالعدل بينهم؟!، و من آمن بذلك اليوم و البعث فيه بل من ظن به يترك التطفيف فكيف اذا علم و تيقن «١» مع بقاء الكلمة على ظاهرها، قال تعالى: وَيَلُ لِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اکتالوا على الناس يشتوفون * و إذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون * أ لا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم * يوم يقوم الناس لرب العالمين. (المطففين [٨٢] الآيات ١-٦)

و قال تعالى:

.. وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَ الْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تَكْلَفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.

(الأنعام [٦] الآية ١٥٢)

فان دلالة الآيات الكريمة على وجوب إيفاء الكيل و الوزن و أداء حق طرف المعاملة، بايعا كان أو مشتريا، في الثمن أو المثمن، و على الإطلاق في العوضين، مطلقا ظاهر، كما لا يخفى.

و حيث ان هذا أمر فطري عقلائي يوجد في سائر الشرائع، فقد حكى الله تعالى عن نبيه شعيب (عليه السلام) حينما نصح قومه، و جعل ذلك في سياق عبادة الله تعالى و أن المؤمن به تعالى يراعى الحق، فقال: يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَ لَا تَتَّقُوا الْمَكِيَالَ وَ الْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ * وَ يَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمَكِيَالَ وَ الْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَ لَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَ لَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ. (هود [١١] الآية ٨٤-٨٥)

فيحرم إذن البخس و التطفيف.

(١)- و لا يبعد أن يكون المراد من الميزان ما يعرف به الحق الخالق الفاطر للنظام العلوي أي السماء و ما فيها، و السفلى أي الأرض و من عليها بملاحظة السياق.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ٣، ص: ١١٠

و هو مبادله مال بمال آخر بتمليكه- عينا كان أو منفعة- و هو الأكثر تداولاً بين الناس من أقسام التجارة، و قد عرفت أن الأصل بإباحته بجميع أقسامه التي هي النقد و النسيئة و السلف، و الأول بأقسامه التي هي المساومة و المباحة و المواضعه و التولية «۱»، و قد أشرنا من قبل ان في نوع من المباحة مع اتحاد الجنس ردعا شديدا و منعا أكيدا، فانه ربا محرم.

الربا

و فيه آيات؛ الأولى- قوله تعالى:

الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزْبِئُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ.

(البقرة [۲] الآية ۲۷۵-۲۷۶)

مثلت الآية الكريمة الذين يأكلون الربا بالذي يتخبطه الشيطان من المس فلا يشعر شيئا و لا يقوم على قدميه مستويا، بل يهوى الى يمينه و شماله ليسقط، فكلما يريد أن يقوم يهوى الى طرف آخر فيمشى غير مستو فينظر إليه كل عابر و يراه مترزلا. و الحق: ان من يأكل الربا، كذلك حاله في الدنيا و الآخرة لا في القيامة فقط، و العلة الأصلية لذلك التخبط و المرض هي توهمهم بأن البيع مثل الربا و انهما متساويان على حدّ يكون الربا أظهر و البيع مثله لا أنه مثل البيع، و قد أحلّ الله البيع

(۱)- المساومة و هو أفضل الأفراد من تعيين الثمن و المثلن بدون ذكر رأس المال و مع ذكره الأقسام الأخرى من: المساواة فالتولية أو الزيادة فالمباحة أو النقيصة فالمواضعه كما لا يخفى.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۱۱

على الإطلاق بجميع أقسامه و حرم الربا تحريما أكيدا، و بعد ذلك التحريم الصريح و المنع الأكيد، فمن جاءه حكم الله و حدّه و عرف الأمر و سمع الوعظ فاتتهى لنهى الله و حكمه و أطاع أمره، فلسوف يعفو الله تعالى ما قبله من أكل الربا قبل الاسلام أو قبل علمه بالحكم و هو في الاسلام، و أما من عاد فينتقم الله منه، و هو من أصحاب النار الخالدين فيها، فان الله تعالى يمحق الربا و يسحقه و يعدمه، و يربى الصدقات و يزيد في ثمراتها في الدنيا و الآخرة.

و أنت تعلم دلالة الآية الكريمة على حرمة الربا بأصرح من كل صراحة و بأشدّ لحن و أقوى بيان، و الإطلاق يعطى الحرمة في عمله فالمعطى و القابض و الواسطة بينهما و الكاتب لهما و الشاهد عليهما شركاء في الإثم.

الثانية- قوله تعالى:

فَظَلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَ بَصَدْنَاهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخَذْنَاهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَ أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا. (النساء [۴] الآية ۱۶۰-۱۶۱)

الآية الكريمة تدلّ على ان الربا كان محرّما على الذين هادوا، و أنهم نهوا عنه، و قد عصوا و ظلموا بأكلهم الربا و صدّهم عن سبيل الله و أكلهم أموال الناس بالباطل فحرم الله عليهم طيبات كانت محللة لهم، و هيأ للكافرين منهم عذابا أليما، و نقل هذا في السياق يفيد بقاء الحرمة في الاسلام أيضا كحرمة سائر المذكورات و لا سيما مع بيان ان الراسخين المؤمنين منهم يؤمنون بما أنزل الى رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) و ما أنزل من قبله، فان ذلك صريح في بقاء الحرمة في الاسلام.

الثالثة- قوله تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ

رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ. (البقرة [۲] الآية ۲۷۸-۲۷۹)

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۱۲

تأمر الآية المباركة بترك ما بقي من الربا بعد الأمر بتقوى الله تعالى، و تؤكد هذا الأمر باشتراط الايمان فتقول: **إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**، فان عدم إطاعة الله تعالى يوجب الخروج عن الايمان، و تؤكد الآية ثانية بأن العصيان فى المقام هو إعلان الحرب على الله تعالى و رسوله، فتدلّ بأشدّ بيان و بأغلظ مراتب الحرمة بالنسبة الى أصل الربا، نعم تفيد الآية الكريمة أيضا بعدم اليأس بما أخذ قبل الاسلام أو قبل العلم بالحكم فى الجملة.

الرابعة- قوله تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. (آل عمران [۳] الآية ۱۳۰)

الآية الكريمة- كما تراها- و ان كانت راجعة الى النهى عن التضاعف فى أخذ الربا من محاسبة ربح الربح، إلّا أن دلالتها على حرمة الربا ممّا لا يخفى من فرضها مفروغا عنها.

و من المعلوم ان الإطلاق فى الآيات يقتضى جريان الربا فى جميع المعاملات و المفاوضات و العقود المالية بيعا كان أو قرضا أو غيرهما، إلّا أنه لا يساعده طبع العقد و العهد كالصلح و الهبة مثلا و إن قيل بجريانه فيهما أيضا اذا كانا معوضين. كما انه يقتضى الحرمة بين الأب و الابن أو الزوج و الزوجة أيضا، إلا ان السنّة المباركة المبيّنة استنتت ذلك كاستثنائها بين السيّد و العبد أو المسلم و الحربى من أخذ المسلم منه.

و لكن بالتأمل فى خصوصيات الموارد يعلم أنه لا استثناء حقيقة، فان الأمر صورته ربا و سيرته خروج المال من كيسه الى كيسه الآخر فى غير الأخير و فيه اصطيداد و إخراج مال ممن يجوز تملك ماله. ألا ترى أنهم يثبتونه فى المسلم و الذمى كما هو ظاهر. و أما التقييد بالمكيل و الموزون و اختصاص الربا بهما دون ما يعامل بالعدّ أو

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۱۳

المشاهدة فمستفاد من الغلبة و الانصراف إليهما بكثرة الوجود، و الشكّ فى غيرهما يوجب توقيف سراية الحرمة التى على خلاف الأصل، و لكن السنّة المباركة- بحمد الله- أوضحت الأمر فى الاطلاق و التقييد و ان كان لا يبعد الإرشاد فيها عندنا. ثم ان الناظر فى الآيات المحرّمة للربا بلحنها الشديد لا سيما بعد النظر الى تعبيرات السنّة المباركة أيضا، يتساءل عن سرّ ذلك و دليله، و انه كيف يمكن ان يكون درهم ربا يساوى سبعين زنية بذات محرم فى بيت الله الحرام، كما عن الامام الصادق (عليه السلام)؟!، ثم كيف يمكن تحليل مثل ذلك الحرام المشدد بحيل مدرسية لا يعرفها العرف بل يصعب تصوير بعض صورها على أهل الفن فكيف المتعاملين على تعارفاتهم العادية.

فالعجب من أصل التحريم بهذه الشدّة أولا- مع ان ظاهره كالبيع، و الأعبج منه تحليل ذلك الحرام بحيل مختلفة كما عن أكثر المتأخرين مستندين الى قواعد و روايات، إلا ان التأمل فى المقامين يكشف عن وجه الحقيقة، و الربا أقوى العوامل فى طريق استغلال الثروة و استعباد الناس من دون عمل و كدح، ينتهى الى شقاق و عداوة، اذ يؤدّى المدين أضعافا مضاعفة من دينه و يبقى مدينا رغم نشاطه و عمله.

و الدائن عاطل مماطل، فينبثق من ذلك: الاختلاف و العداوة و البغضاء مضافا الى تخفيف بل تعطيل فى عوامل الانتاج و ركود فى موارد التزايد و أصوله، كما حقق فى محلّه عند بيان المسائل الاقتصادية على ضوء الاسلام، فهو من أشدّ الذنوب ضررا فى الامور الاقتصادية، اضافة الى تولى الكفّار أعظمها فى الأمور السياسية- كما سيأتى بيانه إن شاء الله فى كتاب المحرّمات- و استقلال كل أمة و ملّة قائم على الاستقلال السياسى و الاقتصادى- كما تعلم-.

و أما تحليل ذلك الحرام بالحيل المختلفة فلا نقول به بوجه من الوجوه أصلا فان الحيلة حيلة، و البيع و الصلح بيع و صلح، و المباحث

المدرسية غير ما يعمل به في العرف المتعارف، و الروايات على الرأس و العين في مواردھا، و لم ترد لتحليل

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۱۴

الحرام بل لبيان ماهيته الحلال و الحرام فيها، و إمكان قلب الماهية في الأمور الاعتبارية بسهولة غير تحليل الحرام مع حفظ الماهية، و تمام الكلام في رسالتنا «مباحثات فقهية».

خاتمة في بحث البيع:

ثم انك عرفت من قبل ان العوضين في المعاملات لا بدّ و أن يكونا مالين على الاطلاق ليصحّ التبادل بهما، و حينئذ فان كان ذلك المال على وجه له مالية عند بعض دون بعض لحكم شرعي كالخمر و الخنزير أو لاختلاف رغبات العرف حسب اختلاف المناطق أو انه يصحّ تملكه لبعض دون بعض لذلك أيضا- كالمصحف الشريف و المملوك المسلم لا يملكه كافر، فيختلّ ركن المعاملة و يبطل في المورد، فان المملوك المسلم لا يملكه كافر، فيختلّ ركن المعاملة و يبطل في المورد، فان المملوك المسلم يصحّ بيعه بمسلم دون الكافر لحرمة تسليطه عليه، و لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا «۱»، كما ان بيع الخمر و الخنزير المملوك للكافر يصحّ بالكافر دون المسلم فيملك الكافر ثمنه و يجوز للمسلم تملك ذلك الثمن بأسباب الانتقال.

الإجارة

الإجارة بعد البيع هي أكثر شيوعا للمعاوضات المالية و أشدّ المعاملات التجارية رواجاً و أزمها، و هي - بماهيتها - غير البيع عرفاً و عقلاً و كذلك شرعاً، فان الأول (البيع) تبادل مال بمال بتمليكه - عينا كان أو منفعة «۲» - المستلزم لوجود

(۱) - (النساء [۴] الآية ۱۴۱)، و قد استنبطوا من ذلك ان الكافر اذا أسلم عبده قهر على بيعه لمسلم و إلا باعه الحاكم و سلم إليه الثمن، و كذلك جواز بيع أمّ ولده اذا أسلمت و أشباه ذلك، و الحق أنها تدلّ على عدم جواز كل ما يورث تسلّط الكافر على المسلم في مطلق الروابط الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الصناعية و غيرها.. دون خصوص العهود و المعاملات لا سيما مع التوجّه الى صدر الآية الكريمة - كما لا يخفى -.

(۲) - كبيع ثمار الأشجار قبل أوانها و بعد بدو صلاحها المتداول في كل زمان، فان الذي يشتري ثمار بستان -

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۱۵

العوضين في الخارج حقيقة أو اعتباراً أو في الذمّة «۱» أو بالتفريق بحيث يوجب تغيير محل الملك و المال بعد عقد التمليك و تحقيق التبدل في عالم الاعتبار فيتحصّل الزائد النامي في ملك المالك الجديد و يتقابض كل من المتعاملين ملكه عن الآخر.

و أما الثاني (أى الإجارة) فهي تفويض حق الانتفاع و تمليكه بعوض معين في مدة معينة، فيجعل المؤجر العين المستأجرة تحت تصرف المستأجر حتى يستوفى حقه منها و ينتفع بها تدريجياً مع بقاء العين في ملك مالکها مطلقاً، و المستأجر يملك الانتفاع لا المنفعة، و لذلك تتوقف على ذكر الأجل و معلوميته في الجملة، على وجه يرتفع به الغرر، و بدونه باطل غير متحقق بماهيتها، كما ان التردد أيضاً بمقدار يبقى معه الغرر ينافي تحقق تلك الماهية، فان المفوض و هو حق الانتفاع و المتعلق و هو العين المنتفع بها أو العامل المنتفع بعمله «۲» لا بدّ و أن يكون مشخصاً محدوداً يرتفع به الغرر؛ و لذلك أيضاً لا يلزم أن تكون المنفعة موجودة بالفعل، بل اللازم فعلية قابلية الانتفاع سواء كانت المنفعة بأجمعها أو شيء منها متحصلة أو لا، فلا نحتاج إذن الى توجيهات صاحب الحاشية المحقق الأصبهاني (ره) من تعلق الإجارة بالاجتناء في استئجار البستان، و بالحلب في استئجار البقر و الغنم لبنها و هكذا في إجارة البشر.

فما هو المتعارف إذن في استئجار مثل السيارات في كل ساعة بكذا مقدار أو الى البلدة الفلانية بكذا مقدار، أو في استئجار الحجرات والغرفات في الفنادق لكل ليلة بكذا مقدار من غير تعيين الزمان، فهو إجارة أيضا عندنا لعدم الغرر، و توافق

- بأنواعها أو نوع واحد سواء كان تفاحا أو سفرجلا أو عبا أو زيتونا أو برتقالا أو موزا أو غيرها بعد بدو أوانها فهو مشتر لها و يملك منفعتها و تحصل في ملكه، و مالك الأشجار بائع الثمرة، و الثمر هو المبيع، و بدو الصلاح شرط لإمكان تحديده في الجملة، و هي منفعة لا عين، و العقد بيع لا إجارة.

(١)- و قد عرفت ان بيع الدين بالدين اذا كان حاصلًا بسبب آخر قبله و كان غير مؤجل أو حلّ أجله فلا بأس به كالحاصل بنفس البيع مطلقًا، و الباطل هو بيع الدين بالدين الحاصل بسبب آخر قبل البيع و كان مؤجلًا لم يحل أجله لعدم المالمية في الحال بوجه و في الحال على الاحتياط.

(٢)- و لو كان من الواجبات الكفائية و لا بأس بالأجرة على الواجب و لو كان عينيا على ما أثبتناه في محلّه بعد إمكان قصد القرية- فراجع رسالتنا: «القضاء في الإسلام» / ص ٥٠ الى ٦٥.

فقه القرآن (للبيدري)، ج ٣، ص: ١١٦

و تعاط عند الأصحاب لا استئجار و إجارة ليرتب عليها آثارها من جواز تفويض حق الانتفاع بالغير اذا لم تقتيد الإجارة بانتفاع نفسها، و غيره من الآثار، مع انه لا بأس بالترتب فيها.

و التعريف المشهور بتمليك المنفعة بعوض - كتعريفهم البيع بتمليك العين بعوض - لا يخلو من تسامح.

و كيف كان، فان تعارف الإجارة و شيوعها بل توقّف قسم من المعيشة الاجتماعية عليها و عدم وجود ردع من الشارع المقدّس لا يتوقّف إثبات شرعيتها على قصة موسى و شعيب (على نبينا و آله و عليهم السلام) التي حكاها الله تعالى الى نبيه (صلّى الله عليه و آله و سلّم) نقلا عن ابنه شعيب، فقال تعالى:

﴿قَالَتْ إِحْيَاهُمَا يَا أَبِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ * قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ... القصص [٢٨] الآية ٢٦-٢٧

ثم التكلّف بالاستمداد من الأصل و الاستصحاب أو عدم نسخها لبقائها في شريعتنا؛ فان الأصل في المعاوضات بل المعاهدات العقلانية- كما عرفت- الجواز ما لم يردعه الشارع المقدّس، مع ان الآية الكريمة لا تعطى أصل المشروع في الشريعة السابقة بل انها تحكي عملا- بعد الفراغ من ذلك الأصل بدليل آخر و هو بناء العقلاء، فلا يخلو ما استدللّ به الفاضل المقداد (رضوان الله عليه في كنزته) «١» و استدلاله من نظر، كما أشار إليه المحقق الأردبيلي (رضوان الله عليه) في ص ٤٦٣، و ان كان تصديقه دلالة الآية على أصل الأمر في غير محلّه- كما عرفت-

و كذلك الأمر في سائر المعاوضات العقلانية و ما يلحق بها من الشركة و المضاربة الى الوكالة و القرض و كل قرار و عهد يتناوله العقلاء بما هم كذلك و إن

(١)- المجلد الثاني: ص ٧٣.

فقه القرآن (للبيدري)، ج ٣، ص: ١١٧

أمكن استثناس بعضها من بعض الآيات الكريمة.

إشارة

ثم بعد تحقق البيع أو الإجارة بل كل معاوضة مالية و بعد تملك كل ما كان ملكا للآخر قبله، فان تحقق التقابض و وقعت المبادلة بينهما فتكون حينئذ التجارة حاضرة و يتم الأمر، و إلا فيبقى مال كل واحد من المتبايعين في عهده الآخر و يجب عندئذ أدائه، و تشتغل ذمته بأداء مشخصه إن كان مشخصا حسب الصدق العرفي أو الكلي إن لم يكن، و كذلك اذا تحقق التقابض من طرف دون آخر فيبقى في ذمته فقط، و بذلك يتحصل الدين و اشتغال الذمة و يصبح أحدهما مديونا و الآخر دائنا بالمعنى الأعم، و ان كان أكثر موارد الكلية بحيث صار معناه الأخص ذلك.

و عندئذ فقد يؤخذ الزمان في الردّ و أداء الدين حسب توافقهما فلا يجب الأداء و لا القبول قبل انقضائه، و بدونه يجب ذلك عند الردّ و المطالبة.

الكتابة:

و حيث ان الأجل و الزمان لا يخلو من تغيير و حدث في طرفي التبادل (المالكين) و ما يطرأ عليهما من موت أو نسيان أو جحود، أو في طرفي التبدل (المالين) و كيفيتهما من التلف و النقص و اختلاف القيمة السوقية حتى في الكلي الذمي كاختلاف العرض بين البلاد و الممالك الموجب لاختلاف قيمة الأثمان الرائجة حسب المعاملات العامة على المستوى العالمي، فالحكم العقلاني و الأدب الاجتماعي و التعارف العملي يستدعي الاطمئنان و الوثوق على تحفظ كل أحد لماله قبال الحوادث من إيجاد سند قاطع و كتابة رسمية تعرفه المحاكم، أو تضمين ظاهر برهان مقبوضة أو ضمان و تعهد مشهود عليه حتى يستند الى الكتاب في المحكمة أو يستوفى من مال الرهان أو يطالب من الضامن اذا لزم.

و قد أمضى الشارع المقدس ذلك كله و أرشد إليه في آيات مباركة، قال تعالى

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۱۸

في الأول:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ (البقرة [۲] الآية ۲۸۲)

أمر الله تعالى صريحا بالكتابة لدى التداين الحاصل من أي معاملة مالية و معاوضة تجارية أو قرار و تعاهد أيضا مثل القرض فان الملايك و جود الأجل لأخذ المال حسب التوافق و القرار و ثبوته في العهدة بأي سبب، و الأمر ذلك إرشادي مثل عدالة الكاتب و الشهادة على الكتابة كما سيأتي بيانه إن شاء الله في الشهادات و الأساس إمكان الاستيفاء في المحاكم الشرعية.

الرهن:

و في الثاني؛ قال تعالى:

وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَ لِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ. (البقرة [۲] الآية ۲۸۳)

فان الرهن أخذ الوثيقة لكسب الاطمئنان حتى يسترّد المال و يستوفى الحق بعد انقضاء الأجل، و يرّد مال الرهان بعد الاستيفاء و لا دخل للسفر و عدم الكاتب، و القيد وارد في مورد الغالب كما هو ظاهر، و لا رهان و لا وثيقة بعد الوثوق و الاطمئنان، و قد أمر الله تعالى برّد الأمانة الى صاحبها. و من المعلوم أن الاستشهاد على المعاملة أو الكتابة و وجوب أداء الشهادة و حرمة الكتمان.. كل ذلك للاطمئنان.

و أنت تعلم ان الوثيقة ملك للراهن و أمانه لدى المرتهن لا يضمه إلا بالتفريط دون التلف كنفس العوض المشخص بعد العقد و قبل التقابض، فانه أمانة أيضا لدى البائع أو المشتري.

الضمان:

قد يفهم الضمان من قوله تعالى: **وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ**

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۱۹

زَعِيمٌ (يوسف [۱۲] الآية ۷۲)، و من قوله تعالى: **سَيَلْمُهُمْ أَئِتُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ** (القلم [۶۸] الآية ۴۰) أيضا، و انت تعلم أنهما تخبران عن كون الضمان أمرا عقلايا معمولا به، أى من قبول ضامن الدين، و تعهده بأداء المال لو لم يؤده المدين أيضا، و للدائن الرجوع إليه عند عدم رده لا فى عرضه فانه هو الذى اشتغلت ذمته أولا دون الضامن، و كذلك الأمر فى الكفالة.

الكفالة و الوكالة و الأمانة

الكفالة:

و هو تضمين احضار من عليه الدين فى وقت معين لأداء الدين أو غيره، فله الرجوع الى المكفول عنه أولا ثم الى الكفيل على شروط و حدود متعارفة لدى العقلاء.

الوكالة:

و قريب من ذلك الوكالة التى هى استنابة الغير لإنفاذ أمر على حدود مشخصة على ما هو المتعارف بين العقلاء مع بقاء سلطة الموكل و تقدم حقه على ذلك الأمر، و قس على ذلك فى سائر العقود و العهود المتداولة بينهم، و لم يردع عنها الشارع المقدس، سواء لم يبحث عنها فى القرآن الكريم أو أشير إليها فيه بنحو مثل الأمانة.

الأمانة:

قال تعالى: **... فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ**. (البقرة [۲] الآية ۲۸۳)

فان مال الغير المودع لدى الانسان سواء كان للوثاقه و الاطمئنان، أو حصل لديه بدون علم مالكة، فهو أمانة شرعية أو عقلائية عنده، لا بد من رده الى مالكة و يضمه اذا اتلف. قال تعالى:

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا. (النساء [۴] الآية ۵۸)

و الأمر هنا يعطى الوجوب، و قال تعالى فى ذم بعض أهل الكتاب: **... وَمِنْهُمْ**

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۲۰

مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينًا لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيْنِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ. (آل عمران [۳] الآية ۷۵)

و النهى هنا يدل على حرمة عدم الرد و الخيانة، و الذم لا يختص بهم بعد ذكر الملائك و انهم يكذبون و هم يعلمون، فلا بد من احترام مال المؤمن و ترك التصرف فيه بغير رضاه، بل من أوفى بعهده و اتقى فإن الله يحب المتقين، فاذا أودع شخص ماله لدى غيره فهو أمانة عنده يجب رده عند المطالبة، و يضمه بالاتلاف فانه تصرف فيه بغير رضاه دون التلف بعدم الانتساب إليه، و أما

المصالحة فقد مرّ الكلام عنها في آخر بحث القضاء.

[النتائج]

تتميم في نتيجة الأبحاث؛ وفيه أمور:

الأول: كل ما يرغب فيه العقلاء لمنفعة أو لخاصية و لو كان للترين به فهو مال يبذل بإزاء مال آخر.
 الثاني: من حاز شيئاً أو اصطاد حيواناً من برّ أو بحر فهو له أو كالذي أحيا أرضاً فهي له، و له الدفاع عنه و منع غيره عن التصرف فيه.
 الثالث: كل تبادل في الأموال مع التراضي جائز لا بأس به، كتجارة عن تراض، سواء صدق عليها أحد العناوين المتعارفة أم لم يصدق.
 الرابع: البيع هو تملك مال بمال، و الإجارة في تفويض حق الانتفاع في مدة معينة و تملكه فيها بعوض معين.
 الخامس: كل معاملة يعدّها العقلاء صحيحة تكون كذلك شرعاً ما لم يردع عنها، كما ان كل ما يكون باطلا لديهم كالقمار و السرقة أو منعه الشرع بنوعه كالربا أو نفى ماليته العوض كالخمر و الخنزير فهو باطل و غير واقع شرعاً أيضاً.
 السادس: كل مبادلة مالية تقوم على أربعة أسس و هي: مالان و مالكان، و لا بدّ فيها من مظهر سواء كان لفظي العقد أو عملي الأخذ، و الإعطاء المسمى بالمعاطاة هو تجارة حاضرة تديرونها، و يشترط في طرفي المعاملة البلوغ و العقل. و حق فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۲۱

التصرف - أصالة أو ولاية أو وكالة أو نيابة - و اشتراط المالية في العوضين ظاهر بين.

السابع: بيع الفضولي و شراؤه بل كل عقد منه مع المالك يقع صحيحاً و يتم باجازه المالك الآخر و لا يبعد صحته في طرفيه.
 الثامن: يجب الوفاء بمقتضى كل عهد و عقد بين الناس بعضهم مع بعض في المعاملات و الشروط بل مع الله تعالى كالنذر و العهد و اليمين و الوقف و السكن و الصدقة، و أما اللزوم أو الجواز في العقد فمستفاد من ماهية العقود العقلانية و حدودها لديهم بعد عدم ردع الشارع المقدس عنها، و أما الشرط في ضمن العقد فيجب الوفاء به ما لم يناف مقتضى العقد حسب ماهيته.
 التاسع: الشرط المخالف لمقتضى العقد أو الفاسد بطبعه كالمتعلق بالحرام فاسد غير واقع دون العقد المرتبط به.

نتيجة بحث الربا؛ امور هي:

الأول: يحرم الربا و هو الزيادة في تبادل المالين مع اتحاد الجنس المكيل أو الموزون حرمة شديدة و هو من الكبائر و قد أوعد الله تعالى عليه النار.

الثاني: أخذ الربا و معطيه و الوساطة بينهما و الشاهد عليه و الكاتب لهما شركاء في الوزر.

الثالث: التحيل في تحليل الربا حيلة شيطانية، فهو حرام، و البيع و الصلح و أمثالهما حقيقة لا حيلة حلال واقع.

نتيجة بحث الدين و غيره؛ امور هي:

الأول: الدين و هو مال شخص في ذمة شخص آخر يجب عليه أدائه مهما أمكن إن لم يكن له أجل، و بعد انقضائه إن كان، و يجب على صاحب المال القبض.

الثاني: لا بدّ من كتابة بين المتعاملين تحفظاً على المال اذا لم تكن التجارة حاضرة دائرة و ليكتب الكاتب بالعدل.

الثالث: يجوز الرهان و جعل الوثيقة لدى الدائن ليطمئن على ماله و يتمكن من

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۲۲

استيفائه اذا لزم، و الوثيقة ملك للراهن و أمانة لدى المرتهن لا يضمنه إلا بالتفريط و الإتلاف.

الرابع: لا بأس بالضمان و قبول عهدة الغير فى اداء مال أو إتيان عمل بعمل فيرجع الى المضمون عنه أولا ثم الى الضامن ثانيا، كما فى الكفالة فيرجع الى المكفول عنه أولا ثم الى الكفيل.

الخامس: اذا حصل مال الغير لديه بايداع أو غيره فهو أمانة شرعية أو عقلائية عنده لا بدّ من ردّه و يضمنه بالإتلاف دون التلف. الى هنا انتهى كتاب التجارة، و يتلوه كتاب القرض - حسب ترتيبنا- إن شاء الله.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۲۳

كتاب القرض

إشارة

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۲۵

القرض

القرض ضرب من القطع، فيطلق على ما يدفع من مال الى انسان ما ليتنفع به مدّة ثم يردّه بعينه أو بدله إليه سواء كان القطع عن مال أو حق تصرّف مؤقتا، و قد يطلق على ما يردّ عينه «عاريّة» اصطلاحا، فمأهيتها واحدة فى جعل مال أو عين فى استمتاع شخص مؤقتا مضمونا سواء صدق عليه التملك المضمون كما عن الأصحاب، أو لا.

أصل القرض و مشروعيته أمر عقلائي لا يحتاج الى تأسيس، و لم يردع عنه الشرع المقدّس بل انه رغب إليه - كما عرفت فى مقدّمة التجارة.

و الإنسان الذى يعيش - بتعاونه مع بنى نوعه - فى مكان من قرية أو مدينة أو بلد، قد يفتقر الى شىء فى زمان ما.. الى مال أو متاع فيجده اخاه المؤمن فيستمدّ منه العون و يستقرض منه، أى يطلب منه أن يجعل العين أو المال فى استمتاعه مؤقتا (مما تبقى عينه محفوظة) فيردّها بعد زمان، أو لا بأن يردّ مائتته بالمثل أو القيمة بعده؛ فان أجابه و جعله فى راحة فقد أعانه على الخير و أحسن إليه، و استقرّ بذلك على ذمته دين، و المستقرض بعد انقضاء حاجته و التمكن من الأداء يردّ على المقرض أو المعير ماله، و ان شاء أحسن إليه هو أيضا بشىء من زيادة فيصبح القرض مفتاح الأخوة و المودة لا مقرض العلاقة و المحبة، و ذلك ظاهر جار بين كل قوم و أمّة؛ و لذلك لا يتوقّف تحقّقه على عقد خاص بل ينعقد بكل ما تعطى تلك الماهية من لفظ أو عمل.

و يدل على ذلك فى الاسلام أيضا - بعد الأدلة العامة من التعاون على البرّ

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۲۶

و التقوى و التسابق الى الخير و الإحسان و غيرها ممّا ستعرفه فى موضوع: (المجتمع و الآداب) إن شاء الله - من أدلة خاصة بهذا الشأن من الآيات المباركة نشير إليها:

الأولى - قوله تعالى:

إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ (... التغبان [۶۴] الآية ۱۷)

تخبر الآية الكريمة - ترغيبا على هذا الخير (الإقراض) - عن واقعية شرطية من أنكم إن تقرضوا الله و تعطوه ممّا عندكم شيئا يضاعفه لكم إن كان حسنا سليما من غير إيذاء و منّة من المقرض على المستقرض.

و عندنا: إن السياق الباحث عن الأموال و الأولاد الحاكم بأنهما فتنه و ان الإنفاق خير، و لا سيما مع الترخيب الى شح النفس، يشخص ان القرض هذا هو فى الأموال بين العباد بعضهم مع بعض لوجه الله تعالى و للخير و الإحسان لا لغرض مالى، و ما يقال «۱» من أن

الذى يقرضونه- فى الآيه الكريمة- أو يستقرضونه- كما ورد فى آيه مباركة أخرى- هو الله تعالى، فيرجع الأمر الى إخلاص العمل لله تعالى فى العبادات حتى يضاعفه أجرا و ثوابا، فان الاستقراض والإقراض يطلق فيما يكون القطع هذا عن مال ليستمتع به المستقرض الفاقد له، المحتاج إليه.

أما العمل الذى لله تعالى فى إطاعة الواجبات و ترك المحرمات و جزاء الله تعالى و ثوابه- على ما فصل فى محله- فلا يرتبط بباب المقابلة و الأخذ و العطاء أصلا و لا يناسب الباب بوجه، فان من أخلص لله عملا فقد قرب نفسه إليه تعالى و استمتع برضاه و استراح فى بحوحات نعمه من جنانه و رضوانه، كل ذلك جار و ماض فى قواعد و قوانين خاصة من غير أن يرجع العمل الى الله تعالى أو يأخذه فيجازى قبال ذلك، و نتائج الأعمال لا ترجع إلا الى العبد العامل نفسه.

و أما وجه إطلاق إقراض الله تعالى و استقرضه على إقراض عبد عبدا آخر فهو

(۱)- كما عن الفاضل المقداد (رحمه الله) فى كتبه.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۲۷

ظاهر، فان الإحسان الى عباد الله تعالى لا لنفع مادى هو عبادة لله تعالى اذا كان عن قربته كما هو ظاهر.

و مما ذكرنا يعلم معنى باقى الآيات الكريمة الواقعة فى سياق بحث الأموال من الزكاة الواجبة أو الصدقات المتطوعة أو غيرها من أنها راجعة الى ترغيب المتمكن و حثه على إقراض المحتاجين قربته لله تعالى، المتداول بين عباد الله الصالحين المسمى بقرض الحسنه لا الربح المحرم الذى هو: قرض السيئة الربوى، من غير ارتباط باطاعة الله تعالى فى الأوامر و النواهي، و ثوابه تعالى لعباده كما ترى.

الثانية- قوله تعالى:

.. وَ أَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَ مَا تَقَدَّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ (... المزمّل [۷۳] الآية ۲۰)

الأمر لا سيما فى سياق الصلاة و الزكاة ظاهر فى الوجوب؛ و عندنا يرجع ذلك الوجوب الى القيد و ان القرض لا بد و ان يكون حسنا بمعنى عرفته آنفا.

الثالثة- قوله تعالى:

مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَ لَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ.

(الحديد [۵۷] الآية ۱۱)

و قوله أيضا:

مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَ اللَّهُ يَقْبِضُ وَ يَبْضُطُ وَ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ. (البقرة [۲] الآية ۲۴۵)

من المعلوم أن استقراض الله تعالى و هو الغنى الحميد لا يكون إلا ترغيبا للواجدين بأن يقرضوا الفاقدين قربته لله تعالى، و هم بعد ما يأخذون أموالهم سيؤجرون من عند الله تعالى أجرا حسنا فيضاعف لهم بذلك أموالهم لاستفادتهم منها بوجهين؛ و يؤيد ذلك آخر الآية الكريمة الثانية من أن الله تعالى هو الذى يبسط الرزق لمن يشاء، فيتمكّن الانسان المتمكّن من رفع حاجه إخوانه و لو بالإقراض،

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۲۸

و يقبض عنّ يشاء؛ فيترجع الواجد للمال المبسوط له، و يمتحن الله تعالى بذلك كليهما من إقراضه (المحتاج) قرضا حسنا بلا إيذاء و منه متذكرا أن لله تعالى جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ يَبْدِيهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ، و هو الذى يرزق من يشاء، و الناس هم الفقراء الى الله و الله هو الغنى الحميد، أو إقراضه من إيذاء و منه على توان و صعوبة بعد التجاء المستقرض و التماسه أو مع الربا أحيانا، و كذلك كيفية مراجعة المستقرض من توجهه الى أن الله تعالى هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ، و ان صاحب المال من جنود الله تعالى و أياديه بلا استقلال أو غفلة عن الله تعالى و ذلّه أو كفر أحيانا نعوذ بالله منه. اللهم أغننا عن الناس بغناك و لا تبتلنا بالاستقراض و لا سيما من

السفلة.. آمين.

وقد ظهر مما ذكر معنى قوله تعالى:

إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ. (الحديد [۵۷] الآية ۱۸)
الرابعة- قوله تعالى:

وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. (البقرة [۲] الآية ۲۸)

الآية الكريمة واقعة في سياق آيات الربا و لزوم ترك الباقي و عدم أخذه، و ان خلاف ذلك بحكم الحرب مع الله تعالى فمن تاب عن ذلك الذنب العظيم ليس له إلا رأس ماله يأخذه إن كان المقترض ذا ميسرة، و نظرة الى ميسرة إن كان ذا عسرة، و التصدق ببراءة ذمته و إراحته خير له إن كان يعلم أجر الصدقة و الخدمة «۱»، و المسألة بالملا-ك لا- تختص بالموارد بل الأمر جار في كل دين و قرض لا بد من النظرة الى الميسرة، و الصدقة خير فهي تجعل المدين في راحة.

(۱)- و لعل ذلك هو الأصل لما هو المتداول بين التجار و الكسبة من تقسيم الباقي من أموال المفلس بين الدائنين بعد استثناء ضرورياته في المعيشة بنسبة أقل كما تعلم.

فقه القرآن (للبيدوى)، ج ۳، ص: ۱۲۹

نتيجة البحث

الأول: القرض هو جعل مال أو عين في استمتاع المفتقر إليه مؤقتا حتى يرده إليه بعد زمان بعينه أو بمالته أو قيمته، و هو أمر عقلائي رغب إليه الشرع المقدس فانه برّ و إحسان و مستحب و أجره مضاعف.

الثاني: على المقرض إمهال المقترض المعسر الى يسره، و أفضل منه إبرأؤه بالتصدق عليه فإن أجر الصدقة أعظم.

انتهى كتاب القرض و الحمد لله و يتلوه كتاب العهود و الأيمان إن شاء الله

فقه القرآن (للبيدوى)، ج ۳، ص: ۱۳۱

كتاب العهود و الايمان

إشارة

فقه القرآن (للبيدوى)، ج ۳، ص: ۱۳۳

العهود و الأيمان

العهد هو تثبيت أمر و تحكيمه، قال تعالى: وَ لَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَىٰ وَ لَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا (طه [۲۰] الآية ۱۱۵)، و قال أيضا: وَ عَاهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْنِنَا لِلطَّائِفِينَ وَ الْعَاكِفِينَ وَ الرُّكَّعِ السُّجُودِ (البقرة [۲] الآية ۱۲۵).

فاذا تعهد الانسان أمرا و تقبله فكانما أحكمه في ذمته و حققه في عهده، و قد أطلق العهد على كل مبادله يستلزم عهده الفيض و الإقباض دائرة أو بعد أجل، ثم على كل ما يقتضى العهدة على أمر من أداء مال أو إتيان عمل للغير أو لله تعالى كما في النذر و اليمين، فان النذر تعهد أيضا على إتيان أمر ما أو تركه، و اليمين المأخوذ من تصافح الأيدي اليمنى لدى تحكيم المعاملات و التعهدات لإبرامه هو تقبل أمر ثم تثبته بذكر اسم الله تعالى. و عليه فماهية كل من العهد و النذر و اليمين واحدة و هي أن يتخذ العبد في عهده لله تعالى بأن يأتي بشيء راجح ديني أو دنيوي أو بترك مرجوحا كذلك، و يستحكم ذلك بذكر اسم الله تعالى فقط دون

الآباء والأولاد والنفس بل دون سائر الأسماء والأوصاف لله تعالى تشديدا للاستحكام، فيقول: (لله علي كذا، أو: نذرت لله كذا، أو: بالله لأفعلن كذا أو: أترك كذا..) مطلقا أو مشروطا بحصول أمر كشفاء مريض أو قدوم مسافر أو رفع حاجة؛ كل ذلك تقربا إليه تعالى بعد تعيين مورد التعهد نوعا و زمانا، والإطلاق في الأخير ينصرف الى ما دام العمر. و مما ذكرنا تعرف شمول العهود جوهريا لإنشاءات أخرى قربي كالوقف والسكن والصدقة والهبة غير المعوضة و ما شابهها بل يشمل الإيقاعات أيضا فان كل عقد عهد ولا عكس.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۳۴

ثم المتعهد لا- سيما اذا كان لله تعالى قد جعل نفسه في خوف من تركه و حنثه، و النذر و هو قسم من العهد مأخوذ من الإنذار و التخويف أن عليه الجبر و التكفير اذا حنث ليستريح من ذنب اقترفه أو عهد نقضه، و الأمر كذلك شرعا، و قد جعل الله تعالى لحنث العهد بأقسامه الثلاثة كفارة كما سيأتي بحثه إن شاء الله.

و كيف كان ففي المقام آيات:

الأولى- قوله تعالى:

إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * فَلَمَّا وَضَعَتَهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ * فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا...

(آل عمران [۳] الآيات ۳۵- ۳۷)

الآية الكريمة- كما ترى- تدل على أصل مشروعية النذر لدى الأمم السالفة و الشرائع السابقة بحكايتها عن نذر امرأة عمران ما في بطنها محررا لبيت المقدس و خدمته له، و قبول الله تعالى نذرها حتى مع عدم التناسب الكامل لكونها أنثى، و ليس الذكر كالأنثى، فان أصل الجواز و المشروعية كان مفروغا عنه و لم يردع عنه الشارع المقدس بل انه أمضاه بالعمل و أمر بالوفاء به كما في الآيات الكريمة التالية، و هي:

الثانية- قوله تعالى:

يُوفُونَ بِالْأَنْذَارِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا * وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مَشْكُونًا وَتَيْمًا وَ أَسِيرًا. (الدهر [۷۶] الآية ۷- ۸)

تعطى الآية الكريمة أنهم (عليهم السلام) كانوا يندرون و يوفون بنذورهم، و ان الوفاء في المحبوبة على حد يخاف من تركه العقاب يوم القيامة، فارغا عن أصل الجواز،

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۳۵

و لعلها تشعر بوجود الوفاء، فان المباح و الراجح لا يخاف على تركه، و قد مدحهم الله تعالى عليه و على الإنفاق و التصدق على حب الله تعالى دون رياء الناس لا يريدون بذلك جزاء ولا شكورا.

الثالثة- قوله تعالى:

وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ. (البقرة [۲] الآية ۲۷۰)

الآية المباركة بصراحتها تدل على أن الله تعالى يعلم الإنفاق العلني و الخفي، و النذور التي تنعقد بين الانسان و ربه، كما انه يعلم الوفاء و الحنث و كل عمل صالح، و كذلك يعلم الإنفاقات التي تكون رياء الناس أو إرادة الخير و الشكور، و النذور التي تحثونها، فلا أجر و لا ثواب فيها بل هي عقاب لو لم تنجبر بكفارة، فمن ترك الوفاء و الكفارة فقد ظلم نفسه و ما للظالمين من أنصار.

هذا، و لكن الآية الكريمة لا ترتبط بمقام التشريع و بيان مشروعية النذر و جوازه، أو استحباب التصدق و رجحانه، و ان كانت لا تخلو عن إشعار لزوم الوفاء، و ان تاركة ظالم، و أما أن ذلك على حد الرجحان أو الوجوب فلا. نعم إن العهد و ماهيته بنفسه يدعو الى

الوفاء و يقتضيه على حدّ يعدّ من المكارم لدى العرف و العقلاء و كذلك الشرع المقدّس، و نقضه من الرذائل و النواقص لديهم و لديه، و لقد مدح الله تعالى به أهل بيت العصمة و الطهارة آل رسول الله (عليه و عليهم سلام الله).

و الذي يسهل الخطب صراحة الآيات الكريمة و الأمر فيها بالوفاء - كما ترى -.

الرابعة - قوله تعالى:

وَأَوْفُوا نُدُورَهُمْ وَ لِيُطَوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ (... الحج [۲۲] الآية ۲۹)

الأمر بالوفاء بالندر و العمل به في سياق الطواف الواجب يعطى الوجوب حتى في غير أيام الحج، فان المورد لا يخصص مع ما عرفت من شمول قوله تعالى:

أَوْفُوا بِالْعُقُودِ فِي كُلِّ عَهْدٍ.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۳۶

الخامسة - قوله تعالى:

.. وَ بَعِثِ اللَّهُ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَ صَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ. (الانعام [۶] الآية ۱۵۲) الأمر أيضا في سياق النهي عن المحرّمات القطعية مثل الشرك بالله تعالى و قتل الأولاد خشية الإملاق، بل مطلق قتل النفس، بل الفواحش على الإطلاق أيضا - ما ظهر منها و ما بطن، و في سياق الأمر أيضا بأمور من إيفاء الكيل و العدل في القول؛ و هذا يعطى الوجوب كالأمر في قوله تعالى: ... وَ أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا (الإسراء [۱۷] الآية ۳۴)، الواقع في سياق عدّة من الواجبات و المحرّمات، و المتعلّق في الآيتين مطلق العهد مع الله تعالى، فيشمل العهود الثلاثة، بل الوقف و السكن و الصدقة و الهبة غير المعوضة لله تعالى، بل مع الناس كالعهود في معاملاتهم و معاشراتهم. و عندنا لا يبعد شمول الأحكام المذكورة قبله و بعده من الحلال و الحرام بل مطلق الأحكام، فانها عهود من الله تعالى على عباده، و هم قد تعهّدوا طاعته و عبوديته في أوامره و نواهيه لما كانوا له عبادا و له مسلمين، فقالوا:

بلى أنت ربنا و نحن لك مسلمون، و هذا هو المناسب لذكر الوفاء بالعهد بعد نقل عدّة من الأحكام، و قد أشرنا من قبل الى أن ذلك بنفسه هو المناسب و الرابط بين قوله تعالى: أَوْفُوا بِالْعُقُودِ، و قوله تعالى: أُحِلَّتْ لَكُمْ بِهِمَهُ الْأَنْعَامُ.

و أما وجوه الدلالة فظاهرة، فان الأمر بالوفاء و ان المكلف مسئول عنه، مع انه لا يسأل عن غير الواجب و الحرام، مؤاخذه صريحة في الوجوب، مثل وصية الله تعالى بعباده خلال الأوامر و النواهي.

السادسة - قوله تعالى بعد الأمر بالعدل و الإحسان و إيتاء ذى القربى و النهي عن الفحشاء و المنكر و البغي:

وَ أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذْ عَاهَدْتُمْ وَ لَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعِيدَ تَوَكِيدِهَا وَ قَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ * وَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزَلُهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ. (النحل [۱۶] الآية ۱۹۱ - ۱۹۲)

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۳۷

الآية الكريمة تأمر بالوفاء بعهد الله تعالى و تنهى عن نقض الأيمان بعد توكيدها بذكر اسم الله تعالى، و لتشديد الأمر و بيان عظيمته، توضّح الآية الكريمة الحال بقوله تعالى: وَ قَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا، و هو يعلم ما تفعلون، و فاء و حثنا، فلا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوّة. و قد يستدل بذكر لفظ الجلالة على عدم انعقاد العهود الثلاثة إلّا به، و حينئذ فمن لم يف بعهد الله و نقض حكما من أحكامه فكأنه نقض غزل الأيمان القوى بعد ما أبرمه و قواه بالامتنال و الإطاعة فيه و في غيره من الأحكام، و مع ذلك تؤكّد الأمر الآية التالية بأن الحانث الناقض ليمينه اتّخذ أمره دخلا و قد نهى عنه.

السابعة - قوله تعالى:

وَ لَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمُ بَعْدِ جُوبِهَا وَ تَذُوقُوا الشُّوَاءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * وَ لَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. (النمل [۱۶] الآية ۹۴ - ۹۵)

تنهى الآية الكريمة عن اتخاذ الأيمان دخلا بالخدعة، فانه مأخوذ من الدخول في نسب الغير حيلة، و اللحوق بقبيلة غيلة. فان قدم الايمان و عرق الاسلام و التوحيد تزل بالخدعة في اليمين، و الحيلة مع الحق بعد الثبوت، فينتهي الى العذاب و ذوق السوء، فان ذلك صدّ عن سبيل الله، و شراء بعهد الله ثمنا قليلا، مع ان ما عند الله من أثر الوفاء و ثمر الإطاعة و مراعاة الحدود الشرعية خير لكم مما تطلبونه عن طريق النقض و الخدعة؛ و عليه فلا تختص الآية الكريمة باليمين الغموس و الكذب كونها تغمس صاحبها في النار، بل ان الكذب في اليمين قسم منه.

و كيف كان فالخدعة و الدخل في اليمين بالكذب أو العمل بخلافه تأويلا منهى عنه و هو حرام، و مزلّ للأقدام، و الصدق و الوفاء لازم و واجب عقلا، و لا تلازم شرعا، فان الحكم دائر مدار اعتباره.

نعم في المقام: الأمر متعلّق بالوفاء بالعهد، و النهى متعلّق بنقض الأيمان،

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۳۸

و الظاهر أنهما واحد بلسانين، و الأمر بما نهى عن تركه، و النهى عن ترك ما أمر بفعله، فتدلّ زائدا على وجوب الوفاء على أن العهد و اليمين واحد، كما أنهما من النذر واحد ماهية، و إن كان الأخير أكثر مصاديقه مشروطا و الأوليين مطلقا حسب الوقوع الخارجى. و لا يصغى الى ما أشرنا إليه من ان المأمور به غير المنهى عنه عنوانا و لسانا، و كذلك المنهى عنه غير المأمور به كذلك، فان التأكيد و الثبوت في لسان الآية الكريمة يتم الأمر كما هو ظاهر.

نقض العهد

الثامنة- قوله تعالى:

وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَ لَهُمْ سُوءُ الدَّارِ
(الرعد [۱۳] الآية ۲۵)

صراحة الآية الكريمة: إن الذين ينقضون عهد الله فيحتمونه- سواء كان من العهود الثلاثة أو من غيرها- لهم اللعنة و لهم سوء الدار، و ذلك لا- يكون إلما جزاء وفاقا لارتكاب محرّم، و ترك واجب، و لا سيما بعد عدّ ذلك في سياق الذين يَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ، المحرّم قطعاً، فتدلّ على وجوب الوفاء بالملازمة و إن كان اعتبار ذلك غير حرمة النقض. و قد لعن الله تعالى بنى إسرائيل أيضا بنقضهم أيمانهم، فجعل قلوبهم قاسية. و لا يكون البعد عن رحمة الله تعالى الموجب لقسوة القلب إلما لأثر العصيان و ارتكاب المحرّم، قال تعالى:

فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَ جَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً. (المائدة [۵] الآية ۱۳)

التاسعة- قوله تعالى:

إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۳۹

أليم. (آل عمران [۳] الآية ۷۷)

من المعلوم ان ظاهر الاشتراء بعهد الله ثمنا قليلا حتمته و تخلفه بشيء قليل، و إطلاق العهد يشمل المبحوث عنه حتى النذر، و الحكم على المتخلف الحانث بذلك العذاب الأليم صريح في الحرمة المستلزم لوجوب الوفاء، و إن كان كل واحد منهما غير الآخر في الاعتبار، و لا- ينصرف الى الأصول الاعتقادية من التوحيد الى الشرك مثلا كما تؤيده التركيبة و أن الله تعالى لا يزكّيهم مع ذكر الايمان بعد العهد الموجب للظهور في العهود الثلاثة و ما يقربها.

و يؤيد ما ذكر الآيات المباركة الصريحة بهذا الشأن التي عدت الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق، من أولى الأبواب، الذين يصطلون أمر الله به أن يوصل ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب، وجعلتهم مع الذين صبروا ابتغاء وجه ربهم وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم ويذكرون بالحسنة السيئة أولئك لهم عقبى الدار جنات عدن يدخلونها (الرعد [۱۳] الآيات ۲۰-۲۳).

وكذلك الآيات الكريمة التي عدت الوفاء بالعهد ومراعاته من أوصاف المؤمنين المفلحين الذين هم في جنات مكرمون في قوله تعالى: وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ (المؤمنون [۳۳] الآية ۹) و (المعارج [۷۰] الآية ۳۲)، وجعلت الموفون بعهدهم اذا عاهدوا من أهل البر أيضا... وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ... وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذْ عَاهَدُوا (... البقرة [۲] الآية ۱۷۷).

وبعد ذلك كله فلا افتقار لإثبات الوجوب الى استدلال مقحم بقوله تعالى: وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ. (البقرة [۲] الآية ۸۰)

بتقريب أنه تعالى جعل قبال دعواهم اتخاذ العهد، القول بغير علم، و ترتب على الأول أنه تعالى لن يخلف عهده على الإطلاق من غير تقييد و تقسيم، و ذلك و إن كان إخبارا عن حقيقة و هو أن الله تعالى لن يخلف العهد و الميعاد، إلا انه يدل

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۴۰

على حرمة التخلف لعدم التقييد.

وقد عرفت وجوب الوفاء و حرمة التخلف بأدلة أصرح، و العجب كله - بعد ما عرفت - من عدم وجوب الوفاء بالوعد و هو عهد مع ثبوت الأهم - أعادنا الله من القول بغير علم.

شروط العهود و كفارة الحنث

ثم انك تعلم أن وجوب الوفاء و حرمة النقص و الحنث لا يكون إلا بعد تحقق العقد و العهد و اليمين على متعلق راجح عن إرادة و قصد، فانه مع عدم الرجحان لا ينعقد رأسا، فلا يتعلق بترك المباح تضييقا على النفس من دون غرض عقلائي، كما لا ينعقد اذا لم يكن عن صميم القلب و مركز الإرادة الجديّة، بأن كان عن هزل أو لقلقه لسان أو عن غضب و طغيان، فانه لا وقع له و لا أثر، و فاء و حنثا، بل قد يجب حله و لا حنث فيه، ففي الأول (اشتراط الرجحان)، قال تعالى:

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ.

(التحریم [۶۶] الآية ۲-۳)

فقد أوجب الله تعالى على نبيه (صلى الله عليه و آله و سلم) تحليل يمينه و فكّه عن عهده بلا حنث و تخلف لمرجوحية المتعلق و هو ابتغاء مرضاة الأزواج بالنسبة الى نفسه الشريفة، و ذلك إكرام من الله تعالى لرسوله (صلى الله عليه و آله و سلم) توسعه عليه، و رفعا لكل مضيقه عنه، و إلا- فأصل الامتناع و التحرز عن مباشرة بعض الأزواج فيما دون حقه ابتغاء مرضاة البعض الآخر منه مع حفظ حقوقهما غير مرجوح لا- بأس به، فلا- يتوهم أنه (صلى الله عليه و آله و سلم) أقسم على مرجوح لا- عن علم، و هو و أهل بيته المعصومون (عليهم السلام) يعلمون كل شيء بعلم الله، و هم النور الواحد الذي كان من الله تعالى حيث لم يكن معه أحد لا نبي مرسل و لا ملك مقرب، فخلق الله الأشياء كلها ثم أنهى علم ذلك كله

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۴۱

إليهم «۱».

و من المعلوم انه اذا كان حلّ العهد واجبا له (صلى الله عليه و آله و سلم) لمرجوحية بالنسبة إليه، فكيف اذا كان الأمر مرجوحا في

نفسه، فانه لا ينعقد رأساً مع أنه غير عقلائي بعد كفاية مرجوحية الشيء في تركه.

و أما اشتراط الجِدِّ و الإرادة العقلائية الواقعية مع وضوح لزوم ذلك، كما في كل عقد بل كل أمر عقلائي فيدل عليه قوله تعالى:

لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ. (البقرة [۲] الآية ۲۲۵)

تصرح الآية الكريمة بأن الله تعالى لا يؤاخذ عباده بترك الوفاء والعمل بالأيمان اللاغية، فان كل أمر و عقد يؤخذ به و يترتب عليه أثر اذا كان عن قصد و عمد و إرادة و تصميم في القلب، فيشترط في التحقيق و الانعقاد ذلك حتى تترتب عليه آثاره.

و كذلك يدل عليه ما ورد في ذيل الآية الآتية من التكفير باحدى الخصال الثلاث، كما يأتي بيانه (المائدة [۵] الآية ۸۹)

ثم بعد التحقيق و الانعقاد و وجوب الوفاء، فان عمل ما بعهدته و وفي به فهو و لو بأخف مصاديقه و أقلها، و إلا فان تخلف و حث فعليه الكفارة و الجبران، قال تعالى في الأول أى في تحقق العمل و الوفاء بأقل المصاديق الموجب للصدق تعليماً لعبده أيوب (على نبينا و آله و عليه السلام):

وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا فَاضْرِبْ بِهِ وَ لَا تَحْنُتْ إِنْ آتَاكَ جَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ. (ص [۳۸] الآية ۴۴)

و الآيات تعنى يمينه و قسمه على أن يضرب زوجته مائة ضربة جزاء لها بنظره، و القصه مذكورة و مشهورة في كتب التفاسير، و بعد انكشاف الحق له - أى بعد

(۱) - مأخوذ من رواية شريفة ذكرها ثقة الاسلام الكليني (رضوان الله عليه) في كتابه الشريف: (الكافي) في باب ميلاد النبي (صلى الله عليه و آله و سلم).

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۴۲

قسمه و يمينه - فقد أمر بالوفاء به بأن يأخذ ضغثاً و يضرب به امرأته مرة واحدة حتى يخرج هو عن يمينه و قسمه المذكور، من غير حث لصدق المائة مرة فيه بتعدد قطعاته و أغصانه.

و قال تعالى في الثاني أى في وجوب الجبران و التكفير لو حث:

لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَ احْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ. (المائدة [۵] الآية ۸۹)

و الآية الكريمة - كما تراها - بعد تعيين الموضوع و أنه الأيمان و العهود المنعقدة حقيقة من غير لغو و هزل.. بعد هذا تبين الآية الكريمة جبر المتخلف و كفارة حثه و أنه إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم بأوسط الأطحمة أو الكسوة المتعارفة التي تطعمون و تكسون منها أهليكم أو تحرير رقبة، و إن لم يتمكّن من ذلك و لم يجد ما ينفق في سبيل ذلك فعليه صيام ثلاثة أيام.

و بعبارة أخرى: على الواجد إحدى الأمور تخييراً: الإطعام أو الإكساء أو تحرير رقبة، و على الفاقد صيام ثلاثة أيام تعييناً، و أخيراً توصى الآية الكريمة المتعهد بالتخلف على عهده و الوفاء به مهما أمكن لثلا يلزمه التكفير و الجبران شكراً لنعمة الله تعالى و هي القدرة على الوفاء و التمكن من الإطاعة.

فقه القرآن (الليزدي)، ج ۳، ص: ۱۴۳

خاتمة المطاف

قال تعالى:

وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُزُضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَ تَتَّقُوا وَ تَصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. (البقرة [۲] الآية ۲۲۴)

قد ذكرنا من قبل ان العهود الثلاثة أى العهد الخاص و النذر و اليمين لا تتعقد ما لم تكن مؤكدة بذكر اسم الله تعالى، و لا تكفى بالوصف بل لا تتعقد بغير اسمه المطلق اسم الجلالة «الله» من الأسماء الحسنی، و لكن الأدب الاسلامی يقتضى ترك ذلك مهما أمكن تعظيما له تعالى و تفخيما للفظ الجلالة، فلا تجعلوا الله عرضة للإيمان فى كل أمر حقير أو خطير، و لا يقسم بالله تعالى فى كل يوم مرارا و أعشارا توهمًا أن ذلك بزّ و تقوى أو إصلاح بين الناس إلا فى مهام الأمور، بل ان أصل العهد و النذر يكتفى بهما بتصميم و عزم و بقوة الإرادة و التسلّط على النفس إلا فى المهام.

و ما يقال من ان النذر عبادة لفظية لا يكتفى بها بالقصد، لا يخلو من تسامح، فانه كأخويه اذا تعلق بالعبادة، فالوفاء و العمل بمقتضاه عبادة لا مطلقا، نعم عدم انعقاده، بنفس القصد من دون اللفظ تمام.

نتيجة البحث

الأول: العهود الثلاثة هى: النذر و العهد و اليمين، واحدة ماهيتها.

الثانى: لا بدّ فى تحقق تلك العهود من الرجحان- فى الجملة- دينيا أو دنيويا، و من الجدد، فلا تتعقد فى المرجوح أو بالهزل أو حال الغضب.

الثالث: لا بدّ فى الوقوع من اللفظ و العقد فى العهود الثلاثة إيقاعا بلفظ الجلالة، فلا تتعقد بنفس القصد و التية أو بذكر سائر الأسماء و الصفات.

الرابع: يجب الوفاء بتلك العهود الثلاثة و يحرم الحنث تكليفا.

الخامس: يكفى فى الوفاء الإتيان بأقلّ المصاديق لعنوان المتعلّق كما فى كل

فقه القرآن (لليزدى)، ج ٣، ص: ١٤٤

امتثال أمر أو نهى تعلق بعنوان و ماهيته على الإطلاق.

السادس: الأدب الاسلامی يحكم بترك اليمين ما أمكن، و لا يجعل الله عرضة للإيمان و لا سيما الكذب الغموس الذى يغمس مقترفه فى النار.

السابع: كفارة الحنث على الواجد إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو عتق رقبة تخييرا، و على الفاقد صيام ثلاثة أيام.

الى هنا تمّ- و الحمد لله- كتاب العهود و الأيمان، كما تمّ الجزء الثالث حسب تجزيئنا، و يتلوه الجزء الرابع و هو آخر الأجزاء مبدوءا بكتاب المحرّمات إن شاء الله تعالى «١».

(١)- و اليوم هو السابع عشر من شهر شعبان المعظم سنة أربع و تسعين و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة على مهاجرها ألف تحية، و كنت مقصيا فى منطقة (رودبار) مع جمع من الأفاضل الذين هم من بلاد شتى.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رحمة الله" - كان أحداً من جهابذة هذه

المدينة، الذي قد اشتَهَرَ بِشَعْفِهِ بأهل بَيْتِ النَّبِيِّ (صلواتُ اللهِ عَلَيْهِم) ولا سِيَّما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السّلام) و بِسَاحَةِ صاحِبِ الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تَعَالَى فرجَهُ الشَّرِيفَ)؛ ولِهذا سَيَس مع نظره و درايتِهِ، في سَنَةِ ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسَّسَةً و طريقَةً لَمْ يَنْطَفِئِ مِصْبَاحُهَا، بل تُتَبَّعُ بِأَقْوَى و أَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلِّ يَوْمٍ.

مركز "القائمة" للتحرّى الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشِطَتَهُ من سَنَةِ ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عَزُهُ - و مع مساعِدِهِ جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالاتٍ شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدِّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافتهم الثَّقَلَيْن (كتاب الله و أهل البيت عليهم السّلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشَّبَاب و عموم الناس إلى التَّحَرِّي الأَدَقِّ للمسائل الدِّينية، تخليف المطالب النَّافعة - مكانَ البِلا-تِيثِ المبتدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعَة ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السّلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطُّلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هُوَءَ برامج العلوم الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العَدالة الاجتماعيّة: التي يُمكن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنه يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهةٍ أُخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيّة و مكتبيّة، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مواقع أُخرى

(ه) إنتاج المُنتجات العرضيّة، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدِّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائيّ و اليدويّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسي: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رَمضان" و "مفتّرق" و "فائي" / بناية "القائمة"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنيّة: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبة، تبرعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان
الغائمة

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

